

نوار جلاحيج



سُلطة السِّينما..
سينما السُّلطة

نوّار جلاّح

سُلطة السّينما.. سينما السُّلطة..

الإخراج الفنّي: فرّح أبو عسلي

تصميم الغلاف: نوّار جلاّح

الفهرس:

- 4- كيف نصنع فيلماً "جماهيرياً"... أم كيف نصنع جمهوراً لفيلم "جاد" - مجلة "الفن السابع" المصرية 1999
- 29- عن "الحالة الاستثنائية" في السينما - مجلة "الفن السابع" المصرية 1999
- 41- ما الذي بقي للناقد إذا كانت الدولة تسفه السينما والمجتمع يحرمها - مجلة "الفن السابع" المصرية 2000
- 52- ظاهرة العقاد - مجلة "أبيض وأسود" السورية 2002
- 57- السينما بين الدولة والديجيتال - جريدة "النور" السورية 2003
- 63- هيمنة السينما الأمريكية بالأرقام - جريدة "النور" السورية 2003
- 69- سينما الحرب : من فيتنام إلى مايكل مور - مجلة "الوردة" السورية 2004
- 76- السينما وستالين - "جريدة الفنون" الكويتية 2004
- 100- نجوم هوليوود الصغار - الحياة السينمائية 2005
- 124- هكذا تكلم سيلبرغ - 2005
- 136- دوغما 95 - آخر البيانات السينمائية في القرن العشرين - مجلة "الوردة" السورية 2006
- 146- سلطة السينما وسينما السلطة - "جريدة الفنون" الكويتية 2009

كيف نصنع فيلماً "جماهيرياً" أم كيف نصنع جمهوراً لفيلم "جاد"

هل يمكن صنع فيلم ذي سوية فكرية وفنية رفيعة محققاً في الوقت ذاته حضوراً جماهيرياً قوياً على الشاشات الكبيرة والصغيرة؟ وألا يبدو مثل هذا السؤال بعد أكثر من قرن من السينما نوعاً من العبث التنظيري لا غير؟ ربما... لكننا لا نستطيع رغم ذلك نفي ظاهرتين أفرزها هذا التاريخ القصير، ويبدو من خلالهما أن الإجابة عن هذا السؤال لم تنزل إشكالية وتنتظر مزيداً من البحث والجدل والتحليل.

الظاهرة الأولى تتمثل في وجود عدد كبير من الأفلام التي تنتمي إلى كنوز السينما العالمية والتي لم تحظى بأية جماهيرية لا وقت ظهورها ولا فيما بعد، كالعديد من الإنتاج الجاد في بلدان العالم الثالث، وأخرى استطاعت أن تجذب الجماهير في مرحلة ما ومن ثم فقدت بريقها مع مرور الزمن، كأفلام الواقعية الإيطالية التي من المستبعد أن تحظى اليوم بجمهور كالذي رافقها في نهاية الأربعينات والخمسينات وبقي يدافع عن ملامحها حتى بداية السبعينات. أو أفلام استطاعت الوصول إلى الجمهور في بلدان أو مناطق محددة دون غيرها، كالكثير من الأفلام السوفيتية التي غالباً لم تلق الرواج نفسه في الخارج كما في الداخل، فنجوم الكوميديا السوفيتية من مخرجين وممثلين

على سبيل المثال ما زالوا مجهولين في جميع أنحاء العالم، في الوقت الذي استطاع أقرانهم في أوروبا والولايات المتحدة أن يصنعوا لأنفسهم أسماء لامعة ومعروفة في كل مكان، ولعل سينما الحرب السوفيتية كانت الأوفر حظاً في الانتشار والجماهيرية، إلى درجة ساد معها الاعتقاد بأنها السينما الوحيدة التي أنتجها الاتحاد السوفيتي.

أما الظاهرة الثانية فيمكن أن نطلق عليها ظاهرة «السينما الأمريكية الجادة» والتي كقاعدة عامة وجدت طريقها إلى الجماهير لا في بلدها فحسب بل وفي معظم بلدان العالم. وقد يعود سبب ذلك إلى ارتباط السينما الأمريكية منذ البداية بصورة متجذرة بآليات السوق وبما أفرزته من احتكارات ضخمة على الإنتاج السينمائي، إذ وصل نصيب هوليوود وحدها في الثلاثينات إلى نحو 90% من مجمل الإنتاج مقابل 10% فقط للإنتاج السينمائي المستقل. مما أدى إلى تبلور تقاليد إنتاجية راسخة لم تحد عنها حتى «السينما الأمريكية الجادة» محافظة منذ بدايتها وحتى اليوم على علاقة حميمة مع شبك التذاكر، وذلك من خلال أربعة عناصر هيكلية نوجزها فيما يلي:

1 - فنون الدعاية والإعلان.

2 - صناعة النجوم.

3 - المضمون الفلمي.

4 - أساليب التناول الفني.

إذاً نحن إزاء ظاهرتين متناقضتين تماماً تطرحان أمامنا عشرات الأسئلة التي تصب

جميعها في سؤال جوهري واحد: ما هو سر جماهيرية الفيلم السينمائي؟ الحقيقة أننا بصدد مجموعة كبيرة من الأسرار الكامنة في ثنانيا علاقة الجمهور بالسينما، وبالتالي نحن نناقش طبيعتين مختلفتين من الأشياء، الأولى منهما تكمن في آليات تفاعل وعي الجمهور مع ما يشاهده، والثانية في مضامين وأساليب تناول التشويق السينمائي في الفيلم، ونحن نستخدم مفهوم التشويق هنا بمعنى جميع الأدوات الفيلمية التي تسعى لأعلى مستوى من تفاعل الجمهور مع الفيلم. وضمن نقاط تقاطع هاتين الطبيعتين سنحاول التماس الأجوبة.

من المعروف أن وعي الجمهور بيني علاقته مع الفيلم على مستويين أساسيين، البطل من جهة، والحدث بكل ما يحمله من مدلولات معرفية وبصرية وسمعية من جهة ثانية.

• علاقة الجمهور بالبطل:

إذا وسعنا نموذج «هانز روبرت يابوس» لأنماط تفاعل الجمهور مع البطل سنستخلص ستة أنماط: التقمص، الإعجاب، المقارنة، التعاطف، النفور والحياد.

1 - التقمص: وفيه يضع المشاهد نفسه مكان البطل، وهو قد يكون كلياً، بمعنى أن يرافق المشاهد بطله طيلة الفيلم ويعيش معه معاناته وأفكاره ومشاعره وصراعاته ونزواته وأفراحه وانتصاراته... إلخ، وقد يكون جزئياً، عندما يتخلى المشاهد عن بطله في أحد مفاصل الفيلم نتيجة تمرد الأخير على مرجعية الأول سواء كانت أخلاقية

أو سياسية أو إيديولوجية، ونحن نتكلم هنا عن مرجعية كامنة في الوعي الباطني للمشاهد وهي ليست بالضرورة تلك السائدة في المجتمع، وإلا بماذا نفسر إقبال أعداد كبيرة من المشاهدين في بلادنا على الأفلام الجنسية، وأليس البطل الثوري نموذجاً محبباً للتقمص لدى جمهور خنقته الأنظمة الديكتاتورية؟ أما التقمص الجزئي الآخر فيظهر عندما يلتقي المشاهد مع بطل لم يتقمصه في الأساس، وإنما وجد نفسه يحتل مكانه في مشهد أو أكثر من الفيلم.

2 - الإعجاب: إن التقمص يتطلب شخصيات في متناول الجمهور سواء من حيث الانتماء الطبقي أو التركيبة النفسية والأخلاقية أو الإمكانات الجسدية أو الوضع الاجتماعي أو القدرة الذهنية والموهبة أو المكانة التاريخية... إلخ، مما يجعله عاجزاً عن فعل التقمص أمام أبطال يتفوقون عليه في كل ذلك أو في بعض منه، فلا يبقى أمامه سوى الإعجاب بشخصيات كالعصامي أو المسيح أو ابن رشد... إلخ.

3 - المقارنة: يقع هذا النمط غالباً بين النمطين السابقين، فالإعجاب يولد في بعض الحالات عند الجمهور محاولة لتقمص ما لا يمكن تقمصه، مما يدفع به إلى مقارنة ذاته مع بعض جوانب شخصية البطل (كالوضع المادي أو السلوك). كما أن النفور من البطل يولد حالة مشابهة يشعر الجمهور فيها بنوع من التفوق عليه.

4 - التعاطف: يرفض الجمهور وبصورة قاطعة التماهي مع البطل الضعيف مهما يكن نوع هذا الضعف (جسدياً أو نفسياً أو اجتماعياً)، لكنه لا يرفض وجوده، إذ أنه مع

هذا النوع بالذات من الأبطال يمارس لذة التفوق عندما يحقق في ذهنه خيارات ويتخذ قرارات ويقدم على أفعال تتجاوز قدرة البطل، وقد يدفعه ذلك إما إلى الإشفاق عليه والتعاطف معه، أو إلى نمط آخر من التفاعل إلا وهو النفور منه. ومن الجدير بالذكر أنه في بعض الحالات يدفع البطل غير التام الجمهور إلى الإعجاب به كما هي الحال مع الأبطال المصابين بعاهة ما لم تمنعهم من اجترار الأعمال العظيمة. 5 - النفور: غالباً ينشأ هذا النمط من التفاعل عندما يتعلق الأمر بالبطل السلبي كالمجرم أو المستعمر أو الديكتاتور أو الخائن... إلخ، أي مع بطل يرفضه الجمهور ويوجه نيران كراهيته نحوه لهذا السبب أو ذاك، دون أن ننسى أننا نتكلم عن مفهوم سينمائي للبطل السلبي، وليس عن مفاهيم سلبية مجردة لهذه الشخصيات، فالمجرم على سبيل المثال يقدم في كثير من الأفلام السينمائية على أنه بطل إيجابي.

6 - الحياد: في الحقيقة هو نمط من اللافاعل بين الجمهور والبطل، ناجم عن عدم فهم الجمهور لنموذج البطل المقدم في الفيلم، لما يحمله من دلالات غريبة في مضمونها ومجهولة تماماً بالنسبة إليه، وهو ما يؤدي إلى ابتعاد الأخير عن الفيلم بأكمله. أو لضعف ملامح هذه الشخصية مما يجعل علاقة الجمهور بها واهية وضعيفة لدرجة الحياد. أو أنها قدمت بأسلوب لا يدع أي مجال للتماهي معها.

نلاحظ من خلال ما تقدم أن علاقة الجمهور بالبطل لا يمكن دائماً حصرها وفق نمط محدد من أنماط التفاعل، فكثيراً ما ينتقل الجمهور بين أكثر من نمط، كأن يتحول

في علاقته من التعاطف إلى الإعجاب، أو من الإعجاب إلى المقارنة، أو من التقمص إلى النفور... إلخ.

لكن لاشك أن لهذه الأنماط مستويات مختلفة من الفاعلية الجماهيرية، وجعل الجمهور ينتقل بين هذه المستويات قد يصب في جماهيرية الفيلم أو العكس، إذ يعتمد ذلك على اتجاهات التنقل من جهة، وعلاقة الجمهور بالحدث ومفهوم التشويق السينمائي من جهة ثانية.

• علاقة الجمهور بالحدث:

من الواضح أن نمط تفاعل الجمهور مع البطل يخضع - بهذا الشكل أو ذاك - لتفاعل البطل نفسه مع الأحداث التي تحيط به وتحركه، مما يخلق بدوره أنماطاً متعددة لتفاعل الجمهور مع هذه الأحداث، وهي تنقسم إلى خمسة أنماط: التأمل، التخيل، التذكر، الإثارة واللامبالاة.

1 - التأمل: وينشأ هذا النمط عندما يقيم الجمهور علاقة واعية (غالباً غير إرادية) مع ما يشاهده فيبدأ بالتحليل والمقارنة والاستنتاج وينتهي برفض أو قبول الخطاب الذي يقدمه الفيلم، أو بعض مشاهده (سواء كان هذا الخطاب مباشراً أو يصل من خلال السياق العام للفيلم)، وكثيراً ما يتسم هذا النمط بنوع من «القدرية السينمائية» التي تُخضع وعي الجمهور بصورة مطلقة للخطاب الفيلمي وتجعله يسلم تماماً بهذا الخطاب. كما أنه في حالات أقل يتسم بـ «فاعلية سينمائية» تحرض وعي الجمهور

وتدفعه إلى إعادة التفكير بمسلمات وبيدهيات فرضت عليه. وفي الحالتين قد يتحول الجمهور من المشاهدة السلبية إلى الفعل والتأثير في الواقع المحيط به.

2 - التخيل: لعل هذا النمط من تفاعل الجمهور مع الحدث هو الأكثر انتشاراً، إذ يشكل لهذا الجمهور كنزاً لا يفنى من الأحلام المصورة التي يجد فيها نظيراً لأحلامه وأماله الخاصة والتي يقمعها الواقع بقسوة شديدة، بل إن السينما تقدم له هذه الأحلام بصورة أكثر تكاملاً وإبهاراً وجمالاً وأشد إقناعاً وتأثيراً. ويتم التخيل عبر آليتين، فإما أن يقحم الجمهور نفسه داخل الفيلم متقمصاً أحد أبطاله، أو يجد لنفسه مكاناً وهمياً بين جميع الشخصيات المشاركة في الأحداث، وذلك عندما يدرك في وعيه استحالة نقل الواقع الفيلمي إلى واقعه الحياتي (رغم أن مثل هذا النقل قد يتم في مستوى متدن من الوعي كما هو الحال عند القاصرين من الجمهور). أما الآلية الثانية فتتم عبر استخراج الجمهور لبعض عناصر الواقع الفيلمي ودمجها مع واقعه الحياتي، مما يخلق لديه عملية تخيل (أحلام يقظة) تسير بصورة متناظرة وأحياناً متقطعة مع عملية المشاهدة، وقد تستمر إلى ما بعد انتهاء الفيلم، مرتبطة أحياناً بأحلام مستقبلية.

3 - التذكر: كما تحرك السينما في وعي الجمهور تخيلات مستقبلية، تقوم كذلك بتحريض ذاكرته عندما تعرض له أحداثاً تتقاطع مع ماضيه. وقد تكون هذه الذاكرة «مشتركة» عندما يتعلق الأمر بأحداث تاريخية، إما بعيدة حيث يكتسب الماضي بعداً

تجريبياً، يستعيده الجمهور على أساس خبرته المعرفية، والتي غالباً ما يكون متيقناً منها لدرجة توجسه ورفضه لأي نقد يمسها، أو قريبة على أساس مشاركته الفعلية في ماضي واقعي تماماً. وقد تكون هذه الذاكرة «خاصة» بكل فرد على حدة من الجمهور، عندما يحفزها حدث أو حالة أو موقف لاستنباط نظير مشابه عايشه هذا الفرد في الماضي.

4 - الإثارة: وهو نمط من التفاعل يركز بصورة أساسية على أحاسيس وغرائز الجمهور. وعلى قاعدة هذا النمط بالذات ظهرت وتبلورت أجناس سينمائية كاملة ذات رصيد عال في بورصة الجماهيرية، اعتمد كل منها إحساساً أو غريزة بعينها لدى الجمهور. فالميلودراما سعت نحو الحزن، والكوميديا نحو البهجة، وأفلام الرعب نحو الخوف، وأفلام الجنس نحو التهيج، والويسترن نحو العنف... إلخ. دون أن ننسى إمكانية توظيف عناصر من هذه الأجناس جميعاً في أفلام سينمائية تختلف عنها تماماً من حيث تركيبها الدرامية والفنية والفكرية، لتشكل عامل جذب، قد يفقد الفيلم من دونه كل إمكانية للتواصل مع الجمهور.

5 - اللامبالاة: إذا كانت جميع الأنماط الأربعة السابقة تشكل تفاعلات متفاوتة المستوى بين الجمهور والفيلم وتؤدي في المحصلة إلى الجماهيرية بهذا الحجم أو ذاك، فإننا عند هذا النمط نتعامل مع تفاعل في منتهى السلبية أو مع انتفاء لكل تفاعل بين الجمهور والفيلم. ونستطيع إرجاع السبب إلى عاملين أساسيين:

- الأول ناجم عن طبيعة موضوع الحدث (التيمة)، وكثيراً ما حدث في تاريخ السينما أن أبدى الجمهور في هذا البلد أو ذاك قابلية نوعية لاستقبال موضوعات محددة دون غيرها في مرحلة زمنية معينة، جعل من التطرق إلى موضوعات جديدة تخرج عن السائد مغامرة إنتاجية قلما خاضها المخرجون. ورغم ذلك استطاع الكثيرون منهم الوصول إلى الجمهور. لكن هذه الإمكانية من التواصل تنتفي تماماً عندما لا يعي الجمهور على الإطلاق طبيعة الموضوع وبالتالي مجمل الخطاب الذي يقدمه الفيلم.

- السبب الثاني يعود إلى طبيعة المعالجة الفنية أو الفكرية أو الاثنين معاً للحدث. فطبيعة المعالجة الفنية قد تفضي إلى عدم فهم الموضوع، ولعل أكثر من يعاني من هذه المشكلة الأفلام ذات التوجهات الحداثوية والتجريبية، والتي قد ينتفي الموضوع في بعضها فعلاً. كما أنها - أي طبيعة المعالجة - قد لا تمكن الجمهور من التواصل مع مجريات الحدث رغم إدراكه لماهية الموضوع. أما على مستوى المعالجة الفكرية فمن الواضح أن الجمهور سيرفض وبصورة مبدئية وقاطعة أي خطاب فيلمي «فج» يقع في تناقض صارخ مع مسلماته التاريخية والدينية والسياسية... إلخ.

ومن الجدير بالذكر أن اللامبالاة قد تصبح نمطاً من التفاعل حتى قبل مشاهدة الجمهور للفيلم، على أساس خبرته تجاه أفلام تنتمي إلى جهة إنتاج معينة مثلاً (بلد أو مؤسسة). من كل ذلك نستنتج أنه على أساس تحريض الفيلم لأكثر الأنماط فاعلية في علاقة الجمهور مع البطل والحدث ستحدد جماهيرية هذا الفيلم. وبالتالي

كان لابد للفيلم أن يخلق خلال تاريخ السينما القصير - مستفيداً من تاريخ المسرح والأدب الطويل - عناصر متعددة للتحريض تندمج جميعاً فيما أطلقنا عليه في البداية مصطلح التشويق السينمائي.

في الحقيقة إن كل ما يدخل في نسيج الفيلم السينمائي - ابتداء من القصة بكل ما تقتضيه من أحداث وشخصيات وطبيعة معالجة، وانتهاء بمختلف الوسائل التعبيرية للسينما من تصوير وإضاءة ومونتاج وإيقاع وميزانسين وديكور وتمثيل وموسيقا ومؤثرات صوتية... إلخ - يمكن له أن يصبح أداة تشويق للجمهور، بنفس القدر الذي قد يتحول فيه إلى ذريعة للأحجام عن الفيلم. وطالما نحن أمام إمكانيات دائمة ومفتوحة لمعالجات جديدة وأساليب مبتكرة في تناول مختلف المواضيع التي تطرق إليها الفن عبر تاريخه الطويل، وبصورة أعقد أمام أبجدية سينمائية ذات قدرة تعبيرية لا متناهية، قادرة باستمرار على إبداع تراكيب بصرية - سمعية متحركة ومتداخلة، تخلق بدورها مؤثرات خاصة وجديدة في كل مرة على الجمهور، طالما نحن أمام كل هذا... فهل نستطيع حصر أدوات التشويق السينمائي؟ من الواضح أنه حتى لو توفرت إمكانية كهذه، فهي تحتاج إلى الكثير من الجهد والدراسة والتقصي، وستبقى نسبية سواء على مستوى المكان أو الزمان. أما ما سنتطرق إليه هنا فهو بعض تلك الآليات الأساسية التي تعمل على جذب الجمهور سواء على مستوى المضمون أو الوسائل المستخدمة للتعبير عن هذا المضمون، وسنقسم التشويق السينمائي إلى

اتجاهين أساسيين: التشويق المعرفي والتشويق الحسي.

• التشويق المعرفي:

تحدثنا سابقاً عن وجود مواضيع عامة محددة تبدو أكثر جماهيرية من غيرها في هذا البلد أو ذاك في مرحلة معينة، بل ثمة مواضيع جزئية مشتقة من موضوعات عامة تنطبق عليها المعادلة نفسها (موضوع الحب مثلاً يمكن أن يشتق عنه عدة مواضيع جزئية كالحب فوق الطبقات أو التنافس في الحب أو التضحية أو القتل في سبيل الحب... إلخ)، ويزداد الأمر سوءاً عندما تصبح المعالجة الفكرية - الفنية في حد ذاتها أساساً لجماهيرية الفيلم، وذلك عندما تساق ضمن مخططات ومعادلات ثابتة. وهما أن كل فيلم يتضمن عملية سرد لحكاية ما، فهو بالتالي يشكل مجموعة متتالية ومتداخلة من المعلومات، لا تعدو المعالجة الفكرية - الفنية لها أكثر من تعبير عن مضمونها وحجمها ونوعيتها، وعلى هذه الأسس سوف ننظر إلى مفهوم التشويق المعرفي.

1 - مضمون المعلومات:

ونعني به كل ما ينضوي تحت ما يسمى الخطاب الفكري للفيلم (مباشر أو ضمني) بكل ما يحمله من أبعاد ثقافية وأخلاقية ونفسية ودينية وتوجهات اجتماعية وسياسية وتاريخية... إلخ، وكذلك كل ما يتضمنه الخطاب الحسي - الغرائزي للفيلم. وتظهر علاقة الجمهور بالخطاب الفكري أو ببعض أبعاده إما:

أ - على أساس موقف مسبق وثابت لديه منه (سلباً أو إيجاباً)، ليصبح مصير كل خطاب يحاول تجاوز هذا الموقف والاصطدام به هو العزلة والمهاجمة. ولا نأتي بجديد إذ نقول أن السينما التجارية تتفهم «بعمق» هذه المعادلة، فلا تقوم بأي محاولات للمساس بـ «الخطاب الجماهيري»، بل على العكس من ذلك تحاول أن تبلوره وتكرسه بقوة وتضفي عليه نوع من القدسية، وكأنه الخيار الوحيد الذي لا بديل عنه، وهذا ما دعونه بـ «القدرية السينمائية» كأحد مستويات «التأمل» في تفاعل الجمهور مع الحدث.

ب - على أساس استعداده لتغيير هذا الموقف بعد أن تزعزعت بعض ثوابته وتبني موقفاً جديداً، وفي هذه الحالة تكون المعالجة التي يقدم في سياقها الخطاب هي المعادل الأساسي للجماهيرية، وضمن هذه الوضعية يبرز مستوى آخر من مستويات «التأمل» وهو «الفاعلية السينمائية» التي تحاول اتجاهات السينما الجادة الوصول إليها، والتأثير في وعي الجمهور.

ج - على أساس جهله التام بماهية الخطاب المقدم إليه، في إطار تفاعل يتسم بـ«اللامبالاة»، وبالتالي لا يستطيع هذا الخطاب أن يلعب أي دور في تحقيق الجماهيرية. إذا كان الخطاب الفكري للفيلم يتوجه نحو وعي المشاهدين، فثمة خطاب آخر يتوجه نحو أحاسيسهم وغرائزهم، وكثيراً ما يشكل الحامل الأساسي للخطاب الأول نفسه، والناطق الرسمي باسمه، إنه الخطاب الحسي - الغرائزي الذي كنا قد أشرنا

إليه ضمناً في حديثنا عن «الإثارة» كنمط من تفاعل الجمهور مع الحدث، وعن الأجناس السينمائية المختلفة التي تولدت عنه. لكن طالما نحن نتحدث عن خطاب فهذا يعني أننا أمام اتجاهات ومستويات مختلفة.

فمن الواضح أن مجرد الرغبة في إضحاك الجمهور لن تجعله يضحك، إذا لا بد أن تتوفر مجموعة من الشروط المترابطة التي لا غنى عنها بالنسبة للعمل الكوميدي، إذ أي خلل في السيناريو أو التمثيل أو الإخراج سيؤدي بالكوميديا إلى الركافة أو الفشل نهائياً، وبالتالي تبقى الجماهيرية مرتبطة بمستوى أداء هذا الخطاب.

وتبدو العلاقة بين الخطاب الفكري والخطاب الحسي - الغرائزي في السينما متبادلة وجدلية إلى أبعد الحدود، فكما يستفيد الأول من الثاني، لا يمكن للثاني أن يوجد على الإطلاق بصورة مستقلة عن الأول. فكل خطاب حسي - غرائزي يحمل في ثناياه حتماً خطاباً فكرياً ما، وقد ترتب على هذا ظهور اتجاهين متناقضين في الخطاب الحسي - الغرائزي: الأول يسعى نحو تمزيق النفس البشرية وبعث الجوانب الأكثر ظلمة فيها: الألم المازوخي، العنف، الخوف... إلخ. أما الاتجاه الثاني فهو يقوم من حيث المبدأ بمحاولة تدمير الخطاب نفسه لحساب الخطاب الفكري، فالعنف على سبيل المثال يصور هنا لنفي العنف، وشحن أحاسيس الجمهور بكراهيته والاشمئزاز منه، ليتخذ بهذا موقفاً معادياً من الحرب أو القمع السياسي أو التعصب العرقي... إلخ. أما تصوير الجنس لديه فقد تستدعيه غايات جمالية تشكيلية أو روحية، وربما لرفض ممارسات

إجرامية سادية في المجتمع. ويبقى أن نقر بحقيقة أنه كثيراً ما يقوم الجمهور بتجريد مثل هذا الاتجاه من أبعاده الفكرية، مستمتعاً بجانبه الغرائزي فحسب...

2 - حجم المعلومات:

منذ أن يبدأ الفيلم وحتى ينتهي... ثمة سؤال أساسي يحرك قلق الجمهور: «ما الذي سيحدث؟» وبقدر ما يبقى هذا السؤال معلقاً في ذهنه أثناء العرض، سيبقى متشوقاً لمتابعته، أي على الفيلم أن يخفي بصورة مستمرة قدرًا من المعلومات عن الجمهور، ليجعله عاجزاً عن معرفة «ما سيحدث» حتى نهاية العرض، وقد يترتب عليه إخفاء المعلومات عن بطل (أو أبطال) الفيلم نفسه، حيث سي طرح على نفسه هو الآخر سؤالاً من نوع «ما الذي سأفعله؟» والذي يتضمن كافة الأسئلة المحتملة الأخرى (كيف، متى، لماذا... إلخ فعلت - أفعل - سأفعل)، وهكذا نكون أمام ثلاثة آليات تحدد حجم المعلومات المخفية (آليات الإخفاء) عن الجمهور أو البطل أو كليهما معاً: أ - إخفاء المعلومات عن الجمهور وتقديمها للبطل - غالباً ما ترتبط هذه الآلية بتحول درامي حاد في الأحداث، عندما تتكشف للجمهور فجأة مشاعر أو أفكار أو أفعال لم يكن يتوقعها من البطل الذي كان يعرف ماذا يريد وما الذي سيفعله بعكس الجمهور (كأن تقوم البطلة بإهانة عشيقها دافعة به لقتلها، لأنها لم تستطع أن تختار بين حبها له وبين حررتها)، وهذا غالباً ما يؤدي إلى تغيير في علاقة الجمهور بالبطل (من «التعاطف» إلى «النفور» مثلاً)، كما أنها تستخدم على نطاق واسع في الأفلام

البوليسية وأفلام الجاسوسية، عندما يأخذ البطل (المحقق أو شخص يقوم عنه بهذا الدور) بالإفصاح عن عشرات التفاصيل التي توصل إلى اكتشافها مثيراً دهشة الجمهور بعبريته الفريدة (انتقال من «التقمص» أو «المقارنة» إلى «الإعجاب»).

ب - إخفاء المعلومات عن البطل وتقديمها للجمهور - ولعل هذه الآلية هي المفضلة لدى الجمهور والأكثر تشويقاً له، وكثيراً ما يتم استخدامها في الأفلام الكوميديّة والبوليسية والميلودرامية. فعدم إدراك البطل للمفارقة التي يعيشها سيدفع الجمهور دون شك للضحك (كأن يغازل البطل رجلاً متكرراً في لباس امرأة)، كما أنه سيعيش حالة من التوتر الشديد وهو يشاهد المجرم يصطحب ضحيته (البطل) التي لا تعرف شيئاً عن حقيقته إلى نهايتها البائسة، وسيبدو متعاطفاً تماماً مع بطله الميلودرامي الذي تحاك ضده مختلف المؤامرات والمكائد والخدع دون أن يدري. فالبطل في جميع هذه الأحوال لا يعرف ما الذي يحدث، مما يجعل الفعل لديه سلبياً إلى أقصى حد، فيكتسب سؤال الجمهور «ما الذي سيحدث» بدوره أقصى حد من الإصرار على الجواب، ولعل هذا هو أعلى مستوى من التشويق يمكن للفيلم الوصول إليه من حيث المبدأ... وتبدو هذه الآلية شديدة الارتباط بـ «التقمص» و«التعاطف» و«المقارنة» مع البطل، و«التخيل» و«الإثارة» مع الحدث.

ج - إخفاء المعلومات عن الجمهور وعن البطل - هذه الآلية هي الأكثر انتشاراً في السينما، حيث الأحداث بكل ما تحمله من معضلات، تواجه البطل والجمهور

على حد سواء، مما يسمح لمختلف أنماط التفاعل مع البطل أو الحدث بالظهور. ومن الجدير بالذكر أن الفيلم قد يستخدم أكثر من آلية في الفيلم نفسه وبالنسبة لأكثر من بطل.

3 - نوعية المعلومات:

لماذا يفقد الجمهور أثناء مشاهدته بعض الأفلام اهتمامه بـ «ما سيحدث» على الرغم من قدرة الفيلم على جعله يتماهى مع أنماط محددة من الأبطال والأحداث، وبالرغم من انسجامه مع مضمون المعلومات، وبالرغم من عمل «آليات الإخفاء» بصورة جيدة؟ هل لأنه يعلم تماماً ما الذي سيحدث؟

في الواقع إن هذا السؤال يقودنا إلى إشكالية سينمائية حقيقية تدحض ظاهرياً كل ما أوردناه سابقاً حول دور إخفاء المعلومات في جذب الجمهور. إذ ليس نادراً أن يشاهد الجمهور فيلماً ما للمرة الثانية أو الثالثة بنفس المتعة الذي شاهده فيها للمرة الأولى، أي وهو يعرف تماماً منذ بداية الفيلم طبيعة وصيرورة الأحداث ومصائر الأبطال فيه. بكلمة واحدة يعرف بالضبط كل ما سيحدث في الفيلم، بل وكيف سيحدث.

لكن هل سيشاهده بنفس التشوق؟ لا نعتقد، ولعلنا هنا نتحدث عن المتعة في المشاهدة حيث يقتصر التشوق في استعادة هذه المتعة فحسب. فالمشاهدات التالية للفيلم تحقق متعة للجمهور عبر ثلاثة مستويات:

أ - المتعة في استعادته للمشاعر أو الذكريات أو الخيالات أو الأفكار، وكذلك مختلف

الأمط التي تفاعل من خلالها مع البطل (أو الأبطال) والتي عرضها الفيلم عند المشاهدة الأولى له.

ب - المتعة في استعادته لآلية عمل التشويق الحسي (البصري - السمعي) في الفيلم.

ج - المتعة في استعادته لآليات الارتباط والتنقل بين مختلف أنواع المعلومات في الفيلم.

وعند المستويين الأخيرين بالذات يمكننا أن نبحث عن جواب لسؤالنا الأول.

فعندما يفقد الجمهور اهتمامه بما سيحدث في الفيلم رغم توفر الكثير من شروط الجماهيرية التي تكلمنا عنها آنفاً (وهي حالة غالباً ما تواجه أفلام تنتمي إلى السينما الجادة) فهذا يعني أن ثمة خللاً ما إما في التشويق الحسي للفيلم (وسنتطرق إليه لاحقاً)، وإما في نوعية المعلومات وارتباطها وتنقلها مع بعضها البعض، الأمر الذي يتوقف عليه إحساس الجمهور بحركة الحدث، وما يخلق لديه حالة من الترقب والتوتر والانجذاب المستمر نحو الفيلم.

لكن عن أية أنواع من المعلومات يجري الحديث؟ إذا نظرنا إلى الفيلم السينمائي كمنظومة متكاملة من المعلومات المتواترة والمتزايدة بصورة تصاعدية من جهة، وكمنظومة مركبة من المشاهد التي تشكل الوعاء المادي لهذه المعلومات من جهة ثانية، فلا بد أننا نستطيع تمييز مجموعة نوعية من المعلومات - المشاهد من حيث طبيعتها الوظيفية، وهكذا نجد أن كل فيلم سيحتوي وبمستويات مختلفة الأنواع التالية من المعلومات:

1- المعلومة التفصيلية: من خلالها يتعرف الجمهور على المكونات الأولية للفيلم، كالمكان والزمان الذي تجري فيه الأحداث بكل ما يحملانه من مدلولات، وطبيعة الشخصيات بكافة أبعادها وعلاقاتها المتبادلة، وكذلك بإبراز بعض الجوانب الخاصة بالحدث (الجوهرية أو الثانوية).

2- المعلومة الإشكالية: وهي ترتبط بالحبكة الأساسية في الفيلم والحبكات الثانوية التي تتفرع عنها، إذ أن المشاهد التي تتضمن هذه المعلومة قادرة على تفجير جميع أدوات الاستفهام أمام البطل، وهو ما يدفع الجمهور بدوره للتساؤل عن الذي سيحدث لاحقاً وعن الكيفية التي سيحدث بها.

3- المعلومة التصعيدية: يمكن عدها تطوير للمعلومة الإشكالية إذ أنها تقوم بزيادة توتر الحدث وتصعيده وجعل اتجاهات سيرورته أكثر غموضاً والتباساً.

4- المعلومة التبريرية: ومهمتها شرح وتبرير الصيغة التي أخذها الحدث في سيرورته وفي حله أو تصعيده للمعلومة الإشكالية.

5- المعلومة التحريضية: تحول الحدث باتجاه واضح تماماً، وإذ يعي الجمهور ما «الذي سيحدث»، يبقى متلهفاً لمعرفة كيف سيحدث ذلك، وكثيراً ما تعتمد الكوميديا هذا النوع من المعلومات.

6- المعلومة الاستعراضية: وتتضمن الإجابة على المعلومة التحريضية موضحة الصورة التي آل إليها الحدث.

ومن الجدير بالذكر أن المشهد نفسه قد يحتوي على أكثر من نوعية واحدة من المعلومات. فكل معلومة تفصيلية غالباً ما تكون معلومة تصعيدية في إطار الفيلم البوليسي (فالوصول إلى الحقيقة يدفع المحقق باستمرار إلى جمع القرائن والتفاصيل من مختلف الشخصيات مما يؤدي إلى تصعيد الحدث)، وترتبط في مشهد واحد كل من المعلومة التحريضية والاستعراضية في الفيلم الكوميدي، أما المعلومة التصعيدية فليس نادراً أن تترافق ومعلومة إشكالية جديدة في الفيلم، وكذلك يمكن للمعلومة الإشكالية أن تحتوى في معلومة تفصيلية (الحياة الفقيرة للبطل تدفعه للتفكير في القتل)، كما تستطيع المعلومة التبريرية أن تحمل معلومة إشكالية (البطل يقتل بسبب الفقر، لكن ما هو مصيره)... إلخ. وهكذا سنجد أنفسنا أمام عدد كبير جداً من الترابطات بين هذه الأنواع المختلفة.

ومن الواضح أن مستوى فاعلية كل من هذه الأنواع ليس واحداً من منظور التشويق، إذ أن كلاً منها مرتبط بأنماط مختلفة من تفاعل الجمهور مع البطل والحدث. فالمعلومة التفصيلية تستطيع أن تحتوي جميع أنماط التفاعل مع البطل أو الحدث، وذلك انطلاقاً مما تصرح به هذه المعلومة. وترتبط المعلومتان الإشكالية والتصعيدية بأنماط التفاعل التالية مع البطل والحدث: «التقمص» (ماذا سأفعل؟)، «المقارنة» (ماذا سأفعل لو كنت مكانه؟)، «التعاطف» (مسكين... كيف سيفعل؟)، «التأمل» (إشكالية ذات أبعاد عميقة)، «التخيل» (كيف سيتطور الحدث؟)، «الإثارة» (ترقب... ما الذي

سيحدث؟)، «التذكر» (حالة مشابهة). أما المعلومة التبريرية فترتبط بالأتماط التالية:
«التقمص» (هكذا كنت سأفعل)، «الإعجاب» (كيف فعل ذلك!؟)، «المقارنة» (هل
كنت سأفعل ذلك؟)، «التعاطف» (مسكين... لا يستطيع أن يفعل شيئاً)، «النفور»
(كيف سمح لنفسه بذلك الفعل؟)، «التأمل» (تحليل الصيغة التي أخذها الحدث)،
«الإثارة» (اليأس أو الفرح أو الأمل...) «التذكر» (حالة مشابهة). وترتبط المعلومة
التحريضية بأتماط: «الإعجاب» أو «النفور» (يا له من فعل)، «التعاطف» (يا للمسكين
سوف يقع)، «التخيل» (كيف سيحدث؟)، «الإثارة» (ترقب خفيف)، «التذكر» (حالة
مشابهة). أما المعلومة الاستعراضية فترتبط بنفس الأتماط الخاصة بالتفاعل مع البطل،
غير أن السبب يختلف في حالة «التعاطف» (المسكين... لقد وقع)، وينتفي «التخيل»
في الأتماط الخاصة بالتفاعل مع الحدث وتتغير طبيعة «الإثارة» (الحزن أو الضحك...)
و«التذكر» يبقى للسبب نفسه.

لكن وبما أن الفيلم السينمائي هو منظومة متكاملة من المشاهد - المعلومات المركبة
والمتداخلة، فإن منطق السرد بما يتضمنه من تتال وتقاطع وتواز وتراجع لهذه الأنواع
سيلعب الدور الحاسم في فاعليتها وقدرتها على جذب الجمهور إلى الفيلم.
ومن المعروف أن تاريخ السينما قد استطاع بلورة مخططات عديدة من المنطق
السردى للفيلم، والتي غدت القاعدة الأساسية لتتاج السينما التجارية في مختلف أنحاء
العالم. لكن الصحيح أيضاً أن ثمة دوماً منطقاً مبتكراً وجديداً من السرد السينمائي

الذي يخوض في مغامرة مجهولة العواقب حول قدرته على التواصل مع الجمهور.

• التشويق الحسي :

وهو يتضمن جميع الوسائل التعبيرية البصرية والسمعية للفيلم، أي كل ما يندرج تحت مصطلح اللغة السينمائية القادرة في تركيبها الجزئية أو النهائية على جعل الجمهور ينجذب إلى الفيلم ويتماهى معه. إذاً نحن نتكلم عن مستوى معين من أداء هذه الوسائل التعبيرية في علاقتها بالمتلقي. لكن حتى على هذا المستوى يبدو من المستحيل حصر الطاقة الإبداعية والإمكانات التعبيرية اللامتناهية الكامنة في هذه الوسائل وارتباطاتها الجدلية التي ينتج عنها الفيلم، وبالتالي نعود فنؤكد على أن ما سنستعرضه هو مجرد إشارات سريعة لنذر يسير من هذه الإمكانيات.

إن كل ما يراه الجمهور في المشهد من ديكورات وإكسسوارات (ثابتة أو متحركة) وممثلين يمكن له من حيث المبدأ أن يشكل حافزاً لتشويقه، إما لما تحمله هذه العناصر بطبيعتها من مميزات وصفات تشويقية خاصة كمشاهدة مقصلة أو سمكة قرش أو مظاهرة، وإما لأسباب تتعلق بفن التصوير والتمثيل والمونتاج، أو للسببين معاً.

فمن خلال التصوير يفرض الفيلم رؤية من نوع محدد على الجمهور، قد تجعله في منتهى الحيادية وربما الملل من متابعتة، أو في منتهى التشويق. وسنحاول توضيح الفكرة من خلال مشهد مواجهة بين شخصين يقفان في غرفة صغيرة.

إذ من الممكن تصويرهما بطريقة كلاسيكية تكون الكاميرا فيها ثابتة أفقية، واللقطة متوسطة، والإضاءة تغمر الغرفة حيث الديكور مجرد خلفية لهما. وقد تتحرك الكاميرا مع أحدهما موحية بحركته وتقدمه نحو الآخر، لتتحول اللقطة من متوسطة إلى كبيرة، وتأخذ بالدوران (الشخص يدور) حول الشخص الثابت في المركز، وقد يتحرك هو الآخر في مواجهة الكاميرا، اللقطة الكبيرة تبرز انفعالاته وإيماءاته وحركات يديه بدقة، والتي ستكتسب عمقاً تعبيرياً أكبر فيما لو علق في سقف الغرفة المنخفض مصباح خافت الضوء، وعندئذ من الممكن أن تتخلى الكاميرا عن الشخص الذي كانت ترافقه (بعد أن توقف ممعناً البصر في الآخر) وتدور حولهما مرتفعة إلى الأعلى لتتحول إلى لقطة متوسطة تبرز التباين الصارخ بين الضوء والظل، الذي يحطم الأشكال المألوفة للديكورات والإكسسوارات (الغليون في يد أحدهم، النظارات الرقيقة لدى الآخر أو طرف سلاحه) وللشخصين نفسيهما، كما يولد شعوراً بضيق المكان من جهة، وامتداده اللامحدود من جهة أخرى حيث لا يدرك الجمهور ماذا وراء هذه الظلمة.

لكن من الممكن أيضاً ألا ترتفع الكاميرا إلى أعلى، بل تصور الشخص المتقدم من الخلف ومن ثم تلتف حوله وتتوقف أفقياً على وجهه، وبعد ذلك تعود فتلتقط نظرات الشخص الآخر (عملية قطع بين اللقطتين)، وتعود ثانية إلى الشخص الأول الذي يأخذ في التحرك وتتابعه بانورامياً (عملية قطع أخرى) وهكذا. وطول اللقطة (أو اللقطات) هنا يلعب دوراً جوهرياً في تفاعل هذه العناصر وإيقاظها شعور الجمهور

بالتوتر والترقب لما سيحدث، وبالتالي لابد أن يكون أداء الممثلين مقنعاً ومنسجماً مع طبيعة المواجهة المتصاعدة.

لكن ماذا عن شريط الصوت المرافق لهذا المشهد؟ هنا أيضاً الاحتمالات متعددة. ولن نبالغ إذ نقول أن طبيعة الشريط الصوتي تعبر إلى حد بعيد عن طبيعة هذه المواجهة. فقد يترافق المشهد مع موسيقا مضطربة (مواجهة صدامية) أو مع موسيقا عاطفية (مواجهة ائتلافية)، وقد يترافق مع الصمت مما يضيف الكثير من الغموض على نوعية المواجهة (على افتراض عدم وجود مقدمات قبل هذه اللقطة تساعد على تحديدها). كما أن دخول مؤثرات صوتية معينة على المشهد كفيل كذلك بإسقاط معنى ما عليه وزيادة توتره، كأن تتوقف سيارة فجأة في الخارج، أو أن يترافق المشهد مع صوت الريح والمطر والرعد، أو مع تكات الساعة في الغرفة...إلخ.

ويكون الحوار هنا تتويجاً للحالة التي خلقتها المؤثرات السابقة، فيقوم بتبريرها مصعداً إياها في الاتجاه نفسه، وقد يترافق مع الموسيقى أو يستمر من دونها، وقد تتخلله فترات من الصمت، أو يستمر متدفقاً بحيوية دون انقطاع.

إن المونتاج يضاعف بدور جوهري في الفيلم السينمائي كما هو معروف، فقبل عملية المونتاج لا يوجد فيلم، ولعله من منظور التشويق الوسيلة الأكثر فاعلية، إذ من دونه تفقد جميع الوسائل التعبيرية الأخرى فاعليتها، بل أنه يرفع من مستوى هذه الفاعلية إلى أقصى درجة. فلو عدنا إلى مشهد المواجهة سنجد أن المونتاج الداخلي

للقطة (حركة الكاميرا، تغير حجم اللقطات، زاوية التصوير، طول اللقطة... إلخ) يلعب في البداية الدور الأساسي في تحريك الحدث، ومن ثم يأتي المونتاج بين اللقطات (عند القطع) ليتابع هذه العملية، وسيحدد المونتاج ما بين هذا المشهد وغيره من المشاهد التي سبقتها والتي ستليه الأسلوب السردى للفيلم بأكمله، فقد يتوازي معه مشهد لسيارة مسرعة تسير في الشوارع، ومن ثم يتبعه مشهد لنزول شخص من السيارة التي توقفت فجأة وصوت إطلاق رصاص، وبعد ذلك مشهد لجنائز يسير فيها القاتل نفسه (الشخص الذي رأينا جزءاً من سلاحه داخل الغرفة)، يتخلله مشهد نرى فيه القاتل يضبط زوجته مع الشخص الذي قتله (فلاش باك عن طريق المونتاج)، وقد نرى ذلك عبر أكثر من مشهد يسير بصورة متوازية مع مشهد الجنائز. أي أن جميع آليات الإخفاء للمعلومات وكذلك آليات الارتباط والتنقل بين أنواع المشاهد - المعلومات تتم عن طريق المونتاج. ومن البديهي أن طول هذه المشاهد المتداخلة مونتاجياً سيعطي للفيلم إيقاعه الخاص، ووقعه المتميز على الجمهور.

وهكذا نرى أن التشويق الحسى يلعب دوراً جوهرياً في تفاعل الجمهور مع البطل والحدث. ففي حين يبدو الأداء التمثيلي معادلاً لأنماط التفاعل الأولى فحسب، يأخذ التشويق المعرفي زخمه وقدرته على التأثير والتفعيل من زخم وقوة جميع الوسائل التعبيرية البصرية والسمعية التي يقدم في إطارها، لتشكل بدورها معادلاً لأنماط التفاعل مع البطل والحدث على حد سواء.

لقد كان الهدف من هذه الدراسة هو البحث عن الجذور النظرية لجماهيرية الفيلم السينمائي، وهي مجرد محاولة لا ندعي تكاملها، فالموضوع إشكالي ومعقد، وقد تطرق إليه الكثيرون ولا يزال، وطالما تعيش سينمانا الجادة أزمة شبه دائمة في التواصل مع الجمهور، سيبقى الحوار مفتوحاً ومشروعاً حول هذا الموضوع.

لقد استطاعت السينما أن تثبت - وفي الواقع العملي - امتلاكها لإمكانيات هائلة قادرة على جذب الجمهور، لكن تبقى عملية إدراك ماهية هذه الإمكانيات واستشفاف الآليات التي تعمل من خلالها عملية ضرورية، ليس لإعادة إنتاج أفلام جماهيرية لا تقدم شيئاً للجماهير، بل لاستغلالها والإفادة منها، والخروج بالاتجاهات السينمائية الجادة لدينا من أطرها النخبوية إلى الفئات الواسعة من الجماهير، وقد أثبت العديد من كبار سينمائي العالم أن ذلك ليس بالشيء المستحيل.

مجلة «الفن السابع» المصرية 1999.

عن «الحالة الاستثنائية» في السينما

لابد أن محاكاة السينما للواقع متشعبة وشديدة التعقيد، وقد يبدو الواقع - من جراء التكرار المتعمد لحفنة من الموضوعات في بعض المراحل - وكأنه استنفذ إمكانياته في مد السينما بالجديد. والحقيقة أن الأمر لو اقتصر على الموضوعات لما كانت هناك مشكلة على الإطلاق، فالعمل الفني يستمد قيمته بالدرجة الأولى من طبيعة المعالجة الفكرية والفنية للموضوع وليس من الموضوع بحد ذاته، لكن التكرار امتد ليلحق بالمعالجات نفسها، وحول هذا المفهوم بالذات سوف نتحدث ضمن إطار محدد لا يستوفي جميع جوانب الظاهرة وأبعادها، ونقصد تحديداً «الحالة الاستثنائية».

لماذا تصر السينما على هذا التكرار؟ ربما لأننا نتحدث عن السينما لا كفن أثبت قدرته على التفرد والخلق المبدع لمختلف مستويات الواقع وقراءتها بصورة جديدة فحسب، بل وعن السينما كسلعة تجارية ترضخ لقوانين الربح قبل أي اعتبارات أخرى، وكمؤسسة دعائية في يد السلطة (المحلية أو العالمية) تسعى إلى ترسيخ قيم وأفكار ونماذج بعينها، وتجد في التكرار أداة ترويج فعالة لإيديولوجيات أو سياسات أو أخلاقيات أو ميول (نفسية أو غرائزية) محددة، وذلك في قالب جذاب ومغر. وسنجد في دراسة للمخرج محمد كامل القليوبي بعنوان (الهوية القومية للسينما العربية) مثلاً

شديد البلاغة لهذا النوع من التكرار، إذ يحدد في الفترة ما بين عامي 1927 و1944 عشرة مواضيع لا غير دارت السينما المصرية في فلكها، علماً انه قد تم إنتاج مائة وثمانين فيلماً في هذه الفترة. وهذا الواقع ليس رهيناً بالسينما المصرية وحدها، فتاريخ السينما ملئ بالأمثلة التي تؤكد هذه المقولة كالإنتاج السينمائي في ألمانيا أبان الحكم النازي، وأفلام الوسترن أو الحرب الفيتنامية في الولايات المتحدة، وغير ذلك.

لكن كيف يحدث أن المشاهدين لا يملون متابعة أفلام تكرر نفسها؟

بداية علينا أن نميز بين صيغتين للواقع، الأولى منهما تكمن في «اللاتشابه» الذي يتسم به الواقع على مستوياته الأربعة: الشخصية، الحدث، المكان، الزمان. فالشخصية تمتلك دوماً تمايزها الخاص بها وحدها مهما تقاطعت محاورها النفسية أو الطبقية أو الثقافية أو الأخلاقية مع شخصيات أخرى، ويمثل الحدث كماً متنوعاً من التفاعلات المتداخلة والمتشابكة بين الشخصيات والتي تؤدي إلى إعادة تشكيلها وتكوينها ونسج علاقاتها وفق معادلات جديدة تختلف في كل مرة، ويشكل المكان الملامح الخارجية للواقع بكل ما تحمله من دلالات عميقة، كما أنه البيئة بأبعادها التاريخية والاجتماعية والثقافية التي تحتضن مجمل الأحداث والشخصيات في داخلها مؤثرة ومتأثرة فيها، أما الزمان المرتبط جديلاً بكل هذه العناصر فيشكل عامل التغير والتبدل المستمر لها سواء على المستوى القريب المحرك للأحداث أو البعيد المحرك للتاريخ. أما الصيغة الثانية للواقع فتتمثل في «السمات العامة» له من بنى سياسية - اجتماعية وتجمعات

دينية أو عرقية وعادات وأخلاقيات وسلوكيات وثقافة شعبية وتركيبية نفسية وعلاقات خارجية...إلخ. ويجد التكرار في هذه الثنائية بالضبط (اللاتشابه - «السمات العامة») شرط وجوده وإمكانية استمراره.

إن أي فلم لابد له من الاعتماد على «السمات العامة» للواقع الذي يتبناه كمنطلقات بديهية تتحرك الشخصيات وتجري الأحداث على خلفيتها مشكلاً ما يسمى بالواقع الفيلمي، مستمداً مصداقيته من الحياة نفسها وفي هذه الحالة تكون «سماته العامة» معروفة من قبل المشاهدين (ببعض أبعادها على الأقل). وقد يكون الواقع الفيلمي فتنازياً يقدم «سماته العامة» الخاصة به في إطار الفيلم نفسه.

من الواضح إذاً أن معرفة المشاهدين بـ «السمات العامة» للواقع الفيلمي (والذي يقدم على أنه واقعهم في السينما المحلية) يعد شرطاً أساسياً من شروط تلقيهم للفيلم، وكثيراً ما يفشل العرض جماهيرياً لشعور المشاهدين بالاعتراب عن هذا الواقع، علماً أن هذه المعرفة لا تكتسب فقط من خلال معاشتهم للواقع الحياتي (كما هو الحال مع السينما المحلية)، وإنما كذلك من خلال خبراتهم المتراكمة عبر كم هائل من المشاهدات لنوعية محددة من الأفلام، وهذا ما يجعلهم يتفاعلون مع الميلودرامات الهندية وأفلام الويسترن وغيرها.

ووفقاً لعلاقة السينما بـ «السمات العامة» للواقع يمكن تحديد اتجاهين فيها: الأول ما اصطلح على تسميته بـ «السينما الجادة» والتي تسعى إلى إقامة علاقة جدلية مع

هذه السمات من خلال تحليل عناصرها وتفكيكها وتعريفها ونقدها، ومواجهة مختلف
البنى القمعية السائدة والمؤسسات السلفية المتخلفة والتيارات الفكرية الرجعية بكافة
تجلياتها، متوجهة نحو عقول المشاهدين ووجدانهم. وسنكتفي بالإشارة أن «اللاتشابه»
على كافة مستويات الواقع يأخذ في هذا الاتجاه أبعاداً عميقة ومتشابكة جداً، تتفوق
في مكاشفاتها أحياناً على الواقع نفسه.

أما الاتجاه الثاني فتتميز علاقته بـ «السمات العامة» للواقع بكونها استسلامية أو
دعائية أو تجارية (في أفضل الأحوال)، تقوم بتكريس البنى السياسية - الاجتماعية
القائمة والقيم التقليدية والأعراف السائدة والنزعات السلبية في الثقافة الشعبية،
محاكية خيالات وعواطف وغرائز المشاهدين بالدرجة الأولى، وكل ذلك يجعل من
تماهي المشاهدين مع هذه السينما عملية مريحة ويسيرة بل وممتعة.

ويستمد هذا الاتجاه من صيغة «اللاتشابه» شخصيات نموذجية تتمايز عن غيرها
بما هو ثانوي وسطحي وخارجي، وتلتقي بما هو جوهرى ومشكلة ما يدعى بالنمط
(أو البطل) الذي يجسده «نجوم» أحبهم المشاهدون واعتادوا عليهم. وعندما تصبح
الشخصيات أمهاتاً محددة الأبعاد، لا يعود الحديث عن أي تفاعلات حقيقية بينها
ممكناً، فمجملة العلاقات تُختصر إلى نوع من المجابهة المجردة من أي سياق، مما
يجعل سيرورة الأحداث أشبه بالمخاض المتعثر، وهذا بالذات ما يعطي «الحالة
الاستثنائية» أهميتها الخاصة كمحرك درامي فعال لها، قادر على تغيير مصائر

الشخصيات جذرياً، ولا يبدو الفيلم دونه قادراً على إنجاز نهايته السعيدة أو المرجوة. (حتى المكان والزمان في هذا الاتجاه غالباً ما تختزل إمكاناتهما إلى الحد الأدنى، وهذا موضوع لا مجال للخوض هنا فيه).

وإذا فهمنا الحالة العامة كوضعية تصل الأحداث من خلالها إلى نهايتها المنطقية وبالتالي تكون الأكثر تعبيراً عن الواقع، هل تشكل «الحالة الاستثنائية» نقيضاً لهذا الواقع وتشويهاً له؟ بالطبع لا نستطيع الجزم، إذ أن الواقع ملئ كذلك بالتناقضات اللامنتطقية والحالات الاستثنائية. إذ متى تكون «الحالة الاستثنائية» في السينما مشروعة ومتى لا تكون؟ في الحقيقة يمكننا الإجابة عن هذا السؤال من خلال رصد الغاية التي يتم لأجلها توظيف «الحالة الاستثنائية» في هذا الفيلم أو ذاك. وانطلاقاً من هذه الغاية نستطيع تحديد ثلاث مستويات من التوظيف:

- 1 - **المستوى السلبي المعلن:** وهو يقدم «الحالة الاستثنائية» بصورة فجأة يعيها الجميع، على النحو المستخدم في الميلودراما حيث تتجلى في حادثة مصيرية ما كالموت أو الميراث أو الحظ أو المصادفة... إلخ، وجميع هذه الأحداث تتم على نحو مفاجئ غير متوقع، لا تشير إليه أي من المعطيات السابقة للفيلم. دون أن ننسى الدور الهام الذي تضلع به في بعض الأجناس السينمائية مستواها التجاري البحت كالأفلام البوليسية والرعب.
- 2 - **المستوى السلبي الضمني:** تحاول أفلام هذا المستوى تقديم «الحالة الاستثنائية» عبر دراما محبوكة بدقة لتبدو وكأنها غير منفصلة عن النسيج العام للفيلم، موحية

للمشاهدين بعمومية هذه الحالة، ومن هنا تأتي خطورة هذا المستوى، لذلك لابد من التوقف عند بعض الأفلام كنماذج منهجية في توظيف «الحالة الاستثنائية».

يتعرض فيلم «صائد الغزلان» لمخرجه مايكل شيمينو - والذي يعد أحد أهم الأفلام الأمريكية عن حرب فيتنام - للآثار النفسية العميقة التي تركتها هذه الحرب في نفوس الجنود العائدين إلى الوطن، ولاشك أن موضوعاً كهذا يحمل قيماً فكرية وإنسانية عالية، وهذا بالذات ما دفع بالكثير من الكتابات النقدية للإشادة به، دون أن تلاحظ الكيفية التي يسجل الفيلم من خلالها موقفاً عدائياً واضحاً من الشعب الفيتنامي، وربما مبررات مبطنة لشرعية هذه الحرب، ونقصد تلك «الحالة الاستثنائية» التي تجلت في مشهد طويل يصل إلى حوالي نصف ساعة يصور لنا عمليات التعذيب الوحشي التي يمارسها الفيتناميون ضد الجنود الأمريكيين (أبطال الفيلم)، وهي استثنائية ليس لأنها مستحيلة الحدوث، بل لأن كل ما قام به الفيتناميون وهم يدافعون عن بلادهم، لا يمكن أن يقارن بما قامت الولايات المتحدة به ضد هذا الشعب (6 مليون طن من القنابل ألقيت على فيتنام أثناء الحرب)، ولأن ما اقترفته في فيتنام من مجازر وحرائق وتدمير هو المسؤول بالذات عن الأزمة الروحية والتشوه النفسي لجنودها، وليس كما يحاول الفيلم إيهامنا من خلال حالة استثنائية تبدو منسجمة تماماً مع سياقه.

ضمن تركيبة أخرى أكثر امتداداً على الصعيد الدرامي تظهر «الحالة الاستثنائية» في فيلم «أفواه وأرانب» للمخرج هنري بركات، الذي يعود إلى موضوع «الحب فوق

الطبقات» التي طالما تعرضت لها السينما المصرية، وذلك من خلال قصة «نعمت» التي تعمل لدى «محمود» لتتطور العلاقة بينهما بالتدرج ووفق منطق درامي رسم بدقة وعناية يحولهما من مجرد سيد وخادمة إلى عشيقين... في هذا الوقت يقوم زوج شقيقتها - عبر توكيل مزور - بتزويجها من بائع الفرائج، لكن تدخل محمود في اللحظة المناسبة يدفع زوج شقيقتها إلى الاعتراف بالتزوير وبطلان عقد الزواج... وهكذا تنتهي الحكاية بأن يتزوج محمود من نعمت منتشلاً أختها وأطفالها من مستنقع الفقر... كحل مدهش لأزمة طبقة بأكملها. ونجد فيما كتبه الناقد إبراهيم العريس أفضل تعبير عن كيفية تحويل هذه «الحالة الاستثنائية» إلى عامة في الفيلم إذ يقول: «حقيقة الأمر أن مستوى تزويج نعمت لبائع الفرائج هو المستوى الأكثر واقعية والأكثر حدوثاً والأكثر منطقية في الواقع الحي... وأن مستوى العلاقة المزيفة والقسرية بين نعمت وسيدها (خاصة إذا اتجه المخرج - كما يفعل بركات هنا - إلى التعميم) هو المستوى غير المنطقي... غير أن اللعبة السينمائية التي يقوم بها المخرج تقلب الأمور: تدفع المستوى الأول إلى خانة اللامعقولية، وتضع المستوى الثاني في خانة الأمر الممكن».

وهكذا تغدو «الحالة الاستثنائية» في هذه النوعية من الأفلام أداة تزييف للحقائق وللواقع بغية ترويج نزعات إيديولوجية محددة. في أفلام أخرى تحاول هذه النزعات أن تستر وراء ملامح معينة من «السمات العامة» لواقع ما، وإضفاء طابع المبالغة

عليه، مقابل تغييب ملامح أخرى لا تقل عن الأولى أهمية وربما تتجاوزها، كما هو الحال مع فيلم المخرج حسين كمال «إحنا بتوع الأوتوبيس»، يحاول الفيلم فرض مبرراته عبر القمع السياسي كسمة عامة من سمات مرحلة الرئيس جمال عبد الناصر من خلال حالة استثنائية تتلخص بوقوع شخصين - نتيجة شجار عادي في حافلة- داخل زنزانة تمتلئ بالمعتقلين السياسيين، ونتيجة خطأ يقتادون معهم إلى المعتقل حيث تتعامل السلطات معهم كسياسيين محترفين، وتتصاعد الحالة بصورة مفتعلة لنكتشف بأن هذه السلطات تحقق معهم دون أن تعرف حتى توجههم السياسي، مما يجعل التهمة نفسها غامضة... مع أننا نعلم أن القمع السياسي الناصري كان يتم وفق منهج فكري سياسي واضح. ومن الضروري التنويه هنا أن مرحلة الرئيس جمال عبد الناصر لا تزال من أكثر المراحل إثارة للجدل في التاريخ العربي الحديث، لارتباطها بمشروع وطني تقدمي من جهة، وتأسيسها وبلورتها لنموذج فريد من القمع السياسي - كان أول ضحاياه الوطنيين واليساريين وأخرهم المشروع الوطني نفسه من جهة أخرى. كل ذلك يجعل من «الحالة الاستثنائية» التي يتناولها الفيلم مجرد معالجة سطحية للواقع، كل ما تتوخاه مهاجمة مرحلة برمتها لاغير.

لقد تحدثنا سابقاً عن «الحالة الاستثنائية» بصفاتها التحويلية لمجمل الحدث كنموذج سائد في بنية الأفلام الميلودرامية، وسنتطرق هنا لوضعية تبدو مشابهة من الناحية الوظيفية، لكنها تختلف على صعيد السياق الدرامي حيث تزلع «الحالة الاستثنائية»

بتشكيل المحصلة النهائية لهذا السياق، وتقدم بعض الأفلام التي تحاول مقارنة الفيلم السياسي، وإبراز البطولة الفردية كأساس لمجمل التحولات نموذجاً لهذه الوضعية، كما هو الحال في فيلم «الغول» للمخرج سمير سيف.

يأخذ بطل الفيلم الصحفي «عادل عيسى» على عاتقه الإيقاع بنشأت في يد العدالة بعد تأكده من ارتكابه لجريمة قتل بحق شخص بريء، ولما كان نشأت ابن فهمي الكاشف، الرجل صاحب الثروة والنفوذ، يقوم الأخير «بترتيب الأمور» بحيث تنطق المحكمة ببراءته، مما يدفع الصحفي عادل لتحقيق العدالة بطريقته الخاصة وذلك بقتله لفهمي الكاشف. ولاشك أن استثنائية المواجهة الفردية للظلم الاجتماعي ليست بعيدة عن الواقع، وجميعنا يعرف أمثلة كثيرة كهذه سواء في التاريخ القديم أو المعاصر، مما يجعل تصنيف مثل هذه الحالة في الفيلم بالسلب يثير التساؤل والالتباس، لذا لابد من توضيح مفهومي لهذه المجابهة كما تقدمها السينما، فضمن المفهوم الواقعي الإيجابي نلاحظ أن الظرف الاجتماعي هو الذي يخلق مبررات البطولة الفردية ويجعل من ظهورها أمراً محتملاً ومنطقياً (كالهرب أو الثورة أو المقاومة الشعبية... إلخ) دون أن ننسى المكونات الشخصية الخاصة التي تدفع هذا الإنسان دون سواه للبطولة وتشكل في ظرف اجتماعي أقل قدرة على إفراز البطولات الفردية الحامل الأساسي لظهورها كما في فيلم فرد زينيمان «رجل لكل العصور». أما المفهوم السلبي للبطولة فلا يحفل بإرباك الشخصية وجعلها تتناقض مع مكوناتها النفسية وخلفيتها الثقافية

والبيئية وظرفها الاجتماعي في سبيل الفعل البطولي (وهذا ما فعله سمير سيف في «الغول» عندما جعل من صحفي بكل ما تحمله هذه المهنة من مدلولات ثقافية واجتماعية يتحول إلى قاتل (بطل) لمجرد أن العدالة لم تأخذ مجراها وكأنها لم تخرج عنه يوماً في هذا المجتمع الذي يحيا فيه)، أو إضفاء طابع «أسطوري» على هذه المكونات والخلفيات يحيل الشخصية إلى إمكانيات غير محدودة وقدرات خيالية تتخطى أي فعل مهما عظم لاجترار البطولة المزعومة (وهذا ما تقوم به السينما التجارية باطراد). وجميع هذه الصيغ من «الحالة الاستثنائية» تشكل نماذج مكررة لعدد كبير من الأفلام التي تحاول بأساليب ذكية التشبه بالواقعية وتقديم سينما أبعد ما تكون عن الواقع.

3 - المستوى الإيجابي: أشرنا سابقاً إلى أن الواقع لا يخلو من المفارقات اللامنتظية الاستثنائية والتي تحمل في طياتها مدلولات إنسانية أو فلسفية أو اجتماعية عميقة، كان لابد أن يتردد صداها في الفن السينمائي. وسنكتفي بعرض نماذج من الأفلام التي تنتمي إلى هذا المستوى بغية توضيحه. يقدم لنا المخرج الروسي الكسندر ستولبير في فيلمه «قصة إنسان حقيقي» (وهو أفلمة لرواية بنفس العنوان للكاتب بوليفوي مستلهمة من واقعة حقيقية) قصة طيار يفقد قدميه إثر سقوط طائرته في إحدى المعارك، ليصبح الطيران بالنسبة له أمراً مستحيلًا، لكن إرادته الاستثنائية وتصميمه على معاودة الطيران يتغلبان بالتدريج على عجز قدميه الاصطناعيتين وترويضهما،

وإقناع رؤسائه أخيراً - من خلال رقصة بارعة - بقدرته على الطيران من جديد، وهذا ما حدث فعلاً، مما يجعل الفيلم أشبه بملمحة عن الإرادة الإنسانية.

أما المخرجة الإيطالية ليليانا كافاني فترسم في فيلمها «بواب الليل» لوحة نفسية شديدة القسوة للتشوه الروحي الذي تركته الحرب في أعماق الناس. تجري القصة بعد أعوام طويلة من الحرب، إذ يلتقي بطريق الصدفة ضابط نازي من مجرمي الحرب المتخفين مع إحدى ضحاياه في المعتقل النازي سابقاً، وبعيداً عن كل التوقعات المنطقية التي من المفترض أن تجعل هذا اللقاء يتسم بالخوف والابتعاد من جانبه وبالنفور والكراهية من جانبها، تنشأ بينهما «قصة حب» استثنائية يستعيدان من خلالها طقوس التعذيب القديمة ممتعة سادية - مازوخية عجيبية، «قصة حب» همجية تتطور وتتشابك لتصبح نوعاً من الإدمان الذي لا يستطيعان الفكك منه، وتنتهي بقتلهما معاً.

في أفلام أخرى تأخذ «الحالة الاستثنائية» موقعها عبر الفنتازيا، كما في فيلم «زهرة القاهرة الأرجوانية» للمخرج الأمريكي وودي آلن، الذي يتحدث عن امرأة اعتادت التردد على صالة السينما كملاذ وحيد لها، بعيداً عن حياتها الرتيبة والصعبة، إلى أن يتغير كل شيء فجأة في أحد العروض، حيث يخرج البطل من الشاشة (من الفيلم الذي يمثل فيه) ويقترح حياة هذه المرأة التي عشقت أدواره وشاهدت أفلامه مرات ومرات، واعداداً إياها بحياة جديدة مبهجة، لكن سعادتها لا تستمر طويلاً،

وينتهي الحلم تحت قسوة الحياة بنفس الطريقة التي انتهت إليها جميع أحلامها التي راوغتها دوماً في صالة السينما. وقد استطاع وودي ألن من خلال هذه «الحالة الاستثنائية» رصد العديد من الملامح المتأزمة للمجتمع الأمريكي في نهاية الثلاثينات. ومن المهم هنا أن نميز بين فنتازيا تتفاعل على خلفية واقعية لتشكل «حالة استثنائية» كما في فيلم ألن، وبين فنتازيا تخلق واقعها الافتراضي المتكامل والخاص الذي قد تنشأ في سياقه «حالة استثنائية» ما وقد لا تنشأ.

كما علينا ألا نخلط بين الفنتازيا كحالة استثنائية وبعض الاتجاهات الفنية (كالسوريالية) والتيارات التجريبية التي تتخذ أسلوبية خاصة غير مألوفة في التعبير، حيث الاستثنائية تتجلى على مستوى الشكل، وهذا موضوع آخر مختلف تماماً عن ذلك الذي نحن بصدد.

إن «الحالة الاستثنائية» في السينما لا تعدو أكثر من أداة درامية، لكنها أداة مرنة يمكن توظيفها سلباً أو إيجاباً، وتحملها مضامين إيديولوجية أو سياسية أو اجتماعية أو فلسفية أو نفسية أو تجارية، قد تتسم بالعمق أو السطحية، وقد تكون واقعية أو فنتازية، ولأنها تحتل كل هذه المستويات كان لابد أن تتجلى في تحف سينمائية رائعة متفردة من جهة، وأعمال نموذجية تكرر نفسها من جهة أخرى.

مجلة «الفن السابع» المصرية 1999.

ما الذي بقي للناقد إذا كانت الدولة تسفه السينما والمجتمع يحرّمها

أنه لشيء محبط للغاية أن يعتريك شعور للحظة بأن ذاك الهم المستشري في عروقتك، والذي حملته معك سنوات طويلة، وأنت تأمل في أن تتخلص يوماً منه، دون أن توفر جهداً وعرقاً في سبيل ذلك، لم يزل ينتصب أمامك بكل هالته وزخمه وكأنك لم تفعل شيئاً إزائه. أعتقد بأن مثل هذه اللحظات كثيراً ما تنتاب أبناء جيل كامل من النقاد السينمائيين في العالم العربي. إذ تبدو إحدى أعمق إشكاليات الواقع الحضاري العربي الراهن تلك الهوة الواسعة بين المستويات المختلفة التي تشكل بنية هذا الواقع بمجمله، مما خلق حلقة متشابكة ولا تنتهي من التناقضات الكاريكاتورية - التراجيدية. فأخذ الواقع الثقافي يشكل في كثير من مطارحاته وإفرازاته حالة من العزلة عن مختلف جوانب الواقع الأخرى. وهكذا وبخطوط متوازية تبحث عن تقاطعات مفترضة نجد أنفسنا نواجه بأن واحد أمية تكتسح الشارع العربي بكل ما تفترضه من انغلاق حضاري - ثقافي من جهة، وصرخات تحذر من خطر العولمة ثقافياً من جهة أخرى. نبحث عن أثار الديمقراطية ولا وجود لنظام ديمقراطي واحد. بدأنا بالاتجاهات التجريبية في المسرح ولم نهضم الكلاسيكيات بعد. لكن ماذا عن السينما؟

بالطبع لا نستطيع القول أن هذه التناقضات ذات الروح العبيثة والمنبعثة من الجوهر الحضاري للواقع بالذات قد ألغت دور المثقف العربي، وخاصة فيما يمكن أن يشكل المقدمات الثقافية التأسيسية لواقع مستقبلي تأخذ الثقافة فيه حيزاً أكبر من التفاعل مع مختلف مستوياته. فهل استطاع النقد السينمائي لدينا تشكيل ما يمكن أن ندعوه الثقافة السينمائية التأسيسية بصورة مباشرة أو غير مباشرة؟

قد تبدو كلمة «لدينا» شمولية وغير دقيقة، وكأننا نتكلم عن واقع متجانس يمتد من المشرق العربي إلى مغربه، رغم أن الأمر ليس كذلك على الإطلاق. لكن رغم مختلف الفوارق التي كثيراً ما تبدو جوهرية بين بلد وآخر، بل بين مناطق وأخرى، وبين الأرياف والمدن في ذات البلد، إلا أن التفاعل الثقافي المتبادل في العالم العربي يبقى هو الآخر حقيقة ثابتة، مع التحفظ على مستوى هذا التفاعل الذي تشكل السياسات الثقافية والإعلامية المهيمنة المعضلة الأبرز في توسيع أطره وبلورتها.

وما يؤكد هذه الحقيقة فعلاً هو نوعية الإسهامات النقدية لأبرز النقاد السينمائيين العرب، التي كثيراً ما كانت تبني مادتها على أساس مختلف القضايا الإشكالية المرتبطة بالإنتاج السينمائي العربي عموماً. ولعل هذه الإسهامات بكل ما تضمنته من معلومات نظرية أو تقنية أو تاريخية، بالإضافة إلى الترجمات وما تحمله من أهمية معرفية، تكون مجموعها تراثاً ثقافياً سينمائياً، يصب بالتأكيد في المشروع التأسيسي الذي تحدثنا عنه.

لكن المفارقة التي تبعث على الإحباط تتمثل في استمرار تغييب الثقافة السينمائية، ليس فقط عن الجمهور العريض، بل حتى عن فئات واسعة من المثقفين، والأنكى من ذلك افتقادها عند عدد كبير من «المختصين في شؤون السينما»، رغم وجود هذا التراث النقدي القيم (رغم حجمه الضئيل).

فالفنون عموماً لا تزال «مادة ترفيحية» في نظر السياسات الثقافية العربية، ولئن كان الشعب العربي على درجة «عالية» من الرفاهية، فقد ارتأت هذه السياسات عدم إدخالها ضمن المناهج الدراسية إلا في الحدود الدنيا، لئلا تقتله تخمة الترفيه. أما السينما فتبدو في الدرك الأسفل بين الفنون في نظرها، و قد يصل الأمر إلى عدها مادة مبتذلة (بل ومحرمة). وللتأكيد على مقولة الابتذال، تقوم هذه السياسات نفسها بترويج أسوء النماذج السينمائية في صالات السينما وعلى شاشات التلفزيون.

بالطبع لا شيء يدعو للعجب، فالسياسة الثقافية في الوطن العربي لا تنفصم عن النظام السياسي العربي بخطوطه المنهجية العامة، بما يمارسه من قمع سلطوي وانتهاك اقتصادي وتغريب وتهميش اجتماعي على المواطنين، وكل ذلك كان لابد أن يترافق بعملية منظمة في اتجاه تهميش الثقافة وتحويلها إلى مادة مبتذلة، رخيصة الإنتاج وسهلة الاستهلاك، بعيدة عن الخصوصية والأصالة التي قد تفترض رأياً مخالفاً أو نفساً معارضاً.

ليس من الصعب إذن أن ندرك سبب فشل جميع الدعوات المتكررة على مدى عقود عديدة لقوى التأسيس الثقافي - السينمائي من النقاد العرب إلى دعم الإنتاج السينمائي الجاد وتحديث آليات توزيعه وعرضه، وتطوير التشريعات السينمائية، وإنشاء أرشيف سينمائي، وتشجيع النوادي السينمائية وتنشيطها، بل كثيراً ما ذهبت هذه الدعوات إلى أبعد من تلك الطموحات بكثير، لكن النتيجة واحدة: لا شيء.

فلو استعرضنا الواقع السينمائي الراهن بخطوطه العامة سنلاحظ تراجعاً واضحاً في الإنتاج السينمائي كمياً وكيفياً. ولا يزال الفيلم العربي الجاد يعاني المصاعب ذاتها بدءاً من الظروف المأساوية لإنتاجه، وتوزيعه على نطاق محدود، وعرضه الهزيل الذي لا يترافق مع رعاية مناسبة وتوقيت محسوب، وانتهاءً بمصيره من العزلة والاختناق على الرفوف وفي المستودعات. ولا نأتي بجديد إذ نقول أن الجمهور العربي قادر على مشاهدة فيلم أمريكي في بلده بعد فترة وجيزة جداً من إنتاجه، في الوقت الذي لا يتسنى له مشاهدة فيلم من إنتاج بلد عربي آخر إلا في المناسبات السعيدة من مهرجانات وتظاهرات سينمائية.

من الغريب حقاً، بل ومن المؤلم والمخجل أن لا تمتلك حتى دولة ذات تاريخ طويل وعريق في صناعة السينما كمصر أرشيفاً سينمائياً (سينماتيك)، وألا تكون عضواً في الاتحاد الدولي للأرشيف السينمائي، مع العلم أن مثل هذا الأرشيف أكثر من ضروري في أي بلد تحترم الفن السينمائي، ليس لأهميته في الحفاظ على النتاج المحلي من التلف والضياع

واحتضانه لكم هائل من النماذج السينمائية العالمية وتنظيمه للعروض الجماهيرية فحسب، إذ دون أرشيف كهذا لا يمكن للنقد السينمائي أن يتقدم وسيمسي تكررًا سلبيًا للمقولات القديمة، وسيفقد القدرة على الجدل الموضوعي معها وتطويرها، وهذا ما يحدث اليوم فعلاً.

إن المنشورات السينمائية من كتابات نقدية وتاريخية وتقنية - محلية أو مترجمة - تعد من دعائم الثقافة السينمائية الأساسية دون أدنى شك، وهذه المنشورات لا تزال بضاعة نادرة لدينا فلا القديم منها تعاد طباعته، ولا الجديد يحسن توزيعه، وحتى اللحظة تفتقد مكتبتنا السينمائية إلى موسوعة سينمائية شاملة باللغة العربية.

أما النوادي السينمائية فتكاد تكون مفتقدة تماماً في الكثير من الدول العربية رغم الدور الكبير القادرة على أن تلعبه في سياق نشر الثقافة السينمائية من عروض ومناقشات وندوات، وإصدار كتب و نشرات دورية، وتنظيم دورات اختصاصية، وحتى إنتاج الأفلام القصيرة الروائية والتسجيلية.

نستنتج من كل ذلك أن مساهمة الدولة في هذا البلد أو ذاك في دعم السينما ونشر الثقافة السينمائية لا تفي حتى باحتياجات النخبة الصغيرة من المهتمين في شؤون السينما. وأعتقد أنه حان الوقت كي نكف عن الوهم في قدرة هذه المنظومة السياسية-الثقافية العربية بتكوينها الراهنة (رغم تمايزها الشديد بين دولة وأخرى) على تقديم ما هو أفضل، وحقاً ليس في الإمكان أكثر مما كان. وهذا بالتأكيد لا يعني التوقف

عن النقد والمطالبة المستمرة بما هو أفضل، والاستفادة من كل الإمكانيات المتاحة وجميع الهوامش الضيقة للحركة، وإما يجب ألا يُحمل هذا الفعل طاقة لا يحتملها من الأوهام في تأثيراته الحقيقية، وضرورة البحث بصورة موازية ومستمرة عن وسائل جديدة وآليات بديلة للتغيير.

لكن هل ذلك ممكن ؟ وما هو البديل ؟

ثمة حقيقة جلية: إن هذه المنظومة السياسية - الثقافية الرسمية قد قامت وعلى مدى سنوات طويلة بالكثير من التخريب النفسي لأرواح المواطنين بما فيهم المثقفين والسينمائيين، وقد نجم عن ذلك حالة من اليأس والانهازم واللامبالاة، وانعدام أي نوع من أنواع المبادرة، وفي حالات كثيرة أسوء إفساد كامل. أي أننا أمام خلل بنيوي عميق في تركيبة النخبة السينمائية العربية المعاصرة. ومن هذه الزاوية يمكننا أن نفهم توقف مخرجين عن الإبداع سنوات طويلة ليس في مجال الإخراج السينمائي فحسب، وإنما التلفزيوني أو المسرحي كمجالات متاحة أكثر للعمل الإبداعي، مما يجعل تبرير الأمر بظروف الإنتاج وحدها غير كاف. ومن هذه الزاوية نفسها نستطيع أن نفهم السبب وراء انعدام فاعلية وتأثير الجمعيات الأهلية والمؤسسات المستقلة من نوادي سينمائية وجمعيات هواة في المجتمع العربي، إذ بالرغم من قناعة جميع السينمائيين بالدور الكبير لها، إلا أن الابتعاد عن تشكيلها وتنشيطها أو عدم التفاهم حولها والوقوف إلى جانبها ودعمها ألغى عملياً أي حضور وفاعلية لها.

أما في مجال النقد السينمائي الراهن، نجد بأن هذه الأزمة تعبر عن نفسها في ذلك التغيير الجذري الذي حدث في بنية النظرة النقدية، إذا ما قارنا بين وضعيتها عند جيل الستينات والسبعينات، ووضعيتها عند الجيل المعاصر. فإذا ما أجرينا مقارنة سريعة بين مكونات هذه النظرة والتي يمكن حصرها في أربعة مستويات: الثقافة الحرفية، والتوجه الإيديولوجي، والثقافة العامة، والتوجه الفني، سنلاحظ العديد من الفوارق الجوهرية.

فعلى مستوى الثقافة الحرفية الخاصة بإمام الناقد بأبجديات اللغة السينمائية وقواعدها، وتاريخ السينما واتجاهاتها وأجناسها وأساليبها وعلاقتها بالفنون الأخرى، نجد بأن الاهتمام النقدي بالجوانب الفنية للفيلم من سيناريو وإخراج وتصوير ومونتاج وإيقاع... إلخ لا يزال ضعيفاً بصورة عامة، وأعتقد بأن التسعينات أفرزت ظاهرتين متناقضتين، فمن جهة أخذت تظهر العديد من الأبحاث والملفات التي تعنى بدراسة هذه الجوانب في بعض الدوريات الفكرية الجادة أو المتخصصة، ومن جهة أخرى شكلت الصفحات السينمائية في معظم الدوريات اليومية توجهاً نقدياً مبتدلاً قوامه الانطباعات والأمزجة والحسابات الشخصية والأحكام المبسترة الصارمة التي لا تخضع إلى أية منهجية فنية.

إن التوجه الإيديولوجي للناقد لابد أن يحدد علاقاته بمختلف البنى الفوقية والتحتية للمجتمع في الماضي والحاضر، ورؤيته لما يجب أن تكون عليه في المستقبل.

ومن الواضح بأن هذا الجانب لم نعد نلمسه اليوم بقوة، نتيجة تراجع المشروع القومي والوطني، وانهيار الاتحاد السوفيتي، وما قامت به الدولة القمعية من إفساد للمجتمع والثقافة، بينما شكل معياراً نقدياً لا يستهان به في السبعينات وحتى بداية الثمانينات، ويمكننا أن نتذكر في هذا المجال تلك المعارك النقدية التي أجتها الأفلام التي تعرضت لموضوعة «الإرهاب الناصري»، أو حرب أكتوبر، أو ما سمي بالفيلم السياسي.

ولعل تراجع هذا المستوى يطرح مجموعة من الاحتمالات والتساؤلات الهامة. إذ من الممكن أن يؤدي إلى مزيد من الاهتمام في الجوانب الفنية للفيلم ودفح المضمون إلى المرتبة الثانية، أي إلى درجة أعلى من الموضوعية في تناول الفيلم، وهذا شيء جيد ومهم في تطوير آلية النقد نفسه. لكن جميعنا نعلم بأن أي فيلم سينمائي يتضمن حتماً موقفاً سياسياً - اجتماعياً ما سواء بصورة علنية أو ضمنية، وبالتالي عدم اتخاذ موقف نقدي واضح من مضمونه، هو بحد ذاته موقف يعبر (وإن دون قصد وبالرغم من أية نية حسنة مفترضة) عن توجه إيديولوجي معين. والوقوع في مثل هذا المطب غالباً ما ينجم عن المستوى المتدني للثقافة العامة لدى الناقد، التي يستحيل من دونها إدراك الأبعاد السياسية - الاجتماعية للفيلم سواء الداخلية المتعلقة بمضمونه، أو الخارجية المرتبطة به بصفته مادة ثقافية أو سلعة تجارية، تلك التي تعلن عن نفسها بصورة مباشرة أو غير مباشرة بحيث تجعلك الأحداث تنقاد إليها تدريجياً،

وسواء أدرك صناع الفيلم ما تحمله هذه الأبعاد من قيم معرفية وتاريخية وأخلاقية، أم لم يعوا ذلك.

من جهة أخرى نلاحظ أن تراجع الإيديولوجي باتجاهاته العلمانية، أدى إلى رواج الفكر السياسي المتأسلم، بمواقفه السلبية والمعادية للفنون عامة والسينما خاصة، وغياب مشروع نقدي سينمائي واضح لدى الجيل المعاصر. ومن هذه النقطة الأخيرة يمكننا أن ندخل إلى المستوى الخاص بالتوجه الفني للنقاد (هذا المستوى الذي لا يمكن له أن يتكون إلا في إطار ثقافة حرفية مناسبة).

إذ أنه ولعقدين من الزمن بدت مسألة تكريس الواقعية كاتجاه فني في السينما العربية بمثابة مشروع نقدي متكامل، ينمو ويتفاعل ويتطور بصورة مطردة حتى نهاية الثمانينات، في مواجهة الميلودراما التقليدية و«سينما المقاولات» والخطابية السياسية، وأعتقد بأنه قد أعطى ثماره حقاً في العديد من النماذج السينمائية المهمة التي ظهرت في الثمانينات و التسعينات. لكن ومع بداية هذا العقد لا نعود نلمس أي أثر لهذا المشروع، ليبقى نتاجه السينمائي الواقعي في عزلة عن المواكبة النقدية الحقيقية، رغم جميع التساؤلات التي تطرحها هذه الواقعية في ماهيتها النوعية الجديدة.

من كل ذلك نستنتج أن وضعية النقد السينمائي قد شهدت بصورة عامة تراجعاً واضحاً. مما دفع بالعديد من المخرجين الملتزمين بالاتجاهات الجادة في السينما إلى العزوف عنه. وإدراك هذه الحالة من قبل النقاد الملتزمين خلق بدوره لديهم ما

يمكن أن نسميه بـ «استراتيجية النقد». إذ أن سيرورة السينما الجادة بمعزل عن النقد الجاد جعلها تحفل بالإشكاليات الداخلية، إما على مستوى التركيبة الدرامية أو المونتاج أو الإيقاع أو التمثيل... إلخ، وهذا ما أدى غالباً - حسب اعتقادنا - إلى ابتعاد الجمهور عنها، في الوقت الذي يعتقد فيه الكثير من المخرجين بأن أفلامهم لا تحظى بالجماهيرية لمجرد كونها «سينما جادة». صحيح أن العديد من نماذج السينما الجادة في العالم لم تحظ بالجماهيرية لمستواها الفني والفكري والفلسفي العالي والفذ، لكن الصحيح أيضاً أن الكثير من هذه النماذج استطاعت الوصول إلى أوسع الجماهير. إذاً فـ «لا جماهيرية» الفيلم لا تشكل على الإطلاق معياراً لقيمتها الفنية الحقيقية. إن هذه النوعية من الأفلام بالذات تسبب نوعاً من «الحرج» للنقاد عند الشروع في الكتابة عنها، بل لعل البعض يتساءل عن ضرورة الكتابة عنها أصلاً. فالكتابة النقدية عن فيلم ما، تفترض وجود مشاهد له كي يتفاعل مع هذه الكتابة. لكن ماذا لو لم يكن هذا المشاهد موجوداً؟ أليس من واجب النقد أن يصنعه ويخلقه، بما يمكن أن يثير لديه من رغبة في المشاهدة، وتشوق لرؤية ما لم يكن قادراً على رؤيته من غيره؟ نعم... ذلك صحيح تماماً. لكن المشكلة تبدأ عندما يجد النقد نفسه أمام خلل عضوي حقيقي في الفيلم، بالرغم من العمل الجبار المبذول فيه، وجميع النوايا الطيبة (والنادرة عموماً في السينما) لصانعيه، والتي حتماً يشجعها النقد، ويشعر في هذه الحالة بنوع من «تأنيب ضمير» عند التعرض له. وهكذا تتشكل «استراتيجية

نقدية» تفضل عدم المساس بمثل هذه النوعية من الأفلام، طالما أنها خارج دائرة اهتمام المشاهد من جهة، وطالما أن المخرجين يعتزلون عموماً القراءات النقدية من جهة أخرى، وأخيراً طالما هي طيبة النية رغم كل ما فيها من إشكاليات. إذاً فنحن أمام خلل في البنية الفيلمية للسينما الجادة، وخلل أكبر في الحركة النقدية، وكنتيجة طبيعة أمام خلل في العلاقة بين السينما والنقد. ومن نافل القول أن هذه العلاقة جدلية إلى أقصى الحدود. وليس من قبيل الصدفة أن تتراقق المرحلة الذهبية التأسيسية للسينما السوفيتية بكتابات أيزنشتين وكوليشوف ولوناتشارسكي وبودوفكين، أو أن تتراقق الموجة الجديدة في فرنسا بكتابات غودار وتروفو وبازان. فالحالة النقدية تمثل انعكاساً طبيعياً للحالة الفنية السينمائية في هذا البلد أو ذاك. فهل في الإمكان - والحالة هذه - النهوض من مستنقع الواقع السينمائي الراهن؟ إن القضية لا تكمن في وجود إمكانيات بديلة ذات طابع مستقل عن الدولة أم لا، وإنما في إرادة وقدرة السينمائيين والنقاد على البحث والعمل لإيجادها، وليس مجرد طرحها نظرياً والتأكيد على أهميتها. ولا يمكن لذلك أن يتحقق ما لم يحدث تغير جذري في بنية النخبة السينمائية العربية المعاصرة. فهل تقوم هذه النخبة - أو جزء منها على الأقل - بهذه المحاولة نحو التغيير، أم أنها ستنتظر مرة أخرى من الدولة التي أجهضت وعلى مدى عقود من الزمن جميع أحلامها ومشاريعها وأطروحاتها أن تفعل ذلك؟

مجلة «الفن السابع» المصرية 2000.

ظاهرة العقاد

منذ ظهور «الرسالة» و«عمر المختار» قبل أكثر من عشرين عاماً، أصبح مصطفى العقاد نجماً معروفاً في كل أرجاء الوطن العربي. أما لماذا يشكل هذا المخرج ظاهرة فذلك بسبب التساؤلات الإشكالية الكثيرة التي يثيرها موقعه ونشاطه وطبيعة أفلامه والطريقة التي تم ويتم التعاطي بها من قبل الإعلام مع كل ذلك.

أشار العقاد في أكثر من لقاء إلى أن غايته من إخراج هذه الأفلام كانت نوعاً من الرد على الإعلام الغربي الذي يقوم بصورة متواترة بتشويه صورة العرب، وتقديم صورة بديلة مشرقة عنهم و عما كانوا عليه. وعلى الرغم من أن لدى العقاد سيناريوهات أخرى كثيرة تصب في هذا المشروع، وهي أيضاً ذات طابع تاريخي ملحمي، تتطلب إنتاج من العيار الثقيل (الأندلس، صلاح الدين...)، غير أنه لم يستطع إنجاز أي منها طيلة عقدين من الزمن. لاشك أن أحداً لا يجادل في دور الإعلام عموماً، والسينما خاصة في تغيير صورة العرب في الوعي الجمعي لدى الغرب. رغم ذلك يبدو أن الرأسمال العربي الخاص بأغلبيته لم يزل يعاني خللاً بنيوياً عميقاً في تركيبته، تجعله غير قادر على أدراك هذا الدور، أو يقوم قصداً بتجاهله، إذ يرى أنه غير متضرر من التشويه طالما هو ينظر إلى قيمته الذاتية ليس من منطلق وجوده كبشر ذات مرجعية قومية

وإنسانية وثقافية وحضارية، بل يجدها في انكفائه على ملذاته الخاصة وحسب. أما النظم السياسية العربية فيبدو دعمها لأي قيم ثقافية حقيقية في حدوده الدنيا، وأحياناً المعدومة، وهو أمر منسجم مع نظرتها إلى الثقافة كأداة دعائية بالدرجة الأولى. من هنا تؤكد تجربة العقاد على أنه لا بد للسينمائيين العرب انطلاقاً من الواقع الراهن البحث عن وسائل بديلة للتمويل، أو إيجاد سينما بديلة ذات ميزانيات متواضعة من أجل المساهمة في تكوين خطاب إعلامي عربي مناهض للخطاب الغربي.

من جهة أخرى لا بد من التوقف عند المضمون التاريخي الذي قدمه العقاد في فيلميه، وينوي تقديمه كما أكد مراراً في مشاريعه اللاحقة. إذ يربط العقاد بين المضمون الفيلمي، الذي يرى أنه حتماً يجب أن يكون تاريخياً، يبرز عظمة العرب أيام زمان، وبين الخطاب الإعلامي العربي. بالطبع ذلك جزء هام من هذا الخطاب، ولكن لا يجب توطيده بأي حال من الأحوال كاتجاه رئيسي، لأنه يكرس في وعي الغرب صورة ماضوية عن العرب، رغم تألقها غير أنها ستبرز كتضاد مع الصورة المعاصرة لهم، التي يرسمها الغرب عنهم بوصفهم قطيع من الهمج والمتعصبين والإرهابيين ومؤيدة لها. أما بالنسبة للمتلقين العرب فقد قامت هذه الأفلام - كما دأبت معظم الأعمال التاريخية في السينما العربية - بإعادة إنتاج رؤية تاريخية - سلطوية أحادية الجانب، لا تقبل الجدل أو النقد. من جهة أخرى نشير بأن الخطاب الإعلامي غير مرتبط بالمضمون الفيلمي على الإطلاق - علماً أن السلطات العربية تسعى دوماً إلى تأكيد

هذه الرابطة، وكثيراً ما قامت الرقابة بمنع هذا الفيلم، أو قص مشاهد من ذاك بحجة أنه «يسيء إلى سمعة البلد» - وإنما بالمستوى الفني للأفلام، فمهمة السينما في سياق هذا الخطاب تكمن في القدرة على الوصول إلى المشاهد الغربي وجذبه والتأثير فيه، وولوج المهرجانات السينمائية العالمية وتأكيد مكانتها الفنية المرموقة فيها، فالوجه الحضاري للعرب لا يجب أن يرتبط بالتاريخ المشرق فحسب، إذ أنه في تاريخ جميع الشعوب ثمة صفحات مشرقة، وإنما بحالة السينما العربية المعاصرة، وقوة حضورها على المستوى العالمي.

وطالما نحن نتكلم عن السينما العربية فلنتوقف عند مسألة الانتماء. ما هو انتماء سينما العقاد؟ بل كيف نحدد انتماء أي فيلم ما؟ هل وفقاً لبلد الإنتاج، أم لغة الفيلم، أم طبيعة الموضوع أم التوجه في الطرح والمعالجة، أم جنسية المخرج؟ لكن لماذا نطرح هذا السؤال أساساً؟

الغاية هي وضع هذه السينما في إطارها الصحيح. لأنه يحلو للبعض حشر فيلمي العقاد اللذين تعرضا لموضوعات عربية في سياق السينما العربية، وهو توصيف غير دقيق، فالمسألة ليست اصطلاحية، إذ أنها مرتبطة بالتراث الخاص لهذه السينما أو تلك، وتقاليدها والاتجاهات والأجناس الفيلمية التي أفرزتها وخصوصية إشكالياتها ومستوى تطور الصناعة والحرفة السينمائية التي وصلتها. لهذا ليس صدفة أن يسند انتماء فيلم ما إلى البلد المنتج، كحاضن لجميع هذه العناصر أنفة الذكر. على هذا الأساس

لا يجوز عند تحليل تطور الفيلم التاريخي على سبيل المثال في السينما العربية، بل في سينما كل بلد عربي على حدة أن نشمّل في هذه الدراسة فيلماً من نوع «عمر المختار» مرتبط بتراث سينمائي وتقاليد إنتاجية بعيدة تماماً عن المناخ السينمائي العربي ولا يمكن أن تقارن معه.

إن أي متتبع لمسيرة العقاد، لا يمكن إلا أن يتساءل عن السبب وراء توقفه عن الإخراج في الولايات المتحدة لفترة تزيد عن العقدين (وفقاً لأكثر من موسوعة سينمائية والعديد من اللقاءات التي أجريت معه) ليتفرغ للإنتاج بصورة كاملة. هل هو هاجس العقاد في صنع أفلام تاريخية بميزانيات ضخمة؟ ربما. لكن يبدو غريباً حقاً أن يجمد مخرج نشاطه السينمائي في الولايات المتحدة، حيث الصناعة السينمائية الأشد ازدهاراً من أي مكان آخر، استطاعت طيلة تاريخها أن تستقطب المخرجين من جميع أنحاء العالم وتفتح لهم استوديوهاتها، وخاصة بعد إخراجه لـ «عمر المختار» الذي «حقق نجاحاً كبيراً في جميع أنحاء العالم... وقد وصفه النقاد الأمريكيون بأنه من أفضل الأفلام التي قدمتها استوديوهات هوليوود على مستوى التقنية والفن الرفيع والضخامة الإنتاجية، بحيث يقف على قدم المساواة مع الأفلام الضخمة مثل «لورانس العرب» و«دكتور جيفاكو» و«بن هور» وغيرها حسب قول العقاد نفسه. بالطبع لا أحد يتوقع من العقاد أن يصنع أفلاماً عن قضايا عربية معاصرة، بسبب عدم تواصله الجغرافي معها، ولكن العقاد لم يصنع حتى فيلماً واحداً يلامس قضايا وإشكاليات العرب الأمريكيين،

التي هي قضاياها وإشكالياتها في نهاية الأمر، أو حتى فيلماً يقدم رؤية مشرقية إن صح التعبير للمجتمع الأمريكي الذي يعيش في داخله منذ عقود، وعلى تماس مباشر مع تفاصيله وجزيئاته. هل هي مسألة التمويل مجدداً؟ لكن ألا تبدو مفارقة غريبة حقاً أن يشكو منتج باستمرار من غياب التمويل لمشاريعه الإخراجية، في الوقت الذي ارتبط اسمه كمنتج مع سلسلة أفلام الرعب «هالوين» الذي انطلق أولها عام 1978 وجرى تصوير الجزء الثامن منها هذا العام.

مجلة «أبيض وأسود» السورية 2002.

السينما بين الدولة والديجيتال

كثرت في الآونة الأخيرة الأحاديث حول تقنية الديجيتال في التصوير، وإمكانية أن تشكل بديلاً لكاميرات السينما التقليدية بما تمتلكه من ميزات متعددة تأتي في مقدمتها تكاليفها المنخفضة، وخاصة أن هذه التقنية تشهد عاماً بعد آخر تطوراً ملحوظاً، وليس من المستبعد أن تصل على المدى البعيد - وربما القريب - إلى جودة شريط السلولويد. وفي الواقع استطاعت هذه التقنية بالفعل ومنذ الآن أن تمنح الكثير من السينمائيين الشبان في مختلف أنحاء العالم فرصة الخوض في عالم السينما، ولم يعد الأمر يقتصر على الهواة منهم، وخرج من دائرة الأفلام التسجيلية أو التمثيلية القصيرة ليتعداه إلى الأفلام الطويلة كذلك، فحقق عربياً يسري نصر الله فيلمه «المدينة» وأخذت عيون بعض المخرجين المخضرمين من أمثال خيري بشارة ومحمد ملص ومحمد خان بالتوجه نحوها والعمل لإخراج أفلام بواسطتها، ولعل هذا التوجه سوف يتكسر أكثر بعد النجاح الكبير الذي حققه أسد فولادكار في فيلمه الأول «لما حكيت مريم» الذي لم يزل يحصد الجوائز حتى الآن.

وإذا ما نظرنا إلى الأمر من هذه الزاوية، فرمما أحسنا بشيء من الفرح والتفاؤل بمشاهدة المزيد من الأعمال الراقية فنياً وفكرياً في الأعوام القادمة، وعودة الكثير من

السينمائيين المتقاعدين إلى ساحات التصوير. لكن إذا نظرنا للأمر من زاوية أوسع، أعتقد أننا سنجد أنفسنا إزاء مأساة حقيقية تتعلق بواقع الإنتاج السينمائي في الدول العربية. وإذا كان واضحاً أن كل السينمات العربية - باستثناء المصرية - عجزت خلال تاريخها عن تأسيس صناعة سينمائية، على الرغم من الهبات الإنتاجية التي كانت تظهر في هذا البلد أو ذاك في مرحلة معينة ومن ثم تعود فتنكفى، فإنه لم يعد لدى أحد اليوم أو هام حول إمكانية بناء هذه الصناعة. فالرأسمال الخاص في تلك البلدان لا يلمس جدوى الاستثمار فيها، إما لغياب الآليات الفعالة والبنى التحتية اللازمة لذلك أو بسبب الكثير من المعوقات البيروقراطية والتشريعية، بالإضافة إلى الدخل المتردي للغالبية العظمى من السكان وما ترزح تحته من أعباء اقتصادية يجعل تواصلها مع وسائل الثقافة والترفيه شبه معدوم. لكن كل تلك الأسباب على أهميتها الكبيرة وصلتها الوثيقة لم تعد المعضلة الأولى أمام نشوء أو تطور الصناعة السينمائية التي تكاد تنفق أمام السيطرة شبه المطلقة للسينما الأمريكية على شباك التذاكر حتى في أكثر البلدان عراقية سينمائياً لولا تدخل الدولة ودعمها لها بمختلف الوسائل.

فما الذي تقدمه الدولة في البلدان العربية ليس لدعم صناعة السينما، بل على الأقل لمساندة ما نسميه السينما الأخرى، سينما الأسئلة والجدل والبحث والنقد والمكاشفة والتمرد واختراق المحرمات وتجاوز الثوابت، سينما الابتكار والتجريب والإبداع الفني، أي السينما التي من دونها لفق تاريخها أعظم إنجازاته، ولأنها كذلك يعد وجودها

ضرورة حضارية وثقافية وجمالية، على الرغم من أنها غالباً قد لا تستطيع التواصل مع الجمهور العريض، والصمود أمام منافسة السينما السائدة وإغوائها.

في السنوات الأخيرة استطاعت مصر تحقيق نهضة واسعة على مستوى بناء الصالات والتجمعات السينمائية فنشطت قنوات التوزيع وازداد الإنتاج السينمائي (مقارنة مع بداية التسعينات) حيث وصل العام الفائت إلى 25 فيلماً، والأهم من ذلك كما يرى العديد من النقاد السينمائيين المصريين أنها أعادت الجمهور إلى دور العرض. وهي تبدو مفارقة طريفة، إذ أنه في زمن مضى (في السبعينات على سبيل المثال) عندما كانت مصر تنتج في المتوسط خمسة وأربعين فيلماً، كانت مسألة الكم آخر ما يثير اهتمام النقاد أمام المستوى الفني المتدني لمعظمها والتي اصطلح على تسميتها «أفلام المقاولات»، بينما اليوم نجد هؤلاء النقاد أنفسهم يقفون ويدعمون الإنتاجات الحديثة - ولسنا هنا بصدد تقييم هذا التحول ومدى موضوعيته - لكن من الواضح أن وجود واستمرار السينما المصرية بحد ذاته أصبح ملحاً أكثر من جودة الأفلام التي تنتجها. فحتى إنتاج 25 فيلماً في السنة يبدو ضئيلاً من وجهة نظر البعض - كالناقد سمير فريد - إذا ما قارناه بحجم الكادر السينمائي الضخم الموجود في مصر وبتاريخ السينما المصرية، على الرغم من أنه يبدو معقولاً في ظل الأزمة التي تعيشها السينمات القومية حتى في أكثر البلدان تطوراً، وخاصة أن الدولة تقف مكتوفة الأيدي أمام هذا الواقع غير عابئة بانتظار عشرات السينمائيين الشبان لتحقيق أفلامهم الأولى، وألا يجد مخرجون

من طراز خيرى بشارة ومحمد خان وغيرهم بعد كل تاريخهم السينمائي سوى كاميرا
الديجيتال لتصوير أعمالهم، مكتفية بالجوائز التي يقدمها صندوق التنمية الثقافية في
المهرجان القومي للسينما المصرية.

الموقف ذاته من الدولة سنجده في لبنان، على الرغم من أنه يمتلك سوقاً واسعة
للأفلام وقنوات التوزيع وستة معاهد تدرس الفنون السينمائية وحشداً من هواة
السينما الذين يخرجون كل عام مئات الأفلام القصيرة. أما في تونس التي تمتلك
هي الأخرى قاعدة واسعة من المهتمين بالسينما داخل جامعة النوادي السينمائية
وخارجها، وتنتج عدداً كبيراً من الأفلام القصيرة، فلا تتجاوز المنحة التي تقدمها وزارة
الثقافة 60% من تكلفة الفيلم، ورغم أن هذه النسبة لا تبدو قليلة غير أن اعتماد
المخرج على إيجاد قنوات أخرى للتمويل عن طريق علاقاته الشخصية بصورة أساسية
- علماً أن شركات الإنتاج الخاصة في تونس التي يمكن أن تقوم بهذا الدور يصل عددها
إلى نحو 110 (إحصائيات أخرى تشير إلى وجود 470 شركة) - وضعف السوق التونسية
التي لا تستطيع تغطية نفقات الأفلام المنتجة، وغياب شبكات التوزيع الخارجي، جعل
الإنتاج السينمائي يتراوح بين فيلمين وخمسة أفلام سنوياً في أفضل الأحوال.

الصورة نفسها في ما يتعلق بالسوق والتوزيع نجدها في الجزائر، التي تراجع الإنتاج
فيها تراجعاً كبيراً بعد أن كانت تنتج حتى 17 فيلماً في العام عندما كانت الدولة
تقوم بدعم السينما، واللافت للنظر أن يستخلص بعض السينمائيين الجزائريين من

هذا الانحدار مؤشراً إيجابياً، كالمخرج محمد زموري الذي صرح في لقاء معه عام 1998 أن «الأزمة التي تعيشها الجزائر منذ نحو عشر أعوام تقريباً أسست لنمط إنتاجي مختلف، وباتت السينما متحررة إلى حد كبير من رقابة السلطة، هذه السلطة التي كانت تمول الأفلام شرط أن تكون السينما ناطقة باسمها». على العموم لا يزال ممكناً في الجزائر طلب التمويل من وزارة الثقافة عن طريق صندوق دعم الإبداع، لكن موافقة الوزارة لا تحل المشكلة لأن الصندوق قد يكون ببساطة فارغاً، وهذا ما حدث مع المخرجة رشيدة شويخ أثناء بحثها عن ممول لفيلمها «رشيدة».

على النقيض من ذلك تغير الواقع الإنتاجي في المغرب نحو الأفضل بعد إنشاء صندوق دعم السينما التابع للمركز السينمائي المغربي، الذي أحدث فرقاً في وتيرة الإنتاج من خلال تقديمه معونة تصل إلى 200 ألف دولار للفيلم، فتزايد الإنتاج السينمائي إلى أكثر من ثلاثة أضعاف محققاً نحو عشرة أفلام في السنة.

أما لدينا في سوريا فكيفما نظرنا نجد الواقع السينمائي مزرياً فلا سوق سينمائي ولا إنتاجاً خاصاً أو مشتركاً ولا سينما هواة ولا حركة واسعة لنوادي السينما ولا معاهد سينمائية ولا صندوق لدعم السينما ولا حتى جمهور للسينما. كل ما تبقى هو المؤسسة العامة للسينما - آخر معاقل القطاع العام في الفضاء العربي - بوتيرتها الإنتاجية المعتادة التي تتراوح بين فيلم أو اثنين سنوياً بما لا ينسجم على الإطلاق والكادر الكبير من السينمائيين السوريين.

من خلال هذه النظرة السريعة لعلاقة الدولة بالسينما في أهم السينمات العربية يمكننا أن نخلص إلى أن الدولة في هذه البلدان إما أنها تتجاهل تماماً دورها في دعم السينما، أو أن هذا الدعم في حدوده الدنيا، وأحياناً أخرى يكون مشروطاً بعقلية سلطوية تلغي جوهر ومعنى ما سميناه السينما الأخرى. كما يمكننا ملاحظة أن التمويل الذي تقدمه الدولة قد لا يكون قادراً وحده على حل العديد من الإشكاليات الأخرى كالتوزيع والعرض والبحث عن شركاء، مما يؤثر تأثيراً مباشراً على الإنتاج نفسه. لذلك ليس من الصحيح أن دور الدولة ينتهي عند التمويل، والذي من الأجدى ألا يكون مباشراً عبر مؤسساتها الرسمية لما يحمله هذا الأمر من خطورة سيطرة العقلية البيروقراطية والرقابية على الإنتاج - إلا في حال تمويل الأعمال الأولى للمخرجين الشبان كما يحدث في إيطاليا على سبيل المثال - وإنما عن طريق صندوق مستقل يغذى من ضريبة تفرض على تذاكر العرض كما هو الحال في فرنسا التي تصل فيها هذه الضريبة إلى 30% فتدعم السينما نفسها بنفسها. من هنا يبرز دور الدولة في إيجاد التشريعات الضرورية لتفعيل العملية السينمائية بمجملها، كتحديد إعفاءات ضريبية على نسبة من رأسمال الفعاليات الاقتصادية التي تساهم في الإنتاج المحلي وتسويقه في الخارج، وإعفاءات مماثلة لصالح صالات السينما التي تتضمن برامج عروضها على نسبة محددة من هذا الإنتاج. أما إذا ما بقيت الدولة تنظر إلى السينما تارة باستخفاف وترفع وتارة أخرى بتوجس وخوف لا شك أن الجيل القادم من السينمائيين سوف يكون جيل الديجيتال بامتياز.

جريدة «النور» السورية 2003.

هيمنة السينما الأمريكية بالأرقام

لم تعد مسألة سيطرة السينما الأمريكية على أسواق العالم خافية على أحد، لكن ما هو حجم هذه السيطرة وإلى أي حد تبدو مخاوف السينمات الوطنية أمامها مبررة. هذا ما سوف نحاول الإجابة عليه من خلال استعراض واقع سوق السينما في الاتحاد الأوروبي، الذي يفترض أن يكون مؤهلاً أكثر من أي سوق آخر على امتصاص الانتشار المتزايد للفيلم الأمريكي، لما يمتلكه من تاريخ وتقاليد وصناعة وجمهور للسينما. وسوف نعتمد في ذلك على قواعد البيانات التي قام مركز لومير بجمعها وتصنيفها ومقارنتها خلال أربع سنوات من 1996 حتى 1999 وبعض إحصائيات الدليل السنوي للسينما الأوروبية، وعلى الرغم من أن هذه البيانات قد لا تكون دقيقة تماماً للعديد من الأسباب التي تحول دون تغطية المركز لواقع الإنتاج والتوزيع والعرض بنفس الدرجة من بلد إلى آخر، غير أن هذه البيانات سوف تعطينا صورة قريبة جداً لهذا الواقع.

أول ما نلاحظه في هذه البيانات تفوق الاتحاد الأوروبي من حيث كم الإنتاج، الذي تراوح خلال هذه الأعوام من 563 إلى 634 فيلماً (بحسب الدليل تتراوح بين 718 و756)، بينما تأرجح الإنتاج الأمريكي بين 410 إلى 495 فيلماً. كما حقق تفوقاً على مستوى التوزيع، إذ استطاعت 83.8% من الأفلام المنتجة أن تصل إلى شاشات العرض

عام 1998 وفي أسوء الأحوال وزع 59.9% منها عام 1999، في الوقت الذي لم يعرض من مجمل الإنتاج الأمريكي في إحدى دول الاتحاد الأوربي على الأقل سوى 56% كحد أقصى عام 1996، ليتراجع حتى 43.3% عام 1999. على الرغم من ذلك هذه الأرقام لا تعطي صورة حقيقة عن الحصة التي يستأثر بها كل من الإنتاجين على شاشات العرض، فتوزيع 400 فيلماً أوروبياً مقابل 260 فيلماً أمريكياً عام 1997 على سبيل المثال لا يعني أن الأوربيين استطاعوا تلقائياً السيطرة على الصالات، بل على العكس إذ تشير الإحصاءات أنه في ذلك العام وصلت نسبة الأفلام الأمريكية من مجمل العروض إلى 46% مقابل 45% لنظيرتها الأوروبية، وهي أرقام لا تشير فقط إلى أن معظم الإنتاجات الأوروبية لا تبقى سوى فترة وجيزة في دور العرض، وإنما كذلك إلى ضعف صلة هذه الدور بالسينمات الأوروبية الأخرى (2%) وكل ما تبقى من سينمات في العالم (7%). حتى الآن قد تبدو الأمور مقبولة، وإذا ما علمنا أنه عام 1999 حققت السينما الأوروبية قفزة كبيرة بوصولها إلى نسبة 53% من مجمل العروض مقابل 39% لمنافسيهم الأمريكان، لعلنا عندئذ سنرفض نظرية الهيمنة بأكملها ونعدها نوعاً من الدعاية المغرضة. لكن علينا ألا نتعجل الاستنتاجات، وننتقل مباشرة إلى الأرقام المعبرة عن ذائقة الجمهور الأوربي ومنشأ الأفلام التي يدأب على مشاهدتها. من خلال استعراض نسبة عدد البطاقات المبيعة للأفلام في الاتحاد الأوربي وفقاً لمنشئها، سنجد أنه على الرغم من أن نسبة العروض عام 1996 كانت تقريباً واحدة للإنتاجين:

46.5% لأوروبا و 46% لأمريكا، غير أن ما حصله كل منهما من عدد البطاقات المباعة متباين جداً، إذ لم يتجاوز نصيب الأول 28.5% منها بينما وصل نصيب الثاني إلى 69%، وارتفع ليصل إلى 76% عام 1998 مقابل 22% فقط للأوربيين، الذين كانت أفضل نسبة يحققونها 33% عام 1997 مقابل 66% للسينما الأمريكية. مما جعل نصيب السينمات الأخرى من البطاقات المباعة لا يتعدى في أفضل الأحوال 2.7% عام 1996، بل واكتفت بـ 1% لا غير في العام الذي تلاه.

من المفيد في هذا السياق التوقف عند بعض أهم الأسواق الأوربية لملامسة مستوى الهيمنة الأمريكية عليها على نحو أكثر دقة. في ألمانيا سجد أن حصة الإنتاج المحلي من البطاقات المباعة وصلت في أحسن حالتها إلى 16.7% عام 1997، بالمقابل لم تنخفض حصة الإنتاج الأمريكي داخلها خلال السنوات الأربعة عن 70.5% في نفس العام. أما في إسبانيا فقد تراوحت حصة الإنتاج المحلي بين 9.3% و 14%، بينما وصلت حصة الإنتاج الأمريكي إلى أعلى نسبة لها 78.5% عام 1998، وهو العام الذي عرض فيه فيلم المخرج جيمس كامرون «تيتانيك» محققاً أعلى الإيرادات في تاريخ السينما، مما انعكس على حصة الإنتاج المحلي في كل مكان، وبضمن ذلك فرنسا حيث لم تتجاوز حصة إنتاجها 27%، وإيطاليا 23.6% وبريطانيا 12% وألمانيا 8.1% وهي أسوأ نتائج حققتها جميع هذه السينمات خلال السنوات الأربع، على الجهة الأخرى نجد أن حصة الإنتاج الأمريكي وصلت في هذه البلدان في العام المذكور إلى 64% و 65.2% و 86% و 85.4% على التوالي.

كي نفهم أكثر منشأ هذه التباينات الكبيرة، يسلط مركز لوميير الضوء على حجم النجاح الذي حققته أفلام كلا الصناعتين في السوق الأوروبية والأمريكية معاً في تلك الفترة، فنجد أن فيلماً أوروبياً واحداً استطاع الحصول على أكثر من 50 مليون بطاقة («استيركس وأوبيلكس ضد سيزار» للمخرج كلود زيدي) بينما وصل إلى الرقم نفسه 18 فيلماً أمريكياً، و6 أفلام أوروبية مقابل 53 فيلماً أمريكياً جلبت من 25 إلى 50 مليون بطاقة، وفيلماً أوروبياً واحداً مقابل 40 فيلماً أمريكياً حقق من 15 إلى 20 مليون بطاقة، وعلى العموم نلاحظ أن مجموع الأفلام الأوروبية التي حققت أكثر من 10 مليون بطاقة لا يتجاوز 13 فيلماً، في الوقت الذي حقق 193 فيلماً أمريكياً هذا العدد من البطاقات، ويصل الرقم إلى 315 فيلماً مقابل 30 فيلماً أوروبياً عندما يتعلق الأمر بالأفلام التي تجاوز عدد بطاقتها المبيعة 5 مليون. أما التفوق الأوربي فيبدأ عند الحديث عن أفلام يقل عدد بطاقتها عن مليون، إذ يصل عددها عندئذ إلى 1556 فيلماً، بينما لا يتعدى عدد هذه النوعية من الأفلام الأمريكية 361.

هذه الأرقام تعكس ولاشك الجاذبية العالية التي تتمتع السينما الأمريكية بها سواء في السوق الداخلية أو في الخارج على حد سواء، دون أن ننسى الدور الكبير الذي تلعبه آليات التسويق والتوزيع والإعلان في رواج هذه الصناعة. في الوقت الذي تظهر أرقام أخرى العزلة التي تعيشها معظم السينمات في أوروبا. فإذا ما توقفنا مجدداً عند الدول الخمس الأكثر إنتاجاً سينمائياً في أوروبا سنجد وفقاً لإحصائيات لوميير

فروقاً متباينة جداً من حيث رواج أفلامها في السوق الخارجية. إذ حققت السينما البريطانية خلال الفترة المذكورة ما بين 55% إلى 70% من البطاقات المبيعة خارج سوقها المحلية (وهذه النسبة الأخيرة المرتبطة بعام 1998 إما أنها تشكل مفارقة غريبة عند مقارنتها بالـ 12% حصة السينما البريطانية في سوقها الداخلية أو أن ثمة مبالغة كبيرة فيها)، بينما لم تفز السينما الألمانية بأكثر من 17% من البطاقات في الخارج، بل وانخفضت عام 1998 حتى 5%. في الدول الثلاث الأخرى كثيراً ما تتذبذب هذه النسب نتيجة رواج فيلم معين لديها. فنجد أن نسبة عدد البطاقات المبيعة خارج السوق المحلية وصلت إلى قممتها خلال السنوات الأربعة عام 1999 بالنسبة إلى كل من السينما الفرنسية 30% والإيطالية 40% والإسبانية 24% لرواج عدد من الأفلام نذكر منها «استيركس وأوبيلكس ضد سيزار» للمخرج كلود زيدي و«البوابة التاسعة» لرومان بولانسكي و«هميليا» لإيريك فالي و«لعبة العشاء» لفرانسيس فير و«الحياة الجميلة» لروبيرتو بينيني و«كل شيء عن أمي» لبيدرو ألمودوفار. غير أنها وصلت في سنوات أخرى إلى نسب مزرية جداً فهي لم تتعد 18% للسينما الفرنسية و 8% للإسبانية عام 1998، و 5% لا غير للإيطالية عام 1997.

لا شك أن هذه الأرقام تعبر عن الأزمة الكبيرة التي تعيشها السينمات الأوروبية جميعاً وبضمنها الأكثر عراقية وقوة نتيجة هيمنة السينما الأمريكية على أسواقها. ولئن كان الأوروبيون يعونها تماماً ويبحثون بصورة مطردة عن مخارج لها، يحق لنا أن نتساءل

عن تجليات هذه الهيمنة على السينمات العربية، والتي لا يبدو أن هذه المسألة أول ما يشغلها أمام أزماتها الكثيرة والمستمرة من غياب البنى التحتية للسينما في بعض البلدان إلى ضعف التمويل أو افتقاده تماماً، وترهل شبكات الإنتاج المشترك والتوزيع، والرقابة الصارمة التي تمارسها المؤسسات السياسية والدينية على السينما، بالإضافة إلى افتقاد الكثير من الأفلام إلى حرفية الصنعة واستخفافها بأذواق المشاهدين، عدا عن الواقع المعيشي المزري الذي يعيشه الكم الأكبر من المواطنين مما يجعلهم مبعدين تماماً عن أي نشاط ترفيهي أو ثقافي. لكن أليس الخروج من هذه الأزمات وغيرها يعد مقدمة، لا أقول لمواجهة، بل على الأقل للبقاء ولو في حيز ضيق إلى جانب السينما الأمريكية؟ وأليس في استمرارها عملية أفول تدريجي لما نسميه اليوم سينمات عربية؟

جريدة «النور» السورية 2003.

سينما الحرب: من فيتنام إلى مايكل مور

لا شك أن فيلم المخرج مايكل مور «فهرنهايت 9/11» هو فيلم مناهض للحرب، لكن ثمة مفارقة لا بد من أن تستوقفنا في سياقه، تجعل منه مؤيداً أو متعاطفاً أو مبرراً لحرب أخرى كانت ولم تزل محور خلاف كبير في أوساط الأمريكيين بدءاً من نخبهم السياسية والإعلامية والثقافية وانتهاء بأوسع الفئات الشعبية بما فيها الجنود الذين شاركوا في هذه الحرب. إذ لم يستطع مور في غمرة انهماك في الهجوم على الرئيس جورج دبليو بوش وماضيه وعلاقاته إلا أن يشير إلى تهربه من الخدمة العسكرية في حرب فيتنام! المسألة التي شغلت حيزاً واسعاً من التجاذبات والالتهامات بين الطرفين المعنيين بالوصول إلى سدة الرئاسة في إطار حملتهما الانتخابية. فأكد الجمهوريون لاحقاً أن كيري كان معادياً للحرب، مشيرين إلى صداقته مع الممثلة جين فوندا إحدى أبرز رموز مناهضيها، ليجيء رد الديمقراطيين قوياً مستنداً إلى شجاعة كيري في الحرب التي أهلته للحصول على ثلاثة أوسمة من القلب الأرجواني ووسامي النجمة البرونزية والنجمة الفضية، غير أن الجمهوريين سرعان ما شككوا في أحقيته لنيلها، وهكذا فتح باب التاريخ على مصراعيه أمام تساؤلات وتأكيدات وتشكيك وجدال الطرفين حول من كان مع ومن كان ضد الحرب.

طبيعية الصراع نفسها لا تخلو في الواقع من الغرابة، إذ يبدو وكأنها تعكس معياراً أخلاقياً راسخاً في الوعي الجمعي الأمريكي لمفهوم «الوطنية» يربطه مباشرة بالمشاركة في حرب فيتنام التي وقف 48 % من الشعب الأمريكي ضدها عام 1968، وهو من القوة بحيث أن مايكل مور نفسه لم يجرؤ على المس به أو على الأقل عدم الاتكاء عليه في مواجهته لسياسات الزعيم الأمريكي وتحديداً في مسألة شديدة الصلة بما يرفضه إلا وهي الحرب على العراق.

هذه التناقضات ليست وليدة اللحظة على الإطلاق، وإنما هي نتاج ثلاثة عقود تم خلالها بلورت نظرة مزدوجة إلى حرب فيتنام في الوعي الأمريكي، أحد طرفيها يعارض هذه الحرب وطرفها الآخر لا يدين المشاركة فيها، ورغم ما تحمله هذه الازدواجية من تناقض واضح بدا هذا الوعي منسجماً تماماً معها، كيف؟

غني عن القول أن السينما لعبت دوراً رئيسياً في تحديد معالم هذا الوعي، لكنها في ذات الوقت باتجاهاتها المختلفة عكست ذات التناقضات التي يعيشها. فإذا كان معظم الأمريكيين يرون اليوم أن الحرب على فيتنام كانت خطأ تاريخياً، غير أن مرد هذا الخطأ كثيراً ما كان يربط بالهزيمة، فهي حرب خاطئة لأنها خاسرة وليس لأنها لا تمتلك شرعية سياسية وأخلاقية. لذلك دأب القسم الأكبر من سينما فيتنام التي يصل إنتاجها إلى أكثر من 500 فيلماً على قلب الوقائع التاريخية وتحويل الهزيمة على الأرض إلى انتصار على الشاشة يحمل معه مبرراته الأخلاقية، ضمن بنى شبه ميلودرامية

تختزل الحرب بين شخصيات بمواصفات بشرية بسيطة يسهل التماهي معها وأخرى خارقة شبه أسطورية تستدعي الإعجاب والانبهار بها تمثل الخير - الأمريكي وبين الشر - الفيتنامي الذي لا بد من أن يندحر في «النهاية السعيدة»، محققاً بذلك رغبة الشعب بما أراده أن يكون وليس بما كان حقيقة.

لكن رغم الكم الهائل لهذه النوعية وقدرتها على دغدغة عواطف ورغبات الأميركيان، غير أن ضالتها وسذاجتها لم تؤهلاها لأن تلعب دوراً حاسماً في إعادة التوازن لوعي شعب فقد 57 ألفاً من أبنائه. هذا الدور سوف تؤديه نوعية أخرى من الأفلام، رغم اختلاف نظرتها إلى الحرب وموقفها منها ستحمل جوهرًا واحدًا يقوم على فصل الفرد عن السلطة، ليمسي الجندي الأمريكي ضحية للقيادة السياسية والعسكرية في البلاد. فيظهر الكولونيل كورتز (لعب الدور مارلون براندو) المتمرد على الجيش في فيلم فرانسيس كوبولا الشهير «القيامة الآن» 1979، أما في فيلم ستانلي كوبريك «Full Metal Jacket» 1987 تبدأ معاناة المتطوعين في معسكر للتدريب على يد المشرف عليهم الذي يمعن في تعذيبهم من أجل تأهيلهم للمعركة حيث يلاقوا حتفهم لاحقاً بصورة شنيعة واحداً تلو الآخر. هذا الرمز للسلطة نجده أكثر تجلياً في فيلم براين دي بالما «خسائر الحرب» 1989، حيث يمثله رئيس فرقة (شون بين) يأمر جنوده باختطاف فتاة فيتنامية من قرية مجاورة ليتم تعذيبها واغتصابها ومن ثم قتلها، أما الجندي الوحيد (مايكل جي فوكس) الذي يرفض المشاركة في هذه الجريمة يقف

عاجزاً عن الحيلولة دون وقوعها، وهو ما لن يستطع نسيانه أبداً، ليصبح بدوره ضحية على المستوى الأخلاقي لها.

في أفلام أخرى يتخذ هذا الفصل منحى مختلفاً يركز على المعاناة الذاتية للفرد - الجندي سواء في أرض المعركة حيث يقاتل للحفاظ على آخر ما تبقى من إنسانيته في دوامة العنف العنثي المحيط به كما في «الفصيلة» 1986 لأوليفر ستون، أو بعد عودته إلى الوطن وقد شوهته الحرب جسدياً أو (و) نفسياً وبالكد يستطيع التكيف مع حياته الجديدة كما ظهر في «ولد في الرابع من يوليو» 1989 لستون نفسه، و«العودة إلى الوطن» 1979 لهال أشبي. ولئن أشارت بعض هذه الأفلام في صور واضحة لا لبس فيها إلى جرائم الجيش الأمريكي في فيتنام - مما يجعل من إمكانية تصنيفها كأفلام مناهضة للحرب أمراً ممكناً - غير أنها لم تركز في المقام الأول إلا نادراً على ما عاناه الفيتناميون من مآسي وما تكبدوا من خسائر وصلت على الصعيد البشري إلى ثلاثة ملايين قتيل، وإنما على انعكاس كل ذلك في البنية العقلية والنفسية والسلوكية للجندي الأمريكي الذي رمت به السلطة في هذه الحرب. وانطلاقاً من هذه القاعدة يظهر نوعان من الأعمال، أولهما لا يدين الحرب بقدر ما يدين «وحشية» الفيتناميين كسبب مباشر للانهيارات النفسية والأخلاقية التي عانى الجنود العائدون منها، ولعل أبرز نموذج لهذا النوع فيلم مايكل شيمينو «صائد الحملان» 1978، الذي يحيل السلوكيات الشاذة اللاحقة لأبطاله إلى مشهد مطول يصور أشكال التعذيب البربرية التي مارسها

الفيتناميون عليهم. في النوع الثاني تتخذ هذه الانهيارات صورة إدانة مباشرة للسلطة، لكن هذه المرة ليس لأنها دفعت بالشباب الأمريكي إلى الحرب، وإنما لأنها تخلت عنه ولم تسانده فيها كما يجب، فالهزيمة ليست هزيمته هو بل هزيمتها هي وحدها، وكما استطاع هذا المقاتل الذي يدعى رامبو (سيلفستر ستالوني) أن يتغلب عليها بشجاعته وبطولاته الفردية في عقر دارها في «الدم الأول» 1982 كان في مقدوره أن ينتصر على الفيتناميين لولا تردها وجبنها وخيانتها، وهو ما سيقوم به بالفعل في الجزء الثاني من الفيلم الذي تدور أحداثه في فيتنام.

من كل ذلك يمكننا أن نستشف تقاطعات محددة في الأغلبية الساحقة من إنتاجات سينما فيتنام بغض النظر عن توجهاتها ومواقفها من الحرب، تتمحور حول الفرد - العسكري الأمريكي وتخلق في المحصلة صورة تجعل منه في الوعي الجمعي ضحية للسلطة السياسية رغم كل ما قدمه من تضحيات. بينما نكاد لا نلمح أعمالاً تضع في أولوياتها الكشف عن المأساة التي ترتب على الشعب الفيتنامي عيشها نتيجة هذه الحرب وإدانتها أخلاقياً من هذا المنطلق تحديداً.

لاحقاً سنجد أن هذه الصورة لم تستدع مجرد التعاطف مع الجنود القدامى في فيتنام وإنما أضحت ذا دلالة إيجابية كلياً، إذ صار الالتقاء بهم متاحاً في أي مكان وتحت أي صفة في عدد لا يحصى من الأفلام التي ليس لها صلة على الإطلاق بموضوعة الحرب باستثناء وجودهم كشخصيات أساسية وأبطال إيجابيين فيها، لنكتشف هذه الصلة في

تفصيل عابر، الغاية منه إضفاء طابع بطولي ووطني على تلك الشخصيات يعزز من مكانتها وقدرتها وكفاءتها وفعاليتها في سياق الفيلم، وتعميم هذه الصورة عنهم في الوعي والمجتمع داخل الولايات المتحدة.

وهكذا نجد أن المنهج الذي قام في سينما حرب فيتنام على أساس القطيعة بين الفرد والسلطة - وهو أمر له مسوغاته دون شك - ونحى بداية إلى تبرئة هذا الفرد من دم الفيتناميين، ومن ثم إضفاء صبغة وطنية على مشاركته في الحرب لا تنطلق من شرعيتها وإنما من كونه ضحية لها تستحق الإحترام والتبجيل من قبل الشعب، انتهى بالتدرج إلى التماهي التام بينهما، طالما أن كل قوة سياسية سواء من داخل السلطة أو خارجها تعد نفسها جزءاً لا يتجزأ من هذا الشعب والمعبر الحقيقي والأصيل عن قيمه.

من هنا نستطيع أن نفهم سبب هذا التهافت الذي جرى بين الديمقراطيين والجمهوريين على تأكيد «وطنيتهم» استناداً إلى مرجعية حرب فيتنام. أما إنسياق مايكل مور إلى ذات المرجعية فأعتقد أنه ينطوي على خطورة كبيرة، بل وينسف في الواقع كل فاعلية للسينما المناهضة للحرب والتي ينتمي فيلمه إليها. لأنه بذلك يقوم عملياً بتهميش دور الفرد في المجتمع الأمريكي وتأثيره في القرار السياسي للسلطة وينفي عنه بالتالي أي مسؤولية تاريخية، وهو ما فعلته معظم أفلام حرب فيتنام، وعلى الأرجح ستفعله سينما حرب العراق في المستقبل لترسخ بالتدرج «قيمة وطنية» على أساس المشاركة

فيها، الأمر الذي سيتم بسهولة أكبر بكثير مقارنة مع الحرب السابقة ومحصلتها، فحتى الآن استطاعت أمريكا أن تطيح بأحد أكثر الأنظمة الديكتاتورية دموية في العالم وبدأت تفرض سيطرتها على منبع لا ينضب من النفط مقابل ألف جندي أمريكي، وإذا ما سحبت قواتها قريباً وتحول العراق مستقبلاً إلى أحد أكثر البلدان ديمقراطية في الشرق الأوسط، عندها من سيتذكر في أمريكا «فهرنهايت 9/11».

مجلة «الوردة» السورية 2004.

السينما وستالين

على الرغم من أن تاريخ السينما مليء بالشواهد على المعاناة التي تكبدها السينمائيون في هذا البلد أو ذاك من جراء تعسف أنظمة الحكم أو الأجهزة الرقابية في داخله، والنتائج المأساوية التي وصمت مسيرة حياتهم وطبيعة ومصائر أفلامهم نتيجة ذلك. غير أن يوسف فيساريونوفيتش ستالين يحتل في هذا الجزء المظلم من تاريخ السينما مكانة خاصة، لا يمكن اختزالها بالصيغة التقليدية للتعسف، بل أنه وعلاقته بالسينما يشكل ظاهرة شديدة الخصوصية. فستالين كان يعشق السينما إلى حد الهوس، ولم تستطع يوماً مسؤولياته الكبيرة كزعيم للاتحاد السوفيتي في مرحلة التغيرات الجذرية للبنى التحتية في البلاد، ولا معاركه المستمرة مع خصومه، ولا حتى الحرب القاسية التي ذهب ضحيتها أكثر من عشرين مليون إنسان، أن تمنع ستالين من متابعة جميع الأفلام السوفيتية الجديدة، ووضع ملاحظاته عليها. ومن المعروف أن السينمائيين كانوا أصحاب حظوة لدى ستالين، ميزتهم عن جميع المثقفين العاملين في مجالات إبداعية أخرى، إذ كانوا يمنحون الأوسمة التقديرية والهدايا النفيسة بسخاء، عدا أجورهم العالية، بل أن الأسماء البارزة في الاستوديوهات الرئيسية امتلكوا شققاً منفصلة، وبعضهم حظي بفيلات حول موسكو ولينينغراد (سان بيطربورغ حالياً)، في الوقت الذي كان لا يزال

معظم سكان الاتحاد السوفيتي يعيشون في شقق مشتركة. وفي عام 1941 ظهرت إلى الوجود جائزة ستالين، التي كانت تبلغ قيمتها المالية 100 ألف روبل للفيلم الأول و50 ألفاً للفيلم الثاني، لتمنح في العام نفسه لعدد كبير من أفلام الثلاثينات، ولا يقلل من حجم وقيمة هذه الجائزة حتى تقاسم عدة أفلام لها كما كان يحدث في معظم الأحيان. ولا شك في أنه من المتعذر أن نحيط بمقالة واحدة بهذه الظاهرة الفريدة من نوعها في تاريخ السينما، التي أفرد لها النقاد والباحثون السينمائيون الروس في التسعينات وحدها من القرن المنصرم العديد من الكتب ومئات المقالات، مما يدل على حجمها وأهميتها وأبعادها. ولكن عسى أن نسلط الضوء هنا على بعض الملامح الرئيسية التي تكتنف ظاهرة ستالين والسينما.

الرقيب الأول

في مكان غير بعيد عن الكرملين كان يقع مبنى لجنة السينما في الاتحاد السوفيتي، حيث بدأت لأول مرة تقاليد الفرجة «الحكومية» على الأفلام. في هذا المكان كان ستالين برفقة أعضاء المكتب السياسي يقومون بمشاهدة جميع الأفلام السوفيتية الجديدة ومناقشتها. ولعله لم يحظ «ناقد» في تاريخ السينما بمثل تلك القدرة الكلية على تغيير مصائر الأفلام وفقاً لرؤيته الخاصة كما حظي ستالين بذلك. هذه الجلسات كان ينتظرها ويخافها السينمائيون جميعاً، إذ عليها يتوقف مصير

أفلامهم. فإما أن يوافق على الفيلم ليعرض في صالات السينما، وإما أن يطلب من المخرج وكاتب السيناريو تعديل الفيلم بإضافة مشاهد عليه أو حذف أخرى منه، أو ما هو أبسط من ذلك كله، وضع الفيلم على الرفوف، أما أسوأ ما كان ينتظر فيلماً غير مرغوب فيه فهو إتلافه بصورة كاملة.

في البداية كان ستالين يدعو مخرجي الأفلام لحضور هذه الجلسات، مما يضعهم في مناخ من التوتر العصبي والقلق النفسي الذي لا يحتمل. فستالين كان يستطيع أن ينهض بكل بساطة ويغادر الصالة قبل انتهاء الفيلم فيما لو شعر بالضجر أو الانزعاج. ويعد هذا التصرف بحد ذاته شكلاً من أشكال التقييم النقدي للفيلم، الذي لابد أن يترك أثره المباشر على مصيره، وفي بعض الأحيان على مصير مبدعي الفيلم أنفسهم. ويقال أنه بعد حادثة شهيرة كادت أن تؤدي بحياة المخرج الكبير غريغوري كوزينتسوف أوقف ستالين هذه الدعوات. فما أن انتهى أعضاء المكتب السياسي من مشاهدة فيلمه «شباب مكسيم» 1934 - الذي سيصبح أحد أشهر أفلام هذه المرحلة، وأحد كلاسيكيات السينما السوفيتية - وأضيت الصالة، حتى توجه ستالين نحوهم متسائلاً عن رأيهم في الفيلم، لينهض كالينين (رئيس اللجنة التنفيذية المركزية لعموم روسيا حينذاك) مدلياً بوجهة نظره قائلاً «نحن عندما صنعنا الثورة لم نكن نعزف على القيثارة» في إشارة إلى أحد مشاهد الفيلم. عندها تلبد وجه كوزينتسوف، وتجمعت قطرات من العرق فوق جبينه، ليغرق في كرسيه فاقداً وعيه... بعد ذلك لم يعد ستالين يدعو المخرجين إلى هذه الجلسات على الإطلاق.

فيما بعد تغير مكان الفرجة، وأنتقل إلى الطابق الثاني في الكرملين، لينسجم مع هوس ستالين وعشقه للسينما، وليصبح في مقدوره ومن دون أي عناء مشاهدة الأفلام وقتما يشاء، حيث زودت الصالة بأحدث المعدات وآلات العرض، وانتصبت في داخلها الكنبات المريحة والطاولات المفروشة بالنيبذ الجورجي ومختلف أنواع المقبلات.

إلى هذه الصالة السينمائية الفاخرة كان وزير السينما طيلة 15 عاماً إيفان غريغوريفيتش بولشاكوف يقوم شخصياً بإحضار الأفلام وعرضها على ستالين، وعن طريقه كذلك كانت تصل توصيات وتوجيهات وتعليقات الأخير إلى السينمائيين. ويرجع البعض الكثير من الفضل إلى بولشاكوف في حماية عشرات الأفلام من طغمة ستالين. إذ كان يحاول مسبقاً معرفة مزاج القائد، من خلال كلامه، حركاته أو حتى عن طريق حراسه الشخصيين. فإن لم يكن ستالين بمزاج طيب، كان يمكن لأي فيلم مهما بدا «بريئاً» أن يسبب الإزعاج له ويرمى على الرفوف. مما كان يدفع بالوزير في مثل هذه الحالة إلى تأجيل العرض - بالطبع إن لم يكن مثل هذا الفيلم مطلوباً للمشاهدة دون غيره من قبل ستالين - لنتقل الأفلام بين مكتب لجنة السينما والكرملين أسابيع عدة في بعض الأحيان، حتى يصبح مزاج القائد مناسباً لعرضها. وكبديل عنها كان بولشاكوف يعرض أفلاماً أجنبية له، خاصة وأن عددها أصبح كبيراً بعد الحرب عندما جلب الجيش الأحمر من ألمانيا أكثر من ألفي فيلم أجنبي، أو يعرض له أحد أفلامه المحببة التي لم يكن يمل مشاهدتها مثل «فولغا فولغا» و«تشابايف» و«أضواء المدينة» و«لينين في أكتوبر» و«الفالس الكبير».

اتجاهات فنية حسب الطلب:

في نهاية العشرينات حدث انعطاف جوهري في السينما السوفيتية. إذ انعقد في عام 1928 الاجتماع الحزبي لعموم الاتحاد السوفيتي ليناقدش لأول مرة قضايا السينما وآفاق تطورها. كان أبرز ما خرج به هذا الاجتماع قراراً - مناقضاً تماماً للتوجه الاشتراكي الذي يفترض أنه يدافع عنه - ينص على تشجيع ودفع السينما التجارية إلى الأمام. وقد جاء في مجلة «رابوتشي إتياتر» حينذاك: «الاجتماع استنكر وضع الإيديولوجيا في مواجهة ما هو تجاري، مقرأً بعدم انفصالهما، وضرورة تواجد هذه وتلك من أجل التطور الناجح للسينما السوفيتية».

ويرى النقاد أن هذا القرار شكل تحولاً جذرياً في السينما السوفيتية، وانقطاعاً عن تقاليد التجريبية والفكرية التي رسختها في العشرينات، وتمهيداً لاتجاه جديد ما لبث أن عبر عن نفسه بعد عام واحد من هذا الاجتماع، عندما ظهر فيلمان يعكسان التناقض القائم، والصراع بين الاتجاهين. الأول فيلم المخرجين ليونيد تراوبرغ وكوزينتسوف «بابل الجديدة»، الذي تم إخراجه تحت التأثير الواضح لمقالة آيزنشتاين «البعث الرابع في السينما»، حيث تابع المخرجان تقاليد السينما السوفيتية الثورية، ليس من ناحية مضامينها فحسب، بل وقبل كل شيء بأساليبها ووسائلها التعبيرية الجديدة، التي شكلت فتوحات سينمائية - فنية حقيقية للعالم بأكمله، لتأخذ بالتراجع في هذه المرحلة، وهو ما يفسر الحملة الواسعة من النقد والاستنكار التي وجهت إلى الفيلم.

أما على الجهة المقابلة فقد بدا الوضوح والطابع القصصي للسرد والمضمون البوليسي وبساطة الشخصيات أهم ما تميز به فيلم المخرج سفيتوزاروف «تانكا - صاحبة الحانة».

من المؤكد أنه لا يمكن النظر إلى تحولات هذه المرحلة بصورة منفصلة عن الإفرازات الإيديولوجية لثورة أكتوبر، التي وضعت منذ البداية نصب عينيها خلق «إنسان جديد» منسجم في وعيه وسلوكياته مع المجتمع الاشتراكي ومنظومته الأخلاقية الجديدة. هذا التوجه وإن وجد انعكاساته في سينما العشرينات، فإنه بدأ ينحى مع نهاية هذا العقد نحو تفكيك الولاءات الأسرية التقليدية لصالح الولاء للمجتمع، ومن ثم الدولة، فالحزب وأخيراً إلى قائده ستالين.

فقد أصبح مألوفاً في أفلام الثلاثينات التضحية بالعشيق كما في فيلم «الوحيدة» 1931 للمخرجين كوزينتسوف وتراوبرغ و«البطاقة الحزبية» 1936 لإيفان بيريف، أو بالزوجة في «لقاءان» 1932 لياكوف أورينوف، أو بالزوج في «الفلاحون» 1934 لفريدرخ إرملير، أو بالابن في «الوطن» 1939 لنيقولاي شينغليلا. ولم يعد أمراً مستهجناً أن يقوم الشخص بالتخلي عن روابطه التقليدية، والتضحية بها في سبيل الروابط الجديدة، ما دام أي شخص قد يكون مصدر خطر على العائلة السوفيتية. ويظهر فيلم دزيغا فيرتوف التسجيلي «أغنية مهد» 1936 (وهو أحد الأفلام التسجيلية القليلة عن ستالين) كنموذج صارخ للمفهوم الجديد لهذه العائلة.

الفيلم عن مشاركة ستالين في المؤتمر النسائي لعموم الاتحاد السوفيتي، والطريف أنه الرجل الوحيد فيه (باستثناء لقطة متواضعة لفورا شيلوف في زاوية الكادر)، أما من تبقى فجميعاً من النساء. اللواتي يظهرن وهن يمارسن مختلف أنواع النشاطات: الغناء، الهبوط بالمظلات، السير في المهرجانات الرياضية، قيادة الجرارات. بالتدريج يضيق الفضاء الفيلمي، وتظهر أم تقدم لابنتها كتاباً وتوصيها أن تمضي إلى حيث يأخذها هذا الكتاب، إلى المدينة حيث يعيش «أكثر الناس حكمة، وأكثرهم عدالة»، مشيرة لابنتها إلى الطريق، فتظهر موسكو، الكرملين، قصر المؤتمرات وستالين على المنصة. فيبدو وكأنه الأب الأوحده وسط هذا الحشد من النساء. بعد ذلك تتكرر مشاهد ستالين والنساء من حوله، وتتداخل مونتاجياً مع مشاهد الأطفال لتتبلور بالتدريج الصورة الرمزية لأبوية ستالين، حتى تكاد تخلق وهماً بواقعيتها.

في نهاية الثلاثينات لم يعد من الصعب أن يتقبل المشاهدون الأفلام التي تتحدث عن الخيانة في صفوف الحزب، والتي ترى الناقدة ناتاليا نوسينوفا أنها كانت «ضرورية بالنسبة للسلطات من أجل تهيئة الوعي الشعبي لتبرير عمليات التطهير والاضطهاد في صفوف الحزب». في هذا السياق اكتسب فيلم «المواطن العظيم» لفريدريخ إرملير في جزئيه 1938 - 1939 أهمية خاصة بالنسبة لستالين، إذ سلط الضوء على العقد الأخير من حياة القائد السياسي الشهير كيروف (أُخذ في الفيلم أسم شاخوف)، عن صراعه مع القوى المعادية، وصعوده في الحزب، وأخيراً مقتله على يد أعداء الثورة.

لكن كيروف القائد الشعبي والمنافس القوي لستالين لم يقتل على يد «أعداء الثورة» في واقع الأمر، ومن المعروف أن المتهم الأول بقتله هو ستالين نفسه، الذي بدأ في هذه الفترة عمليات واسعة من القمع والاضطهاد في البلاد.

بالتوازي مع هذا التيار في السينما السوفيتية، وكنتيجة لقرارات الاجتماع الحزبي لقضايا السينما آنف الذكر، ظهرت إلى الوجود موجة الأفلام الكوميديية والاستعراضية في هذه السنوات. فبعد عودة المخرج غريغوري الكسندروف من الخارج عام 1932، الذي كان يعمل حتى ذلك الحين كمخرج مساعد لآيزينشتاين، سأله ستالين فيما لو كان يرغب في الاستجابة لمتطلبات الشعب الذي «يحب الفن الخفيف والمرح» حسب تعبيره. وفي خريف العام ذاته أقيم اجتماع حضره كتاب السيناريو والمخرجون السينمائيون، أشار إليه الكسندروف في مذكراته كاتباً: «قيل لنا أن المشاهدين يطالبون في رسائلهم بالكوميديات الناطقة، الغائبة تقريباً عن شاشاتنا. جرى الحديث عن الأفلام الموسيقية التي يجب أن تزيح الكوميديات الترفهية القديمة وتحل مكان كوميديا الفارس فارغة المضمون... كان ذلك طلب اجتماعي جديد».

بناء على ذلك الطلب ظهرت عام 1934 أول كوميديا موسيقية «هارمونيكا» بتوقيع المخرج إيغور سافتشينكو، وأول أفلام المخرج الكسندروف «فتيان مرحون»، الذي ما أن شاهده ستالين حتى أعجب به على الفور قائلاً «أشعر كأنني قضيت شهراً في إجازة». ويعد المخرجان غريغوري الكسندروف وإيفان بيريف أعظم ممثلين لهذا

التيار رغم تباين أسلوبيهما. إذ بدا واضحاً تأثر أفلام الكسندرروف: «السيرك» 1936، «فولغا فولغا» 1938، «الطريق المشرق» 1940 برحلته إلى هوليوود، وتشابه بنيتها الفنية إلى حد كبير بأفلام الميوزكال الأمريكية، بل وتمثل بطلتها الممثلة الشهيرة لوبوف أرلوف (زوجة المخرج) النموذج الكلاسيكي لنجمات هوليوود. في المقابل اعتمدت أفلام بيريف: «العروس الغنية» 1938، «سائقو الجرارات» 1939، «مربية الخنازير والراعي» 1941 الموضوعات الفلكلورية، التي كانت تنتهي دوماً بزواج البطل والبطلة، بعد أن يكتسب إعجاب بعضهما البعض عن طريق تفاني كل منهما في العمل.

إن السعي إلى الجمهور العريض، والتوجه نحو البساطة والوضوح في الطرح - الذي أكد عليه المخرج سيرغي فاسيليف (بالإضافة إلى آخرين) في اجتماع للسينمائيين عام 1935 قائلاً: «أنا أعتقد أنه إذا كنا نتكلم بلغة غير مفهومة لنا نحن أنفسنا، فنحن لا نملك الحق في التكلم بذات اللغة مع الجمهور. لهذا السبب تبدو قضية البساطة إحدى القضايا الأساسية» - أدى إلى ازدهار الميلودراما وتغلغل عناصرها في شتى الأجناس الفيلمية في هذه المرحلة، بما فيها الأفلام التاريخية - الثورية، أو أفلام السيرة الذاتية عن أبطال الحرب الأهلية أمثال تشابايف وشورس وسفيردلوف وبارخومينكو الذين لم يعد لهم وجود بطبيعة الحال. وتشير الناقدة السينمائية نينا ديمشيتس إلى أنه «استخدمت حينذاك جوانبها الوعظية على وجه الخصوص - الوضوح والاستنتاجات ذات المعنى الواحد... انتصار الخير وإذلال الشر». هذا الشر الذين كان يجسده كقاعدة

عامّة في الأفلام أعداء الثورة والوطن، الذين يمكن أن يظهرُوا في أحيان كثيرة «كأعداء»، لمجرد أن ستالين يراهم بهذه الصورة، كما ظهر بوخارين - أحد منظري وقادة الثورة - والذي أعدم عام 1938 في فيلم ميخائيل روم «لينين في عام 1918» كشخص ضالّح في محاولة اغتيال لينين.

غير أن الميلودراما تجلت بالشكل الأمثل في تلك الموجة من الأفلام الغنائية الكوميديّة التي أخرج أهمها الكسندروف وبيريف بحرفيّة تقنيّة وجماليّة عالية، واستطاعت الوصول بسهولة إلى قلوب ملايين المشاهدين. لتعبّر بدقّة عن شعار المرحلة الذي أطلقه ستالين: «الحياة أصبحت أفضل، الحياة أصبحت أكثر مرحاً»، إذ بدت الحياة فيها كما أراد الناس لها أن تكون وليست كما هي في واقع الحال، ولا يمكن اختزال دورها في الجانب الدعايّي ولا التوقف عند مغزاها الإيديولوجي فحسب، إذ أن أفلام هذا التيار استطاعت حقاً أن تجعل حياة الشعب السوفيتي - الذي لم يقل عشقه للسينما عن ستالين - أسهل وأجمل بمنحه الأمل والإحساس بالحرية، فقد استطاعت هذه السينما أن تخلق لهم عالماً متكاملًا من الأوهام، مختلفاً عن الواقع وموازيًا له، ولا أحد يستطيع أن يجزم كم من الزمن عاش «السوفييت» في إطار ازدواجية السينما. الواقع، ومتى خرجوا منها.

تغيير الأفلام:

بالطبع عرف تاريخ السينما عدداً غير قليل من التنازلات التي كان يضطر السينمائيون

إلى تقديمها تحت ضغط الرقابة، والقيام بالعديد من التغييرات في أفلامهم كي تنفذ إلى صالات العرض، بما في ذلك السينما الأمريكية نفسها، التي رزحت لأكثر من ثلاثة عقود تحت نظام هايز الرقابي، ودخل في موسوعاتها السينمائية مصطلح «عشرة هوليوود» الذين كانوا أول من أوقفوا أثناء حملة ماكارثي الموجهة ضد السينمائيين الشيوعيين واليساريين. ولكن أن تتعرض أفلام لا تخرج في طرحها عن السياق الفكري والإيديولوجي للدولة إلى التغيير، وفقاً لرؤية قائد هذه الدولة بالذات، فهذا أمر لم يتكرر كثيراً في تاريخ السينما، وكان أحد أعلامه بامتياز يوسف ستالين وضحيته السينما السوفيتية.

ومن الجدير بالذكر أن هذه التغييرات لم تكن تحدث في السيناريوهات، وخلال المراحل التحضيرية للأفلام فحسب، بل كثيراً ما كانت تتم حتى بعد الانتهاء من تصوير الفيلم وإنجازه بالكامل، كما هي الحال مع فيلم «الحرس الفتى» للمخرج سيرغي غيراسيموف، الذي ما أن انتهى منه محتفلاً مع أصدقائه بهذه المناسبة، حتى استدعاه ستالين في اليوم الثاني بعد مشاهدته له، ليذلي بملاحظاته «القيمة» حوله، الأمر الذي انعكس لاحقاً في مقالة لا تهاجم الفيلم فحسب، بل والرواية المقتبس عنها كذلك، والتي نال عنها الكاتب ألكسندر فادييف جائزة ستالين!!

ويمكن القول أنه في كثير من الأحيان كانت المقالات النقدية السينمائية، التي تنشر في صحيفة البرافدا الناطقة الرسمية بلسان حال اللجنة المركزية للحزب، تعكس بهذا القدر أو ذاك مزاج ستالين وانطباعاته عن الفيلم الذي تتعرض له. وهكذا قام غيراسيموف

بناء على «الملاحظات النقدية» لستالين بإعادة كتابة السيناريو، وخلال ستة أشهر كاملة قام فريق العمل بإعادة التصوير والمونتاج ليعرض الفيلم أخيراً على الجمهور. مثال آخر. في عام 1937 أخرج ميخائيل روم فيلمه «لينين في أكتوبر» بمناسبة مرور عشرين عاماً على ثورة أكتوبر، وعرض للمرة الأولى على مسرح البولشوي بحضور ستالين وأعضاء المكتب السياسي الذين أبدوا إعجابهم الكبير فيه على الرغم من الظروف التقنية السيئة جداً التي عرض فيها، والتي تحدث عنها روم مطولاً في كتابه «قصص شفوية»، إذ أن ستالين وأعضاء المكتب السياسي كانوا قد شاهدوه كالعادة مسبقاً في صالة الكرملين. في اليوم الثاني بدأ العرض الجماهيري للفيلم في صالات البلاد، لكن ما أن عاد روم إلى منزله بعد انتهاء المسيرة المخصصة ليوم الثورة، واستلقى نائماً بضع ساعات حتى أيقظته زوجته، بطلب من مدير الإدارة المركزية للسينما بوريس شومياتسكي (أعدم عام 1938) الذي أرسل سيارة لإحضاره على وجه السرعة. هناك - يروي روم في كتابه المذكور - تقدم شومياتسكي منه قائلاً «لقد شاهد اليوم يوسف فيساريونوفيتش الفيلم مرة أخرى بعد المسيرة، وطلب أن أنقل إليك، أنه دون اعتقال الحكومة المؤقتة واقتحام القصر الشتوي لن يكون واضحاً سقوط الحكومة البرجوازية في روسيا، يجب تصوير اقتحام القصر الشتوي واعتقال الحكومة المؤقتة». فتعجب روم متسائلاً كيف ومتى، فالفيلم أصبح على شاشات العرض. فأجابه شومياتسكي «الفيلم لم يعد على الشاشات، أبرقنا لهم وتمت إزالته من جميع الصالات منذ ساعة»...

«ولكنها فضيحة» استنكر روم، عندها طمأنه شومياتسكي قائلاً: «لا توجد أية فضيحة. سوف ينشر بلاغ خاص عن تاس (وكالة الأنباء) في الصحف - إنه الآن قيد التحضير- عن إنتاج فيلم لامع بسيناريو رائع وإخراج رائع وأداء تمثيلي رائع، ولكن عليه أن يكون أفضل بعد... يجب تصوير القصر الشتوي. وأنت ستصوره...».

وهكذا بناء على رغبة ستالين الشخصية تم من جديد جمع طاقم الممثلين والفنيين بأكمله، بالإضافة إلى الحشود البشرية الكبيرة اللازمة من الكومبارس، والعمل من جديد على الفيلم.

أفلام لا تجد طريقها إلى الشاشة:

في عام 1996 ظهر في روسيا كتاب بعنوان «السينما المصادرة 1924-1953»، وقبله بثلاثة أعوام كتاب آخر بعنوان «الأفلام الممنوعة»، والاثنان يبحثان بصورة خاصة في مصائر الأفلام التي أنتجت خلال حقبة ستالين. الأمر الذي يشير إلى العدد الكبير من الأفلام التي تضررت وانزوت طويلاً على رفوف الرقابة ولم تجد طريقها إلى شاشات السينما، وإن حالف الحظ بعضها وبقيت لتعرض في أزمنة أخرى، فقد جانب الحظ بعضها الآخر، ولم يعد لها وجود على الإطلاق. رغم ذلك ثمة سؤال كبير يطرح نفسه في هذا السياق: ما الذي تجرأت ونطقت به هذه الأفلام كي تمنع أو تتلف بالكامل، في زمن كانت تكفي مجرد الشبهة في عدم الولاء للدولة - علماً بأن هذه الشبهة قد

تنشأ عن اختلاف في الرؤية، أو للوقوع في أسر النازيين، أو بسبب تقرير صغير - كي يقبع الشخص سنوات في المعتقل، أو يرمى بالرصاص.

وتبدو الإجابة الكاملة والشفافية عن هذا السؤال صعبة ومعقدة للغاية، إذ لم يستطع الباحثون والمؤرخون السينمائيون الروس حتى اليوم معرفة الأسباب المعلنة التي أدت إلى منع الكثير من الأفلام، ويعود ذلك إلى عدم توافر أي وثائق أو تقارير تشير إليها. في مثل هذه الحالة كل ما يستطيعه المرء هو مجرد التكهن بالأسباب، كما هو الحال مع فيلم «قانون الحياة» 1940 للمخرج الكسندر ستولبر، الذي سحب من صالات السينما بعد عشرة أيام من بدء عرضه إثر مقالة نشرت في صحيفة البرافدا بعنوان «الفيلم المزيّف». ويعتقد أن سبب المنع هو أن ستالين وجد في بطل الفيلم إشارة واضحة إلى الأمين العام للجنة المركزية للكومسمول (اتحاد الشباب) الكسندر كوساريف الذي أعدمه عام 1939. أما الجزء الثاني من فيلم المخرج لوكوف «الحياة الكبيرة» 1946 فيرى البعض أنه منع لواقعيته الصارمة، والاهتمام الكبير الذي أظهره الفيلم بالجانب الفردي في الشخصيات!!

عدا ذلك لا أحد يستطيع الجزم في أن الأسباب الحقيقية للمنع هي ذاتها المدونة في الوثائق المتوافرة. لكن عموماً لم تكن هذه الأفلام متناقضة في توجهاتها عن سياسة الدولة العامة وإيديولوجيتها، وكل ما في الأمر أنها لم تستجب بصورة شبه حرفية لمتطلباتها وحلولها المفترضة للموضوعات المعالجة، وذلك غالباً ما كان يحدث من

دون قصد، وإنما لعدم قدرة السينمائيين دائماً على التكهّن أو المعرفة الدقيقة بهذه المتطلبات والحلول. دون أن يعني ذلك أنه لم تكن ثمة أفلام قدمت رؤية مختلفة في طرح موضوعات تقليدية، كما في فيلم المغامرات للمخرج نيقولاي شبيكوفسكي «وجه مألوف» 1929، الذي تجري أحداثه في زمن الحرب الأهلية، وكان من بين الأسباب التي أدت إلى منعه من العرض هو أن «الحرب الأهلية تعالج في الفيلم من خلال جوانبها الكريهة والمظلمة: السرقة، القذارة، بلاهة الجيش الأحمر والسلطة السوفيتية المحلية...» بحسب ما جاء في كتاب لجنة التفتيش. رغم أن هذا الطرح قد يكون مرتبطاً بالجنس الفيلمي للفيلم - حيث تخلق الحرب الأهلية بكل إفرزاتها بيئة مناسبة لأفلام المغامرات - وتركيبية البطل كإنسان ساذج ينظر إلى الأحداث من خلال رؤيته البسيطة والمحدودة، أكثر من ارتباطه بغايات ذات صبغة سياسية.

لقد وصلت حملات المنع إلى ذروتها في أيلول عام 1940 مع موجة الاستنكار التي أثارها فيلم «قانون الحياة»، إذ أغلق العمل بمجموعة كبيرة من الأفلام في جميع استوديوهات البلاد. ليعلن بعد نصف عام أندريه ألكسندروفيتش جدانوف أمين سر اللجنة المركزية لشؤون الإيديولوجيا عن رغبته في الاجتماع بالسينمائيين قائلاً: «نحن هنا نتعذب لأجل كل فيلم، نتألم، نناقش كل فيلم، لكن كيف يصحح ما لا يمكن تصحيحه... المخرجون منقطعون تماماً عن حياتنا وعن الشعب... أنا أرى أنه يجب دعوة السينمائيين إلى اللجنة المركزية... علينا أن نستوضح كيف تلقن التربية السياسية

في أوساطهم؟ من يقوم هناك بتربيتهم؟ من يوجههم؟».

هذه الكلمات التي من الصعب تقبلها اليوم ألا كطرفة سمجة، لا أحد يعلم كيف كانت ستؤثر على التطور اللاحق للسينما السوفيتية لولا الحرب. ولكنها بالتأكيد تعطينا فكرة جيدة عن المناخ السياسي العام الذي ترتب على السينمائيين العيش والإبداع فيه.

لم يكن المنع يستثني أحداً مهما بلغت مكانته الفنية، فهناك عدد من أبرز المخرجين السوفييت والمعروفين في العالم أجمع تعرضت أفلامهم للمنع، نذكر منها: «أناس بسطاء» 1945 للثنائي الشهير كوزينتسوف وتراوبرغ، «الأنصار الصغار» 1942 للمخرج إيغور سافتشينكو، «الدفاع عن تساريتسينا ج2» 1942 للأخوة فاسيليف، «وطني» 1933 و«أضواء باكو» 1950 للمخرجين ألكسندر زارخي ويوسف خيفيتس، «القتلة يخرجون إلى الطريق» 1942 ليفسولد بودوفكين، «الأنوار فوق روسيا» 1950 لسيرغي يوتكيفيتش.

حتى المخرج الكبير سيرغي آيزينشتاين لم ينج من الرقيب الأكبر. يكتب الموسيقار الشهير شوستاكوفيتش في مذكراته: «قرار ستالين كان قانوناً، إذا أعطى أمراً بتصوير فيلم صوروا الفيلم، إذا أمر بتوقيف التصوير أوقفوه...، وإذا أمر بإتلاف فيلم صنع للتو أتلّفوه... وهكذا بأمر من ستالين أتلّف فيلم آيزينشتاين «مرج بيجين» 1937». ولم يبق من هذا الفيلم اليوم سوى كادرات مقطّعة من مشاهد، احتفظ بها حينذاك

المونتير توباك بطلب من المخرج نفسه، لتجمع في عام 1968 وتحول إلى فوتو فيلم. أما فيلمه ذائع الصيت «إيفان الرهيب» 1944 الذي حاز جزؤه الأول على جائزة ستالين من الدرجة الأولى عام 1946، فقد رفض جزئه الثاني في آب/أغسطس من العام نفسه، ولم يعرض إلا في عام 1958. بالطبع المفارقة تبدو كبيرة، فما الذي أعجب ستالين به في الجزء الأول إلى درجة منحه جائزته، وأزعجه في الجزء الثاني إلى درجة منعه من العرض.

حتى اليوم يرى البعض أن الجزء الأول كان نوعاً من التملق الرخيص لستالين، وتبريراً صريحاً للجرائم التي ارتكبتها: فكما قطع إيفان الرابع رقاب الإقطاعيين الكبار بحجة الدفاع عن روسيا العظيمة، كذلك صفى ستالين «أعداء الوطن» دفاعاً عن الثورة والدولة الاشتراكية. لكن نقاداً آخرين ينظرون إلى الأمر من زاوية مخالفة. فالفيلم قسم إلى ثلاثة أجزاء لأسباب تقنية بحتة مرتبطة بحجم السيناريو والزمن الفيلمي الطويل اللازم لإنجازه. وقد قام آيزنشتاين أثناء تحضيره للسيناريو بدراسات تاريخية معمقة عن العديد من الطغاة في العالم لفهم شخصية إيفان الرهيب، وغاية هذا الفيلم كما يرى هؤلاء النقاد تشرح شخصية الطاغية، والآلية التي تقوم من خلالها تدريجياً - حتى في أفضل نماذجها الإيجابية - بتدمير ذاتها والبلاد التي تحكمها معها، مما شكل في نهاية المطاف إدانة واضحة لنظام ستالين نفسه. الأمر الذي لم يكن من الصعب على الأخير إدراكه، ومنعه للجزء الثاني من الفيلم إلى أن يقوم آيزنشتاين

بالتعديلات اللازمة التي أوجزها ستالين في لقائه معه قائلاً: «إيفان الرهيب كان شخصاً قاسياً جداً. لا بأس في إظهار أنه كان قاسياً، ولكن يجب عرض الأسباب التي اقتضته لأن يكون قاسياً». لقد كان ستالين من خلال تبريره لجرائم إيفان الرهيب، يريد في الوقت ذاته إيجاد مبرر لجرائمه هو. لكن آيزينشتاين مات دون أن ينفذ توصيات ستالين، ومات ستالين من بعده بخمسة أعوام، وبقي «إيفان الرهيب» علامة بارزة في السينما السوفيتية والعالمية.

ستالين في السينما:

تعد شخصية ستالين إحدى الشخصيات التاريخية الأكثر حضوراً في السينما على مستوى العالم. ووفقاً لإحدى الإحصائيات يحتل ستالين المرتبة الخامسة بين الشخصيات التاريخية من حيث الحضور في الأفلام بـ 38 فيلماً بعد نابليون (194) والمسيح (147) ولينين (86) وهتلر (74).

ومعظم هذه الأفلام صورت خلال حياته في الفترة الممتدة من عام 1937 حتى عام 1953. علماً أن عدداً لا بأس به من هذه الأفلام صنعها كبار المخرجين السوفيت في تلك المرحلة، نذكر منها «لينين في أكتوبر» 1937 و«لينين عام 1918» 1938 لميخائيل روم، و«الرجل ذو بندقيّة» 1938 و«ياكوف سفيردولوف» 1940 لسيرغي يوتكيفيتش، «ناحية فيورغ» 1938 لكوزينتسيف وتراوبرغ، «السيبيرون» 1940 لليف كوليشوف، «فاليري

تشكالوف» 1941 لميخائيل كالاتوزوف، «يدعى سوخا - باتور» 1942 لزارخي وخيفيتس، «الدفاع عن تساريتسينا ج1» 1942 للأخوة فاسيليف، «الضربة الثالثة» 1948 لإيغور سافتشينكو، «معركة ستالينغراد» 1949 لفلاديمير بيتروف.

ومن الجدير بالذكر أن معظم هؤلاء المخرجين قاموا بعد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي عام 1956، بقص الكثير من المشاهد التي احتوت شخصية ستالين في أفلامهم، وخاصة تلك المتزلفة بطريقة مبتذلة. مما أساء في بعض الأحيان إلى مونتاج الفيلم، وأضاع الكثير من الكادرات الهامة من وجهة نظر الأرشيف. بل إن بعضهم فعل ذلك قبل المؤتمر بسنوات. إذ روى المخرج غيزيخ غاباي للمشاركين في سيمبوزيوم «السينما الستالينية» الذي أقيم في مدينة تولوز الفرنسية قبل ثلاثة أعوام، كيف دخل ذات أمسية من عام 1953 إلى غرفة المخرج روم في المعهد، بعد أن لاحظها مضاءة في ساعة متأخرة، فشاهده منهمكاً بالعمل فوق شريط سينمائي، فسأله: «ميخائيل إيليتش ما الذي تفعله...؟» فأجابه روم على الفور: «ما الذي أفعله؟ إنني أقص ستالين».

ويعد المخرج المعروف ميخائيل تشياوريلي - صاحب الفيلم الناطق الأول في السينما الجورجية - أبرز من مجد شخصية ستالين في الأفلام الأربعة التي صنعها عنه، وبمراقبة مباشرة منه. فمن عام 1938 وحتى عام 1951 أخرج تشياوريلي فيلماً واحداً من غير ستالين، وحاز خلال اثنتي عشرة سنة على خمس جوائز ستالين من الدرجة الأولى، ثلاثة منها لأفلامه «الستالينية» وهي «الشعلة العظيمة» 1941، «القسام» 1947،

«سقوط برلين» 1950. ويرى بعض النقاد أنه مع فيلمه «الشعلة العظيمة» بدأت تتغير صورة لينين في السينما تماماً، إذ أخذ يظهر كشخص عاجز عن الفعل من دون ستالين - ذراعه الأيمن ومستشاره، المدافع عنه وحاميه الأول، ليحتل بالتدريج مكانه نهائياً. ومن الجدير بالذكر أن الناقد الفرنسي أندريه بازان توقف في مقالة شهيرة له بعنوان «أسطورة ستالين في السينما السوفيتية» عند تلك الصورة الميثيولوجية لستالين التي رسمها تشياوريلي في أفلامه.

أول ممثل أدى دور ستالين في السينما السوفيتية والعالمية كان ممثلاً مسرحياً يدعى سيميون غولدشتاب في فيلم «لينين في أكتوبر». ولم يكن غولدشتاب نجماً معروفاً، ولم يصبح كذلك بعد أدائه هذا الدور. وتشير الناقدة ماريا كوستيوكوفيتش إلى أنه في مرحلة لاحقة أخذوا يتجنبون ذكر اسمه في المقالات، وحذف من الوثائق السينمائية. وحتى اليوم لن نجد اسماً وتعريفاً بهذا الممثل في معظم الموسوعات العامة والسينمائية، بل حتى في أرشيف الدولة السينمائي. وفي الموسوعتين اللتين ظهر اسمه فيهما (دون أي تعريف) ظهرت أربعة أفلام له لا غير، إذ أدى غولدشتاب دور ستالين بعد ذلك في فيلم المخرج يفيم دزيغان «فرقة الخيالة الأولى» 1941 وفيلم المخرج ليونيد لوكوف «ألكسندر بارخومينكو» 1942. وإذا كان من الواضح أن المشاهدين اليوم لن يروا هذا الممثل في فيلم «لينين في أكتوبر» بعد أن حذف روم مشاهد ستالين منه، فلم يكن مصير الفيلميين الآخرين اللذين ظهر فيهما غولدشتاب بأفضل. ففيلم «فرقة الخيالة

الأولى» لم يتم إنجازه، وآخر فيلم ظهر فيه غولدشتاب بحسب الموسوعتين السينمائيتين «المفقود» 1943 للمخرج فلاديمير براون منع من العرض...

أما الممثل الذي ارتبط اسمه بأداء شخصية ستالين بصورة وثيقة فهو ميخائيل غيلوفاني (1893 - 1956)، الذي كان أحد أشهر ممثلي مسرح روستافيلي في مدينة تبيليسي، ولعب حتى عام 1938 عشرات الأدوار في السينما الجورجية، وأخرج عدة أفلام لها. لكن مسيرته الفنية تغيرت تماماً بعد أن وجد المخرج تشياوريلي ملامح من الشبه بينه وبين ستالين، داعياً إياه لتأدية شخصيته في فيلم «الشعلة العظيمة». ومنذ ذلك الحين جسد غيلوفاني شخصية ستالين في اثني عشر фильماً، هي الأبرز من بين الأفلام التي ظهرت فيها، كان آخرها فيلم المخرج ميخائيل كالاتوزوف «الأعاصير المعادية» عام 1953 والذي انتهت معه حياة غيلوفاني في السينما، بعد أن حصد جائزة ستالين أربع مرات لأدائه دوره.

أحد آخر وأبرز من أدى دور ستالين في تلك المرحلة كان المخرج والممثل المسرحي الكبير ألكسي ديكي (1955 - 1989)، إذ أنه بعد النجاح الكبير الذي حققه في أدائه لدور القائد التاريخي كوتوزوف في فيلم بذات العنوان عام 1943، ودور ناخيموف قائد الأسطول البحري الروسي في حرب القرم في فيلم «الأدميرال ناخيموف» 1946، تقرر أن يؤدي دور ستالين على الرغم من عدم وجود أي أوجه للشبه بينهما، وعلماً أنه كان قد قضى أربع سنوات في المعتقل (1937 - 1941)، ليلعب دور ستالين في فيلمين

فاذا بجائزة ستالين لسنين متتاليتين هما «الضربة الثالثة» و«معركة ستالينغراد»، دون أن يؤدي بعد ذلك أي دور في السينما حتى نهاية حياته.

على رغم هذا الظهور اللافت لستالين في السينما التمثيلية، فإنه في المقابل لم توجد سوى قلة من الأفلام التسجيلية التي صورت عنه. وقد طرح النقاد عدة فرضيات في سجالهم حول السبب وراء عدم رغبة ستالين في الظهور أمام الكاميرا التسجيلية، رغم أنها جميعاً تصل بهذا الشكل أو ذاك إلى النتيجة ذاتها. فترى الباحثة السينمائية مايا توروفسكا أن ستالين لم يكن بحاجة إلى هذه السينما بهدف الدعاية، على النقيض من هتلر الذي لم يكن يفوت فرصة للظهور أمام الكاميرا، فهذه الدعاية حسب رأيها ضرورية بالنسبة إلى ديكتاتور يريد الوصول إلى السلطة في مجتمع ديمقراطي، بعكس ما هو واقع الحال في الاتحاد السوفيتي، حيث الديكتاتور يفرض على الشعب ولا حاجة به إلى الدعاية. وتحمل وجهة النظر هذه الكثير من الصواب حقاً، فالديكتاتور في مثل هذه المجتمعات بحاجة إلى العبادة أكثر من حاجته إلى الدعاية، الأمر الذي كانت تضمنه الصورة المثالية التي تقدمها السينما التمثيلية عنه. وهو ما تؤكدته الناقدة ماريا كوستوكيفيتش في سياق توضيحها للأسباب التي دفعت ستالين إلى الإبتعاد عن السينما التسجيلية إذ تشير إلى أن «التقارب غير المتكلف من الشعب البسيط كان سينزع عنه هالة المجد والصورة السامية التي تكاد تقترب من التأليه».

البعض الآخر لا ينفى حاجة ستالين إلى الدعاية، وانطلاقاً من ذلك يرجع الأسباب إلى

خشيته في أن تلعب صورته الحقيقة على الشاشة (مظهره، لكنته الجورجية...) دوراً سلبياً في الدعاية له، وخاصة أنه - كما يؤكد آخرون - لم يعجب على الإطلاق بصورته في الأفلام التسجيلية القليلة التي ظهر فيها.

على رغم النجاحات التي حققتها بعض الأفلام في زمن ستالين، فإن هذه المرحلة شكلت بكل تأكيد انتكاسة كبيرة للسينما السوفيتية التي استطاعت سابقاً أن تترك بصمتها المؤثرة على مجمل تاريخ السينما، وقدمت في العشرينات تحفاً فنية تعد من كنوز السينما العالمية حتى اليوم.

وإن خضعت الأفلام في زمن ستالين إلى التغيير والمنع والإتلاف، لكن المأساة لم تتوقف عند هذا الحد، إذ أنها امتدت لتطال السينمائيين أنفسهم، ليجلس بعضهم سنوات في المعتقلات، ويلتلق الرصاص على بعضهم الآخر.

نعم ثمة أفلام صمدت في وجه هذا الزمن، وظهرت أفلام فيما بعد تتحدث عن هذا الزمن، لكن من يستطيع أن يعيد كل تلك السنوات الضائعة من حياة سينمائيين لم يعد لهم وجود، فمن يعيد أفكارهم وأحلامهم وطموحاتهم ومشاريعهم التي لم ولن تتحقق، من يستطيع أن يحبس ما كانوا قادرين على تقديمه للفن السينمائي، وأية أفلام كانوا سيبدعون.

نعم إن الزمن في سيرورته الدائمة، يرمي في كل مرة بالطغاة إلى مزبلة التاريخ، لكن الغريب أن الطغاة لا يتعلمون الدرس أبداً، معتقدين أنهم يستطيعون إخضاع الفن

لجبروتهم، وقد ينجحون في إخضاعه لبرهة ما، لكن الزمن لا يأبه بهم، فهو يعلم أنه باق وهم زائلون، وإن لم يكن قادراً على الوقوف دوماً إلى جانب الفن في محنه، فهو ذكر وسيذكر دوماً أن جميع المحن عابرة، ولا يمكن أن تبقى إلى ما لا نهاية، ليخرج الفن في كل مرة منتصراً على القيود والرقابات والتابوهات والمعتقات، مؤكداً أن طريق الحرية والإبداع لا يمكن أن يوقفه أحد إلى ما شاء، لكنه يذكرنا في كل مرة، أنه على هذا الطريق احترقت أرواح ولوحات وأحلام وقصص وأفلام، يذكرنا بما يجب ألا ننساه للحظة، لأنه في تلك اللحظة التي سننسى بها ذلك، سيفقد الفن أعظم معانيه.

«جريدة الفنون» الكويتية 2004.

نجوم هوليوود الصغار

لعلنا لا نبالغ إذ نقول أن كلمة السينما أطلقت طيلة تاريخها ولم تنزل نوعاً من المرادفات الذهنية التي تقود مباشرة إلى اسم نجم من نجومها، وكأن السينما بكل غناها وعمقها وتنوعها وتياراتها وأجناسها تبدو مختزلة في أسمائهم التي تغوي وتجذب وتبهر عقول وخيالات وأحلام المشاهدين. وكثيرة هي الدراسات النظرية التي حللت ظاهرة نجوم السينما في محاولة لفهم كنهها وكشف الآليات الاقتصادية والاجتماعية والسيكولوجية والسينمائية التي أدت إلى انبثاقها وجعلتها تتجلى بهذه الصورة أو تلك وتتطور في هذا المنحى أو ذاك عبر المراحل المختلفة من تاريخ السينما. في هذه المقالة نحن لا نسعى وراء هذه الغاية، وجل ما سنحاول تقديمه هو بعض السمات العامة التي ارتبطت بشريحة محددة من نجوم السينما إلا وهي النجوم الأطفال وذلك من خلال قراءة وتحليل سيرة بعض أبرز هؤلاء النجوم في تاريخ السينما الأمريكية. بالطبع النجوم الأطفال هم جزء لا يتجزأ من ظاهرة نجوم السينما، وبالتالي هم يخضعون للعديد من شروط إنتاجها وعملها وتأثيرها واستمرارها، لكنهم في نفس الوقت يشكلون تعارضاً معها في عدد من الخطوط، وبصورة رئيسة في إحدى أهم الدعائم التي يقوم عليها نظام النجوم، أي في مستوى تماهي الجمهور مع النجم،

فهنا هو يتم ضمن شريحة ضيقة من المشاهدين الأطفال تحديداً، أما الراشدون منهم فتقتصر غالباً علاقتهم بهؤلاء النجوم على مستوى الإعجاب والتعاطف، ونقول غالباً لأنه حدث أن أتخذ هذا الإعجاب ببعض النجوم الأطفال منحى لا يقل في نتائجه عما يفرزه التماهي مع النجوم عموماً، ولعل المثال الأكثر سطوعاً لذلك تأثير الطفلة الموهوبة شيرلي تيمبل على عقول الأمريكيين الذين كما تقول مارغريت تورب مارسوا تعذيباً شديداً على أطفالهم لجعلهم يتشبهون بالنجمة الصغيرة. لكن تلك تبقى حالات استثنائية لا تسمح للكثير من تداعيات التماهي في نظام النجوم بالمرور، كالتشبه بالنجم سواء من ناحية المظهر أو اللباس أو السلوكيات، أم من ناحية التقمص الذهني لبطولات ومغامرات وغراميات الشخصيات التي يؤديها.

وقد يخلق للوهلة الأولى هذا النوع من التعارض التباساً في تحديد مفهوم النجم نفسه، وخاصة أن نظام النجوم نشأ وتطور في جزء كبير منه على أساس موضوعة التماهي، لكن في الواقع إن طبيعة التفاعل التي تنشأ بين المشاهدين والنجوم الأطفال ليست بذى أهمية سواء كانت تماهياً أو إعجاباً أو تعاطفاً، فالأساس أنهم استطاعوا تحقيقه، أي أنهم استطاعوا بموهبتهم وأدائهم ومظهرهم ونوعية الأدوار التي يلعبونها وسوية وضخامة الأفلام التي ظهروا فيها أن يحققوا تواصلاً كبيراً مع الجمهور ويؤثروا فيه بطريقة أو بأخرى، إلى درجة أن وقف هذا الجمهور معهم وتدافع على شباك التذاكر كي يحظى بفرصة لمشاهدتهم، وبكل ذلك هم لا يختلفون في منجزهم عن أي

من النجوم الأكبر سناً. بكافة الأحوال وأياً تكن نقاط الاختلاف بين ظاهرة النجوم الأطفال ونظام النجوم عموماً، تبقى هذه الظاهرة رغم احتفاظها بخصوصيتها نتاجاً للظاهرة الأم الأوسع والأكثر شمولية، وفي العرض الذي سنقدمه سنحاول الكشف عن هذه الخصوصية وتقاطعاتها مع المنحى العام لظاهرة نجوم السينما في هوليوود.

البدايات:

لم تكد تخطو السينما الأمريكية أولى خطواتها إلا وأطل من على شاشاتها أول نجومها الأطفال عندما برزت في العقد الثاني من القرن العشرين أسماء مثل ماري ميلز مينتر (1902 - 1984) وبيبي ماري أوسبورن (1911 -) وفيرجينا لي كوربن (1910 - 1942). ويمكننا اليوم عبر نظرة سريعة إلى سيرتهن أن نكتشف العديد من الملامح المشتركة فيها، إذ لا نستطيع أن نغفل في الحالات الثلاثة الدور الحاسم الذي لعبه الأهل بصورة مباشرة أو غير مباشرة في دخول بناتهم عالم التمثيل. والدة مينتر رغبت دوماً في أن تكون ممثلة، لكنها لم تستطع تحقيق حلمها فقررت تجسيده من خلال ابنتها دافعة بها إلى خشبة المسرح لتقف عليها وهي في الخامسة من عمرها. كوربن حققت ذلك وهي في سن أصغر بعامين، ولم يكن ذلك بالأمر الصعب نظراً لأن والدتها ممثلة في الأصل. أما أوسبورن فلم يكن في نية والديها الممثلان الدفع بها وهي في ذات العمر إلى التمثيل، غير أن اصطحابهما لها إلى استوديوهات بالباو أميوسمينت كومباني حيث

يعملان، لفت أنظار المخرج هنري كينغ إليها، وهو الذي كان يبحث عن فتى صغير لفيلمه «عذراء البراري»، فوجد في ملامحها وشعرها القصير مطلبه ولم يتردد في إعطائها الدور، فأدته بنجاح باهر جعله يلح بقوة على الشركة أن توقع عقداً معها. ولم تخب أوسبورن توقعات كينغ، فما أن ظهرت في فيلم «ماري سنشالين الصغيرة» 1916 الذي كتب خصيصاً لأجلها حتى أصبحت النجمة الأولى لبالباو، وأخذت تنتج لها الفيلم تلو الآخر بإدارة المخرج كينغ. صحيح أن دخول منتر عالم السينما تأخر حتى عام 1912 في أول أفلامها «الممرضة»، وتوقفت مرة أخرى عن التمثيل حتى عام 1915، غير أنها ابتداءً من هذا العام ستحقق انتشاراً مذهلاً لتظهر بين عامي 1916 و1918 في 26 فيلماً، وهي المرحلة التي ستحقق فيها أوسبورن شهرة واسعة، وخاصة بعد تأسيس شركة دايانندو فيلم كومباني التي كانت غايتها إنتاج الأفلام حصرياً لها لتمثل بين عامي 1917 و1919 في 21 فيلماً. الفترة نفسها شهدت كذلك صعود نجم كوربن إثر حصولها عام 1916 على عقد مع فوكس فيلم كومباني، وظهورها في أدوار أساسية في أربعة أفلام للأطفال أنتجتها الشركة عام 1917 مثل «علاء الدين والمصباح السحري» و«جزيرة الكنز»، لتحقيق من خلالها نجاحاً كبيراً جعل البعض يطلق عليها لقب «النجمة السينمائية الأصغر والأعلى أجراً في العالم».

غير أن نجومية الممثلات الطفلات الثلاثة كانت قصيرة، فأسبورن ودعت حياتها الفنية مع انهيار دايانندو وهي في الثاني عشر من عمرها، أما مينتر فقد انهارت حياتها

المهنية إثر انكشاف علاقتها مع المخرج ويليام ديسموند تايلور بعد مقتله عام 1922، إذ لم يتقبل الجمهور المتزمت علاقتها مع رجل في سن والدها وأبتعد عن أفلامها بغض النظر عن جودتها، فكان آخر ظهور لها في فيلم «طبول القدر» 1923. ورغم الانطلاقة القوية الثانية التي بدأتها كوربن في منتصف العشرينات غير أنها لم تستمر طويلاً وكان آخر فيلم تمثّل فيه عام 1931.

وما يلفت الانتباه حقاً وجود عدد كبير من التقاطعات بين السيرة الذاتية - المهنية لهؤلاء الممثلات ومصائر أغلب النجوم الأطفال الذين سيظهرون لاحقاً في هوليوود، ليبدو وكأنهن أسسن منذ البداية لتلك الملامح العامة التي ارتبطت بظاهرة النجوم الأطفال طيلة قرن كامل، وهو ما سنتطرق إليه بشيء من التفصيل.

نجوم تخبو سريعاً:

في أي مهنة في العالم تعد الموهبة المبكرة هبة يحسد أصحابها عليها لما تؤمنه لهم من مستقبل مزدهر على كافة الصعد الاجتماعية والمهنية والمادية، لماذا تبدو إذناً هذه المعادلة مقلوبة في عالم السينما؟ لماذا استطاعت هوليوود ومنذ خطواتها الأولى التفریط في موهبة أطفالها وحافظت على هذا التقليد حتى يومنا هذا؟ هل تختلف موهبة الممثلين في جوهرها عن موهبة الأدباء أو الموسيقيين أو العلماء... إلخ، وهي محكومة في الغالب بأن تنضب؟

الإجابة على هذه التساؤلات قد لا تبدو بسيطة، لكن قبل الإجابة دعونا نبرهن على أن ذلك ليس مجرد فرضية، بل واقع أكدته سيرة أبرز نماذج النجوم الأطفال في هوليوود وفي كل العقود.

فأبرز طفلين من نجوم عهد السينما الصامتة في العشرينات يبني بيغي (1918 -) وجاكي كوغان (1914 - 1984) انتهت مهنتهما باكراً رغم كل الشهرة التي حققاها. بيغي كانت في الثالثة من عمرها عندما وقعت شركة سينشري فيلم كوربوريشن عقداً حصرياً معها لتظهر في 17 فيلماً عام 1921، ورغم استمرار نجاحها الكبير حتى عام 1925 حيث ظهرت في 11 فيلماً، غير أنها اكتفت بعمل واحد في العام التالي، وتركت التمثيل نهائياً عام 1939. أما كوغان الذي قدر له أن يقف وهو في الرابعة جنباً إلى جنب مع شارلي شابلن أحد عمالقة السينما في التاريخ في فيلم «متعة اليوم» ومن ثم أن يلعب الدور الرئيسي في فيلمه الطويل الأول «الصغير» 1921، ويصبح أعلى الممثلين أجراً في ذلك الوقت، ما لبثت شهرته أن انطفأت بمجرد تخطيه الثالثة عشرة من العمر، ولم تعد إليه ثانية رغم استمراره في التمثيل حتى آخر حياته. الأمر نفسه حدث مع النجوم الصغار: أرنست موريسون، جو كاب، ميكي دانيلز، ألين فارينا هوسكينز، ماري كورمان، جاكي كوندون، وبيغي كارتررايت الذين جمعتهم السلسلة الكوميديّة الشهيرة من أفلام المنتج هال روتش «عصابتنا» وأخرج روبرت ماغوين 88 فيلماً قصيراً منها بين عامي 1922 و 1929.

مع بداية السينما الناطقة برزت كوكبة من النجوم الأطفال لتؤكد القاعدة نفسها. فوجد أن ميتزي غرين (1920 - 1969) حققت حضوراً متميزاً من عام 1930 وحتى 1934 من خلال أدوارها في نحو 14 فيلماً، لتنتظر بعد ذلك 18 عاماً للظهور في بضعة أفلام أخرى. ولم يكن حظ زميلها جاي سيريل (1920 - 1990) بأفضل رغم ظهوره خلال خمس سنوات في أكثر من 25 فيلماً من أبرزها «توم سوير» 1930 و«سكيبى» 1931، جعلته أحد أكثر نجوم هوليوود الصغار شهرة، غير أنه لم يستطع بعد عودته من الحرب أن يجد مكاناً له في عالم السينما، ليكتفي بالظهور في بضعة أفلام كان آخرها عام 1948. ويبدو أن عدد الأفلام ليس بذي أهمية، فقط استطاع ديكي مور (1925-) أن يحظى بأكثر من مئة فيلم في الثلاثينات والأربعينات، لكن شهرته أخذت تتراجع إلى أن ترك التمثيل نهائياً عام 1952. الأمر نفسه تكرر مع نجمي سلسلة «عصابتنا» (التي أصبحت تسمى «الأوغاد الصغار» Little Rascals) كارل سويتزر (1927 - 1959) في دور «ألفا» وجورج ماكفارلند (1928 - 1993) في دور «سبانكي»، رغم عشرات الحلقات التي أنتجت منها في ذلك الوقت، فالأول كان بالكاد يظهر في حفنة من الأعمال كل عام إلى أن قتل في مشاجرة على دين مبالغ 50 دولار، والثاني انتهى كممثل عملياً مع آخر دور له في السلسلة. بل أن النجم الأشهر بين الأطفال الذكور في تلك المرحلة فريدي بارثولوميو (1924 - 1992) لم ينج من نفس المصير. فبعد النجاح الهائل الذي حققه في أداء دور ديفيد كوبرفيلد في فيلم بذات العنوان عام 1935 والذي

أحضرتة ميترى غولدن ماير من بريطانيا خصيصاً لأجله، انطلقت شهرته ليقف إلى جانب عدد من كبار نجوم السينما مثل دبلو سي فيلدرز وغريتا غاربو، بل أن اسمه سبق أسماء نجوم مثل سبنسر تراسي وليونيل باريمور ومالفين دوغلاس في ملصق فيلم «القادة الشجعان» 1937. لكن ما أن تجاوز مرحلة المراهقة حتى أخذ يفقد سحره الطبيعي وبالتوازي شعبيته، وكان آخر فيلم يظهر فيه عام 1951.

حتى شيرلي تيمبل (1928 -) التي يعدها الكثيرون أعظم ممثلة طفلة في تاريخ السينما لم تكن استثناء. إذ كانت في السادسة من عمرها عندما لفتت الأنظار إليها في فيلم «قف وأهتف» 1934، لتنهال عليها الأدوار الرئيسية تبعاً وتجعل منها خلال أشهر نجمة ذائعة الصيت، ترفع من معنويات الشعب الأمريكي أثناء الأزمة الاقتصادية، وتحول دون انهيار فوكس للقرن العشرين، فتقرر الأكاديمية تتويجها بجائزة أوسكار خاصة كتعبير عن «التقدير العظيم على مساهمتها الرائعة في السينما الترفيهية خلال عام 1934» الذي قدمت فيه 8 أفلام. ولم تمض فترة قصيرة إلا وتحولت تيمبل إلى ظاهرة بكل معنى الكلمة، فالأمهات يطلقن أسماءها على فتياتهن اللواتي أجبرن على أن يلبسن فساتينها ومعاطفها وجواربها ويجدln شعرهن على طريقتها ويلعبن بألعابها ويشربن نفس الحليب الذي تشربه ويأكلن ذات الطعام، لدرجة أن قامت صناعات كاملة حولها كي تستجيب لكل هذه المتطلبات، وقد أشار مؤتمر الحلاقين وخبراء التجميل عام 1939 إلى أن صالونات التجميل تزايد انتشارها في البلاد بفضل تيمبل،

التي بقيت حتى نهاية الثلاثينات نجمة شباك التذاكر رقم واحد متفوقة حتى على نجم بحجم كلارك غيبل، وتشير بعض المصادر أنه كان يصلها ما يقارب 16000 رسالة شهرياً، وحصلت في أحد أعياد ميلادها على 167 ألف هدية من المعجبين في كافة أنحاء العالم. وعلى الرغم من كل ذلك أخذ «الطلب» يتراجع عليها تدريجياً ما أن كبرت، وانتهت حياتها في السينما وهي في 21 من عمرها فحسب.

وسنجد أن العديد من أبرز النجوم الأطفال في كل العقود اللاحقة واجهوا المصير نفسه. في الأربعينات يظهر بوبي دريسكول (1939 - 1968) الذي أدى مع ديزني أفضل أدواره في أفلام كبيرة مثل «أغنية الجنوب» 1946 و«عزيز جداً على قلبي» 1948 و «النافذة» 1949 (حاز عنه جائزة أوسكار خاصة) و«جزيرة الكنز» 1950، ليقدم آخر مساهمة له عام 1953 مؤدياً صوت بيتر بان في فيلم تحريك بذات العنوان. أما تومي ريتنغ (1941-1996) فتجربته كانت أقصر من ذلك في الخمسينات، فبين ظهوره الأول على الشاشة في فيلم إيليا كازان «رعب في الشوارع» 1950 واللحظة التي أدارت له هذه الشاشة ظهرها سبع سنوات لا غير، مثل خلالها في نحو 18 فيلماً من أبرزها الفيلم الشهير «الخمس آلاف أصعب للدكتور تي» 1953، كما أدى الدور الرئيسي في 103 حلقات من المسلسل التلفزيوني «ليسي» 1954 - 1957، ليعمل بعد ذلك بحاراً ومزارعاً!

وتقدم لنا الستينات مارك ليستر (1958 -) الفتى الصغير في فيلم تروفو «فهرنهايت 451» 1966، والذي حقق نجوميته إثر أدائه المميز لدور أوليفر تويست في الفيلم الحائز

خمس جوائز أوسكار «أوليفر» 1968، غير أنه لم يستطع المضي بعيداً واختفى تماماً عن الأضواء بعد عام 1973، ليعود فيظهر في دورين بسيطين عام 1978 قبل أن يتقاعد نهائياً من هذه المهنة. في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات كان غاري كوليومان (1968 -) النجم الطفل الأكبر أجراً والأكثر شهرة بين أقرانه بعد النجاح الذي حققه في المسلسل التلفزيوني Diffrent Strokes لكن ذلك أيضاً لم يساعده على الاستمرار، مما أضطره لاحقاً للعمل بأجر 7 دولارات في الساعة.

من هذا العرض السريع لمصائر بعض أبرز النجوم الأطفال في تاريخ هوليوود منذ بداياتها وحتى وقت قريب يمكننا أن نستنتج أننا لسنا إزاء حالات استثنائية تتعلق بأسباب ذاتية تخص هذا الممثل أو ذلك، وإنما نواجه ظاهرة شديدة الارتباط بنظام الإنتاج السينمائي في هوليوود وشروطه الذي على الرغم من جميع التغييرات والتطورات التي طرأت عليه لم يتوقف عن إفرازها. فما هو جوهر هذه الظاهرة؟ في الواقع إننا لا نستطيع أن نفهمها إلا ضمن إطار أوسع يربطها بظاهرة نظام النجوم عموماً، وهذه الأخيرة كما يشير إدغار موران «لا تحمل أي قسط من الأصالة، بل ولا تحمل في الظاهر أي قسط من الضرورة. فما من شيء في طبيعة السينما التقنية والجمالية كان من شأنه أن يدعو إلى ظهور النجم فوراً... لأن بوسع السينما تجاهل الممثل وتجاهل أدائه وحضوره نفسه واستبداله بالهواة...»، غير أن وجود النجم بما يشكله من عنصر جذب أساسي للمشاهدين كان ضرورياً لعملية الإنتاج - التوزيع السينمائي

لما يؤمنه من إيرادات لشباك التذاكر، لذلك لم يكن من الصعب التخلي عن الممثلين الصغار مهما بلغت موهبتهم ونجوميتهم ولفظهم خارج اللعبة عندما فقد الجمهور اهتمامه بهم وانجذابه إليهم لاحقاً. الأمر الذي يحدث نتيجة التغييرات الفيزيولوجية الطبيعية التي تطرأ على هؤلاء الأطفال وتجعلهم يفقدون ملامحهم وأصواتهم وطريقة لباسهم وعفوية أدائهم، أي تلك الخصائص بالذات التي أهتم الجمهور بها وانجذب إليها سابقاً، فانطباع كل ذلك في ذاكرة ووجدان المشاهدين لفترة من الزمن، يجعل من الصعوبة بمكان عليهم أن يتقبلوا الممثل الطفل عندما لا يعود طفلاً ليطل عليهم بشخصية جديدة لم يألّفوها. دون أن ننسى أن العمر لا يتقدم بالنجوم الأطفال وحدهم، بل وكذلك بمشاهديهم من الأطفال الذين يأخذون بالبحث عن أنماط ونماذج أخرى من النجوم. أي أن على النجم الطفل أن يبدأ حياته المهنية من الصفر بمجرد تخطيه عتبات الطفولة والمراهقة، وهو ما يفشل الكثيرون في تحقيقه مادام أن لا أحد يساعدهم على ذلك. كما أن طبيعة الحياة التي يضطر إلى عيشها هؤلاء النجوم الصغار في طفولتهم كثيراً ما تترك في نفوسهم ندبات مأساوية لا يستطيعون التخلص منها على الإطلاق وهو ما سنتطرق له.

وداعاً للطفولة... أهلاً بالموت:

قد يحسد الكثيرون النجوم على حياتهم لما فيها من بذخ ورفاهية وما تقدمه لهم من

شهرة ومجد، لكن لكل ذلك كما هو معروف ضريته، وفي حالة النجوم الأطفال هذه الضريبة أكبر مما يمكن أن نتصور بكثير. فهي تبدأ من الاستغلال المادي والعاطفي مروراً بشتى الضغوط النفسية ولا تنتهي عند العزلة الكاملة عن أبناء جيلهم.

في بدايات هوليوود ولفترة طويلة لاحقة كان معظم الممثلين الأطفال يأتون إلى السينما من العائلات الفقيرة لما يمكن أن تحققه لهم من قفزة نوعية على مستوى المعيشة، ومن هنا يمكننا أن نفهم الدور الفاعل الذي لعبته أسرهم في هذا الإطار سلباً أو إيجاباً، ونادراً ما كان أبناء العائلات الميسورة يزجون بأطفالهم في هذه المهنة. وبالفعل استطاع النجوم الأطفال تغيير أوضاع أسرهم بصورة جذرية، وفي بعض الأحيان على حسابهم الشخصي. فعندما طالب جاكي كوغان عام 1935 والديه بالمبالغ التي جمعها أثناء طفولته والتي تصل إلى 4 ملايين دولار رفضا إعادتها إليه، مما أضطره إلى دفع القضية إلى المحكمة غير أنه لم يحصل منهما على أكثر من 126 ألف دولار. الأمر ذاته حدث مع بيبي بيغي، التي سيطر والدها على جل ما جنته، وعاشت حتى آخر حياتها وهي بالكاد قادرة على تغطية نفقاتها. من جهة أخرى لفت صراع كوغان مع والديه الأنظار إلى هذه المشكلة، وأدى في نهاية الأمر إلى إقرار قانون لحماية أجور الممثلين الأطفال عرف لاحقاً بـ «قانون كوغان». لكن للأسف لم يستطع هذا القانون وبعد نصف قرن على صدوره أن يحول دون تبيد عائلة كوليمان لثوته المقدره بـ 18 مليون دولار. كما لم يخفف ذلك من حجم الضغوط التي يواجهها الممثلون الأطفال

من قبل أسرهم، التي لا تكف عن مطالبتهم ببذل أقصى طاقاتهم بغية إرضاء نزواتها ومتطلباتها من خلال الاستمرار بضح الأموال لها، وتصبح ثروة النجم الطفل بحد ذاتها مادة لمشاحنات وخصومات لا تنتهي بين الوالدين قد تصل إلى الطلاق، وهو ما دفع أشهر النجوم الأطفال في التسعينات وأكثرهم أجراً في التاريخ ماكولي كولكين (وصلت ثروته إلى أكثر من 50 مليون دولار) إلى التوقف عن التمثيل حوالي 8 سنوات بدءاً من عام 1994. يلخص الممثل جاك وايلد (1952 -) الذي رشح لأوسكار أفضل ممثل ثانوي عن دوره في فيلم «أوليفر» 1968 هذه الوضعية قائلاً: «إنه أمر صعب جداً، فقد كنت مجرد طفل من الطبقة العاملة، لكنني أصبحت مليونيراً ولم أتجاوز السابعة عشرة. فتبدأ بالإدراك أنك مسؤول عن وظيفة كل شخص حولك...». الأمر ذاته دفع جي نورث (1951 -) أحد أشهر النجوم الأطفال في بداية الستينات إلى الاعتراف لاحقاً أن عمله في المسلسل التلفزيوني «Dennis the Menace» (59- 63) كان بالنسبة له كابوساً من الوحدة والإساءة الجسدية والنفسية من قبل عمه وعمته الأوصياء عليه.

في حالات أخرى كان هذا النوع من الاستغلال المادي يمارس من قبل استوديوهات الإنتاج نفسها، كما حدث مع جاي سيريل الذي رغم الشهرة الواسعة التي حققها لم يكن يجني أكثر من 4000 دولار في العام. لكن بالطبع لا يمكن حصر أنواع الاستغلال التي يتعرض لها هؤلاء النجوم عند هذا المستوى. فآلية الإنتاج نفسها تفرض عليهم ضغوطاً وقيوداً لا نهاية لها. تبدأ من المخاوف في عدم الحصول على فرصة جديدة للعمل، والاضطرار أحياناً

للوقوف في طابور طويل من مئات وربما آلاف الممثلين لتقديم تجربة أداء. فالممثلة كيرستين دنست تم اختيارها من بين 5000 طفلة لدورها في فيلم «لقاء مع مصاص الدماء»، بينما يعود نجاح تومي ريتينغ في الحصول على دور البطولة في المسلسل التلفزيوني «ليسي» إلى الكلب الذي حمل الاسم نفسه، فبعد أن انتقته اللجنة إلى جانب طفلين آخرين، قررت ترك الكلب ليقوم باختيار الفائز بينهم، وهو ما حدث فعلاً، فبعد أن اصطف الثلاثة أمام الكلب تم إطلاقه ليتوجه دون تردد نحو ريتينغ ويتمسح فيه معلناً فوزه. ولعل الوثيقة السينمائية الأبرز التي تصور بعمق ما تكابده العائلات الفقيرة من آلام في سبيل الزج بأطفالهم في عالم السينما وما يترتب على ذلك من إمتهان للإنسان تأتي من خارج هوليوود على يد المبدع الإيطالي فيسكونتي في فيلمه «Bellissima» 1951. معاناة الممثلين الأطفال لا تتوقف عند هذا الحد لتستمر من داخل العمل السينمائي حيناً ومن خارجه حيناً آخر. فنلاحظ على سبيل المثال أن مجموعة من أبرز أفلام الرعب التي أنتجت منذ بداية السبعينات ارتبطت بصورة وثيقة بهم: ليندا بليز كانت في 14 من عمرها عندما ظهرت في فيلم وليام فريدكن الشهير «طارد الأشباح» 1973، وبدأت علاقة كوري فيلدمان مع سلسلة أفلام «الجمعة 13» 1980 وهو في التاسعة، بينما أدت هيذر أورورك أول أدوارها في سلسلة Poltergeist 1982 وهي في السابعة من عمرها وقبل أن ينتهي تصوير الجزء الثالث فارقت الحياة عام 1988 نتيجة مرض ولادي، أما ميكو هيوز فلم يكن يتعدى الثالثة عندما مثل في «مقبرة الحيوانات» 1989.

كما أن ما يحيط بعملية الإنتاج من المواعيد الصارمة والأوقات الطويلة للتصوير وطبيعة العلاقات الناشئة حول الممثلين الأطفال، كل ذلك يجعلهم - كما يؤكد الممثل تريسي غولد من خلال تجربته الخاصة - يعيشون مخاوف وتولد لديهم متطلبات لا تنسجم مع أعمارهم، مما يعزلهم عن أبناء جيلهم بل وعن طفولتهم نفسها ويؤدي إلى انهيار الكثيرين منهم. فالممثلة المعروفة درو باريمور (1975 -) والتي اشتهرت بعد ظهورها في فيلم سبيلبرغ «إي تي» 1982 كانت في التاسعة عندما بدأت شرب الكحول وتعاطي المخدرات، لتدخل وهي في الـ 13 من عمرها فقط مركز لإعادة التأهيل.

لكن الانهيارات الكبيرة غالباً ما تحدث لاحقاً عندما تتوج هذه المسيرة من الضغوط والقيود والاستغلال والعزلة بالنبذ الكامل والخسارة المطلقة للأجور الكبيرة وهتافات المشاهدين وملاحقات الصحفيين، عندما يخسر النجوم الأطفال كل ما كانوا يمتلكونه المجد والمال والشهرة. فنجد عدداً كبيراً منهم أدمن في مرحلة ما من حياته على المخدرات مثل بوبي دريسكول وسكوتي بيكيت وتومي ريتنغ ومارك ليستر وباتي دوك وكوري فيلدمان وليندا بليز وغيرهم وغيرهم. حتى تبدو المخدرات كما يؤكد أحد الباحثين متوفرة دائماً وفي منتهى السهولة داخل هوليوود، فالاستوديوهات تخلق الضغوط ومن ثم تسعى للتخفيف عنها بتساهلها وتغاضيها عن تعاطي المخدرات بين جدرانها.

وقد حدث أن اتخذت هذه الانهيارات صورة جماعية، فالممثلون الأطفال الثلاث

الذين لعبوا الأدوار الأساسية في المسلسل التلفزيوني «Diff'rent Strokes» 1978 - 1986، جميعهم خرقوا القانون وتم إيقافهم غير مرة لاحقاً، كما حاول غاري كوليمان الانتحار مرتين، وتورط تود بريدجز بالمخدرات التي أنهت حياة دانا بلاتو عام 1999 بجرعة زائدة منها وهي في 34 من عمرها. ليصبح أسم المسلسل مصطلحاً يدل على ظاهرة الممثلين الأطفال الذين يفشلون في متابعة حياتهم بصورة طبيعية ومنتزعة بعد انتهاء حياتهم المهنية. ويرى ديفيد برنديل في هذا السياق «أن القمص حول نجوم سابقين كانوا ذات يوم معبودين من قبل العالم، وهم غارقون بالكحول في الوقت الحاضر ويعيشون على الصدقات أضحت من الفلكلور الهوليوودي»، مؤكداً أن لدى هوليوود النسبة الأعلى من حالات الانتحار بين كافة القطاعات الصناعية في أمريكا رغم عدم وجود إحصائيات دقيقة بهذا الخصوص، الأمر الذي يعزو جون دبليو كونز أسبابه إلى المعاملة التعسفية التي يتلقاها الممثلون على يد الوكلاء والمدراء التنفيذيين للاستوديوهات، بينما يركز كينيث انغير على الدوافع الذاتية التي تقف خلفه، إذ يبدو الانتحار من وجهة نظره «أفضل من الشفاء البطيء» بالنسبة لأولئك الذين لم يستطيعوا تقبل التغييرات التي طرأت على حياتهم وأفقدتهم سحرهم وجمالهم وأخرجتهم من دائرة النجومية، و« بدت خسارة الجمهور ورسائل المعجبين والاحترام خسارة لأنفسهم».

من كل ذلك نستنتج أن النهاية المساوية التي وضعت حداً لحياة دانا بلاتو لا تمثل

حالة عابرة، وبالفعل سبقها إليها عدد من أبرز النجوم الأطفال في هوليوود. تأتي في مقدمة هؤلاء الممثلة الكبيرة جودي غارلند (1922 - 1969) التي سطعت شهرتها بعد أدائها الملفت لدور دوروثي في الفيلم الذي سيصبح من كلاسيكات السينما الأمريكية «ساحر أوز» 1939، وحازت عنه جائزة أوسكار خاصة. لكن أثناء تصوير هذا الفيلم تحديداً بدأت علاقتها مع الكحول والمخدرات. وتشير موسوعة كاتز إلى أنها «...كانت لا تزال مراهقة عندما ابتليت بمشاكل الوزن. وفي محاولة لإيقاف قابليتها للسمنة أخضعها الأستوديو لحمية صارمة... في نفس الوقت بدأ الإرهاق نتيجة العمل يؤثر على جملتها العصبية، ولم يمض بعض الوقت حتى أصبحت تعيش على أقراص الدواء. أقراص كي تنام وأقراص كي تبقيها يقظة وأقراص كي تتراجع شهيتها. وما أن أصبحت في الـ21 حتى كانت تراجع العيادة النفسية بصورة منتظمة...». لكن ذلك بالتأكيد لم ينفعها إذ أدمنت لاحقاً على الكحول والمخدرات وأصيبت غير مرة بالاكئاب والانهيارات العصبية، وفي بداية الخمسينات حاولت الانتحار لأول مرة وتبعتها مرات كثيرة، كما تورطت في الكثير من الدعاوى القضائية وتزوجت خلال حياتها القصيرة أربع مرات، إلى أن وجدت ميتة نتيجة جرعة زائدة من المخدرات في حمام داخل شقتها اللندنية وهي في 47 من عمرها. بوبي دريسكول نموذج آخر عن تراجيديا النجوم الأطفال، فالطفل الذي وقف أمام الكاميرا لأول مرة وهو في الرابعة، ونجح في تقديم العديد من الأدوار الهامة التي نوهنا إليها سابقاً، ما أن انتهت مسيرته السينمائية عام 1958

حتى تورط مع عصابات الشوارع ودخل السجن أكثر من مرة، إلى أن وجد بعد ذلك بعشر سنوات ميتاً بـ «جرعة زائدة»، ولم يتم التعرف على جثته إلا بعد انقضاء نحو عامين على وفاته. في نفس العام ولذات الأسباب وجد ميتاً في شقته كذلك سكوتي بيكيت (1929 - 1968) أحد أشهر النجوم الأطفال في نهاية الثلاثينات والأربعينات، الذي برز اسمه في عدد من الأعمال المميزة مثل «ماري انطوانيت» 1938 و«زوجتي المفضلة» 1940 و «السماء تستطيع الانتظار» 1943، لتنتهي حياته في السينما مبكراً كالكثيرين عام 1956.

الناجون منهم... أين أصبحوا؟

«ثمة الكثيرون من النجوم الأطفال يعيشون حياة طبيعية وسعيدة» هذا ما تؤكدته جول راين مؤلفة كتاب «النجوم الأطفال السابقون: قصة أقل المطلوبين في أمريكا»، وهذا التأكيد لا شك أنه صحيح، ولا يمكن لأحد تجاهله إذا ما أراد النظر إلى الصورة بشمولية وموضوعية. بعض هؤلاء استطاع أن يجد لنفسه مكاناً في عالم السينما بعيداً عن التمثيل كما فعلت أوسبورن التي عملت نحو عشرين عاماً كمشرفة على الملابس في فوكس للقرن العشرين ابتداء من عام 1954. وتحول روبيرت بيريش (1916 - 1995) إلى الإخراج بعد أن ظهر في خمسة أفلام للمخرج جون فورد خلال الأعوام (1928 - 1933) أما بيبي بيغي فقد اتجهت إلى الكتابة باسم مستعار مستفيدة من تاريخها وتجربتها

الشخصية، فألفت كتاباً عن حياة جاي كوغان، وآخر بعنوان «أطفال هوليوود»، وفي عام 1996 نشرت كتاباً عن سيرتها الذاتية بعنوان «كل ما جرى لبيبي بيغي». وهو ما فعله كذلك ديكي مور بالإضافة إلى عمله في تدريس التمثيل والإخراج التلفزيوني، فنشر عم 1984 كتابه «تألق تألق أيها النجم الصغير» الذي يتحدث فيه عن مخاطر نجومية الأطفال من خلال تجربته الشخصية. رونالد سينكلير (1924 - 1992) الذي عرف في طفولته بإسم را هولدا أصبح بدءاً من عام 1953 مونتيراً. آخرون استمروا في مهنتهم وإن يكن كممثلين ثانويين، فعاد جاي سيريل في الستينات ليظهر على هامش العديد من المسلسلات التلفزيونية الكوميدية ومسلسلات الويسترن، وكذلك فعل كوغان الذي كان يطل على المشاهدين من خلال بعض الأعمال المتواضعة بين الفينة والأخرى.

وما يلفت النظر حقاً أن العديد من الممثلين الأطفال الذين لم يحققوا أي شهرة في سن مبكرة، نجحوا لاحقاً في ذلك وأصبحوا من الأسماء الكبيرة في عالم السينما مثل لوريتا يونغ (1913 - 2000) وناتالي وود (1938 - 1981) ورون هوارد (1954 -) وذلك على الرغم من أن يونغ و وود مثلتا لأول مرة وهما في الرابعة، وقد ظهرت الأخيرة في أكثر من 20 عملاً قبل أن تتجاوز الـ 16 من عمرها.

غير أن الأكثر حظاً من النجوم الأطفال هم بالتأكيد أولئك الذين يرفضون التخلي عن عرش النجومية، ويستمرون في الجلوس عليه طيلة حياتهم. من أوائل هؤلاء جاي

كوبر (1922 -) الذي بدأ التمثيل وهو في الثالثة من عمره، ولفت الأنظار إليه من خلال حضوره المميز في 15 فيلماً قصيراً من سلسلة هال روش «عصابتنا»، فقررت بارامونت بيكتشرز أن تمنحه دور سكيبي في فيلم حمل العنوان نفسه، ليرشح عنه إلى جائزة الأوسكار عام (1930 - 1931) وكان أول ممثل طفل ينال هذا الامتياز. بعد ذلك وقعت ميترو غولدين ماير عقداً معه، ليتقاسم مع الممثل واليس بيري بطولة أفلامها لخمس سنوات متتالية. في أواخر الثلاثينات ومع تراجع نوعية العروض المقدمة له اضطر للقبول بأي منها. غير أنه في نفس الوقت بدأ يعيد النظر في مسيرته، ليقرر بعد الحرب الانطلاق بها مجدداً من نقطة الصفر، وهذه المرة من على خشبة البرودوي وشاشة التلفزيون، وبالفعل استطاع تحقيق النجاح في عدد من المسلسلات الكوميديّة التلفزيونية في الخمسينات، وابتداء من عام 1972 قدم نفسه كمخرج سينمائي.

ميكي روني (1920 -) حقق هو الآخر نجومية مبكرة بعد أن ظهر في أكثر من 50 فيلماً كوميدياً قصيراً باسم ميكي ماغواير بدءاً من عام 1927، تغير مع بداية ظهوره في الأفلام الطويلة إلى ميكي روني عام 1932. عد بعض النقاد أداءه في فيلم «حلم ليلة صيف» 1935 من أعظم ما قدمه الممثلون الأطفال على الشاشة في تاريخ السينما، غير أن نقطة التحول في حياته أحدثها تقديمه لشخصية آندي هاردي في فيلم «قضية عائلية» 1937 التي حققت من النجاح ما جعل ظهورها يتكرر في الأفلام لأكثر من 15 مرة خلال السنوات العشرين اللاحقة، ليرتبط اسمها ارتباطاً وثيقاً باسم روني.

غير أن نجاحاته لم تقتصر عند ذلك فقد قدم نفسه بقوة في فيلم «بلدة الفتيان» 1938، بالإضافة لمجموعة من الأفلام الموسيقية - الاستعراضية إلى جانب جودي غارلند، كل ذلك جعل الأكاديمية تمنحه عام 1938 جائزة أوسكار خاصة على إنجازاته ومساهمته «في تجسيد روح الشباب على الشاشة»، ليصبح مع نهاية الثلاثينات أحد أكثر النجوم جاذبية وشعبية في أمريكا. ورغم بعض الانتكاسات التي واجهها روني في حياته لاحقاً وخاصة في الأربعينات غير أنه بقي أحد أبرز نجوم هوليوود، ومثل في نحو 180 فيلماً، ورشح لجائزة الأوسكار عن أدواره أربع مرات إلى أن قررت الأكاديمية تتويج مسيرته بجائزة خاصة عن مجمل أعماله عام 1982 بعد انقضاء أربعة عقود ونيف عن أول جائزة تمنحها له.

إلى هؤلاء الممثلين الذين عرفوا النجومية باكراً وتمسكوا بها طوال حياتهم يمكننا أن نضيف رودي ماكديويل (1928 - 1998) ودين ستوكويل (1936 -)، بالإضافة إلى عدد من النجوم المعاصرين مثل درو باريمور وأليسا ميلانو وبروك شيلدنز، أما أبرز هؤلاء اليوم فلاشك أنها جودي فوستر (1962 -) التي أتت شهرتها من أدائها المتميز لدور عاهرة في فيلم سكورسيزي «سائق التاكسي» 1976 الذي رشحت عنه لأوسكار أفضل ممثلة ثانوية. لتعود وتفرض نفسها كممثلة من الطراز الرفيع في أفلام مثل «المتهمة» 1988 و«صمت الحملان» 1991 وتنال عنهما أوسكار أفضل ممثلة ومن ثم ترشح للجائزة نفسها عن دورها في «نيل» 1994.

حمى النجومية مستمرة:

رغم أن السيرة الذاتية لمعظم النجوم الأطفال كانت حافلة بالآلام والمآسي، غير أن ذلك لم يقلل من اندفاع آلاف العائلات لحشر أبناءهم في مهنة التمثيل، فالإغراء كبير، ولاشك أن الدخل الذي يمكن أن تضمنه هذه المهنة للأطفال فيما لو نجحوا وأصبحوا نجوماً لا يمكن أن يجاريه أي دخل في أي مهنة أخرى. لكن كما في السابق المجازفة تبقى كبيرة، إذ ثمة ثمن باهظ قد يضطر إلى دفعه أولئك الذين يقررون أو يقرر أهلهم الزج بهم في هذه المهنة باكراً، وكما رأينا هذا الثمن دفعه عدد غير قليل من أبرز نجوم هوليوود الصغار طيلة تاريخها. من جهة أخرى توجد دائماً فرصة للخروج من هذه المجازفة بأقل الخسائر الممكنة.

يتضح هذا التناقض في الفيلم التسجيلي «النجوم الأطفال: عن قصصهم» الذي أخرجه الممثلة الطفلة سابقاً ماليسيا غيلبرت، إذ تشير إلى أنها عند سؤال هؤلاء النجوم المتقاعدین فيما إذا كانوا يرغبون أن يمارس أولادهم هذا النوع من العمل كانوا يجيبون بالسلب المطلق، لكن عند سؤالهم هل كانوا سيتجهون إلى التمثيل مبكراً فيما لو قدر لهم أن يبدؤوا حياتهم مجدداً، كان كل واحد منهم يجيب دون تردد «بالطبع سأفعل».

بعض هؤلاء وجد أن من واجبه تقديم خبرته وتجربته الخاصة للأطفال الممثلين الجدد، كما فعل الممثل بول بيترسون الذي قرر في البداية تأليف كتاب مستوحى من

حياته في السينما، لكن قبل أن يشرع في تنفيذ مشروعه أطلق روستي هامر الممثل الطفل سابقاً الرصاص على نفسه، فتخلى بيترسون عن فكرة الكتاب وأسس مجموعة لحماية ودعم الممثلين الأطفال تسمى «أماينر كونسيدريشن»، مهمتها التكلم بصورة علنية عن متطلبات وحقوق الأطفال في هوليوود، الأمر الذي يرى أنه في غاية الأهمية مادام لا يوجد في 37 ولاية قانون عمل خاص بالأطفال العاملين في الحقل الفني، مؤكداً في ذات السياق أن على الممثلين الأطفال ألا يفقدوا الاهتمام بمتابعة دراستهم، والحفاظ على حياتهم الخاصة خارج الصناعة السينمائية، واللجوء إلى الخبراء في اتحادات الممثلين داخل هوليوود عند ظهور أي مؤشرات سلبية، مما يجنبهم الكثير من المآسي التي عايشها أسلافهم.

ولا شك أن الاهتمام المتزايد بمشاكل الممثلين الأطفال أصبح ملموساً في السنوات الأخيرة، فنجد انعكاساته في عدد الأفلام التسجيلية التي أنتجت عنهم مثل «النجوم الأطفال: عن قصصهم» 2000 و«أين هم الآن: النجوم الأطفال السابقون» 2000 و«النجوم الأطفال: آنذاك والآن» 2003. كما أن عدداً كبيراً من هؤلاء النجوم الذين ظهروا في الثمانينات وبداية التسعينات لا زالوا يعملون في السينما مثل ريكي شرودر وكوري فيلدمان وفريد سافاج وأنا باكوين وميكي هيوز وديفيد غالهير، مما يعد بكل تأكيد مؤشراً إيجابياً، وخاصة أن بعضهم أصبحوا حقاً من النجوم المعاصرين في هوليوود مثل كريستينا ريتشي وكيرستين دانست وإيليا وود وناتالي بورتمان. كما أطلقت منذ

منتصف العقد الماضي مجموعة جديدة من النجوم الأطفال مثل هالي جول أوسمنت وجينا مالون وجوستن تايلر بيرفيلد والشقيقتان ماري كيت وأشلي أولسن وكيثلن واتشيز وهالي هيرتش، ومؤخراً دانييل ريدكليف وداكوتا فانيغ وكولي سبروس، أما إلى أي مدى سوف يمضون في نجوميتهم وأي ثمن قد يدفعون لقاءها، فالمستقبل وحده لديه الإجابة.

مجلة «الحياة السينمائية» السورية 2005.

هكذا تكلم سبيلبرغ هل يمكن للفيلم أن يتجاوز مخرجه؟

العديد من النقاد يرون أن أي عمل فني لا يعود ملكاً لمبدعه بعد إنجازه من ناحية التأويل والتفسير والإدراك وإنما ملكاً للمتلقي وحده. لكن من الواضح عدم اتفاق كثير من المبدعين مع هذا التوجه، مما يجعلهم يسترسلون في كل مناسبة بتقديم قراءاتهم الخاصة لأعمالهم، بل أن العديد من النقاد والصحفيين يصرون على البحث عن مثل هذه القراءات اعتقاداً منهم أن من دونها سوف تبقى القراءة منقوصة وبعيدة عن الموضوعية. عموماً تبدو المقارنة بين العمل الفني وقراءة مبدعه له مثيرة، فهي قد تكشف بالفعل عن جوانب كامنة فيه لم يتم كشفها مسبقاً، وقد تبين مدى عجز الفنان عن التعبير عما يرغب، لكننا مع فيلم «ميونخ» تظهر هذه المقارنة أشياء أخرى.

الفيلم كما أصبح معروفاً يتحدث عن عمليات الاغتيال التي نفذتها الموساد ضد القادة الفلسطينيين المتورطين في عملية ميونخ التي قتل نتيجتها 11 لاعباً أولمبياً إسرائيلياً في دورة الألعاب الأولمبية عام 1975. ولاشك أن للفيلم أهمية استثنائية كونه أحد الأفلام القليلة في السينما الأمريكية التي تطرقت لقضية الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، وربما

الأول الذي يقف وراءه مخرج بقامة ستيفن سبيلبرغ، الذي قدم سابقاً فيلماً ملحمياً مميّزاً بعنوان «لائحة شندلر» حول الإبادة الجماعية التي مارسها النازيون ضد اليهود أبان الحرب العالمية الثانية. بالإضافة إلى ذلك لم تزل الموضوعات التي يتطرق الفيلم إليها ماثلة أمامنا في الواقع بعد أكثر من أربعة عقود على عملية ميونخ، فلم يتخل قسم من الفلسطينيين عن قتل المدنيين الإسرائيليين باسم المقاومة ولم تتوقف إسرائيل عن قتلها اليومي للفلسطينيين وممارسة الاغتيالات المنظمة للقيادات الفلسطينية. ومنذ بداية عرضه شكل الفيلم مادة دسمة لكتابات النقاد والصحفيين سواء في إسرائيل والولايات المتحدة أو في العالم العربي، والتي أكدت في مجملها أننا أمام فيلم إشكالي تنوعت وتعددت قراءاته بين من وجده معادياً لإسرائيل ومن رأى فيه عداء صريحاً للفلسطينيين وثالث أكد على موضوعية طرحه كرسالة سلام تنبذ العنف المتبادل بين الطرفين.

وعززت هذا التشظي في الآراء التصريحات الأولية التي أطلقها سبيلبرغ نفسه حول الفيلم وخاصة في الحوار الذي أجرته معه مجلة التايم أواخر العام 2005، إذ أعلن فيه أن «في خضم كل هذا العناد والتصلب السياسي لابد أن يكون هناك دعاة وصلاة للسلام لأن العدو الأكبر ليس الفلسطينيين ولا الإسرائيليين بل أن العدو الأكبر للمنطقة هو العناد السياسي» مؤكداً أن «الانتقام المتبادل لا يحل أي شيء».

فيلم ضد إسرائيل:

وكان يمكن أن يستمر السجال طويلاً لولا أن تكلم سبيلبرغ مطولاً في حوار أجرته معه صحيفة أيدعوت أحرنوت مفسراً كل القضايا الخلافية التي أثارها الفيلم كي لا يدع مجالاً للشك والتأويل فيما أراد قوله من خلال هذا الفيلم. ولعل مرد ذلك الهجمة الشرسة التي تعرض لها في الصحافة الإسرائيلية والنقد اللاذع الذي وصل إلى حد اتهامه بالعداء لإسرائيل، فلم يتوان الرئيس السابق لجهاز الموساد شاباتي شافيت عن وصفه بالخيانة، كما صرحت ميمي فانغر زوجة أحد ضحايا ميونخ أن مع وجود «يهود مثل سبيلبرغ وكوشنر (كاتب السيناريو) لن نحتاج إلى أعداء». الأمر الذي أثار دهشة سبيلبرغ إلى حد الصدمة، وفاق تصوره وفقاً للحوار المذكور - أن يخطر في بال أي إسرائيلي أن يقدم كتاباً أو عرضاً تلفزيونياً أو فيلماً يتناقض وإيمانه العميق بدولة إسرائيل، دون أن يضع أحد بعين الاعتبار كونه يهودياً حتى العظم وموال لإسرائيل. ويعيد سبيلبرغ هذا الموقف السلبي من الفيلم إلى إحساس عميق بانعدام الأمن في «بعض أجزاء العالم اليهودي» وسيطرت الشعور «أن إسرائيل تهاجم بصورة دائمة وأنها عرضة للمعايير المزدوجة»، ورغم أنه يشاركهم هذه المخاوف لكنه يعتقد أن بعض الأشخاص في المجتمع اليهودي يشعرون بأن إسرائيل ضعيفة جداً مما يثير لديهم ردة فعل هستيرية على أي نقد يوجه لها، ويرى أن هؤلاء المتطرفين اليمينيين يعتقدون أن أي شخص يثير أسئلة من ذلك النوع الذي طرحه الفيلم يضعف إسرائيل، وأي نقاش

حول سياسة إسرائيل هو بمثابة هجوم على استقلاليتها.

فما الذي أثار حفيظة الصحافة الإسرائيلية إلى هذا الدرجة؟ وكيف استطاع سيبيلبرغ التنصل من الاتهامات التي جوبه بها في هذا الحوار؟ وإلى أي مدى تبدو إجاباته منسجمة مع ما شاهدناه وتلمسناه في «ميونخ»؟.

بين أمريكا وإسرائيل:

سواء في إسرائيل أو الولايات المتحدة توقف النقاد عند المشهد الأخير من الفيلم حيث تظهر الشخصية الرئيسية أفنر وفي الخلفية تبدو منهاتن والبرجان التوأمان. انطلاقاً منه قرر بعضهم أن الفيلم يتحدث عن أمريكا بوش، التي باسم الحرب على الإرهاب أخذت تفقد مناعتها الأخلاقية وقدرتها على مساءلة نفسها. آخرون وجدوا فيه ربطاً بين دائرة العنف المشتعل على الساحة الفلسطينية - الإسرائيلية وأحداث 11 سبتمبر. لكن سيبيلبرغ يرفض هذا النوع من التفسيرات الأكثر منطقية للمشهد، مؤكداً على مقارنة من نوع آخر يقيمها بين الولايات المتحدة وإسرائيل تقول «أن الوقت قد حان كي تواجه أمريكا لسوء الحظ الخيارات الصعبة التي تتعامل إسرائيل معها منذ سنوات». أن يصل أي ناقد مهما شط به الخيال وتعمق في التحليل إلى هكذا استنتاج أمر مستبعد على الأغلب، وهو من الغرابة لدرجة تمكننا ببساطة من أن نعزوه إلى شراسة الحملة التي شنت على الفيلم وتبريره بناء على ذلك لو لم يكن هذا التصريح

بمدلولاته السياسية أكبر وأخطر من أن يبرر. فهو إعلان واضح وصريح عن تأييد المخرج لإرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل منذ نشوئها وحتى اللحظة، ولجميع الأخطاء التي وقعت فيها السياسة الخارجية الأمريكية منذ 11 أيلول/سبتمبر وسقط نتيجتها آلاف الأبرياء.

التمائل الأخلاقي:

إحدى التهم الرئيسية التي استند إليها الهجوم على الفيلم تمثلت في أنه لم يميز بين الإرهابيين الفلسطينيين وعملاء الموساد فمائل أخلاقياً بين أفعالهم. والفيلم يوحى بالفعل ظاهرياً بهذا الإحساس الذي عبرت عنه العديد من الكتابات والتصريحات بما في ذلك إشارة دانييل غريغ أحد الممثلين الأساسيين في الفيلم - إلى أن العمل يتحدث عن «أن الانتقام لا يجدي... والدم يولد الدم». بل وحتى الحوار الذي دار في نهاية الفيلم بين آفر - قائد العملية ورئيسه المباشر، حيث يبرر الأخير له ما قام به من عمليات قتل على أنها «من أجل ميونخ... من أجل المستقبل... من أجل السلام»، فيجيبه آفر يائساً واثقاً: «لن يوجد سلام بعد كل ما يحدث الآن، ومهما كان رأيك معارضاً لي أنت تعلم أنها الحقيقة».

من جديد يرفض سبيلبرغ نظرية «التمائل الأخلاقي» مشيراً إلى أن المسألة الأخلاقية المطروحة في الفيلم تدور حول الثمن الذي تدفعه الشخصية الرئيسية والمآل البائس

الذي تنتهي إليه جراء ما قامت به وما نجم عنه من ضغوط عليها. ويمضي إلى أبعد من ذلك مؤكداً دعمه الكامل لتلك العملية الانتقامية التي لم يكن لدى غولدا مائير أي خيار سواها، مستطرداً أن أي شخص ارتبط بهذه المهمة انتهى به المطاف إلى المعاناة «...فعملاء الموساد ليسوا أشخاصاً من طراز العميل السري جيمس بوند، ولا يحملون ماء بارداً في عروقهم، هم أناس يعملون بشجاعة وبطولة غير أن الشخص الذي يحمل على عاتقه مثل هذه المهمة لابد أن يتأثر بها».

والحقيقة أن هذا الموقف الذي يتبناه سيلبرغ ينسجم تماماً مع خطاب الفيلم، فمنذ بدايته وحتى النهاية نجد أبطاله يعانون ويتألمون ويشككون فيما هم مقدمون عليه قبل كل عملية اغتيال وبعدها، ويجعل منهم بصورة أو بأخرى ضحايا لعملياتهم، فيقتل من يقتل منهم أما آفنز فيغادر إسرائيل مهاجراً إلى الولايات المتحدة غير قادر على التصالح مع ماضيه القريب. وكأنهم بذلك يتطهرون من أفعالهم، دون أن ينسى المخرج للحظة التذكير بمبرراتها ألا وهي عملية ميونخ التي يسترجعها مرة تلو الأخرى عن طريق الفلاش باك. وتصل ذروة هذه المسيرة التطهيرية في أحد المشاهد الأخيرة من الفيلم عندما تتداخل مونتاجياً لقطات ممارسة البطل للجنس مع لقطات قتل اللاعبين الأولمبيين من قبل المجموعة الفلسطينية. فالجنس كما هو معروف ارتبط في كثير من الديانات الوثنية بطقوس العبادة والتطهر من الأثام، وهكذا فالجريمة التي ارتكبتها جماعة «أيلول الأسود» في ميونخ هي مصدر الأثام - الجرائم الانتقامية التي

ارتكبتها البطل ضد مخططي العملية والتي يسعى جاهداً إلى التطهر منها. وبذلك ينجح الفيلم تماماً في الدفاع عن إرهاب الدولة الإسرائيلية وإيجاد المبررات اللازمة له مضيفاً عليه طابعاً إنسانياً وغطاء أخلاقياً.

لكن رغم هذا الخطاب العام للفيلم وتصريحات المخرج نفسه، لا يمكننا أن نتجاهل الأسلوب الذي صور من خلاله سيلبرغ عمليات الاغتيال التي نفذها العملاء الإسرائيليون وعده مجرد صدفة عابرة، بل ويمكننا أن نجزم أن طبيعته المشهدية كانت السبب المباشر للهجوم على الفيلم. إذ لم يتوان عن الاستفاضة في التركيز على تفاصيل تبين همجية هذه العمليات ووحشيتها، رغم أنه كان يستطيع ببساطة التغاضي عنها. فنجده يقدم وائل زعيتر كرجل اجتماعي مثقف ودود قبل أن يتم اغتياله أمام باب المعهد في مشهد مكثف شديد البلاغة يضع الكلمة في مواجهة الرصاصة. وتزايد وتيرة العنف وتتالي التفجيرات، مرة تكاد أن تخطف حياة طفلة بريئة، وأخرى لا تطيح بهدفها ممزقة إياه إلى أشلاء فحسب بل وتصيب مواطنين إسرائيليين مجاورين. وتصل هذه المشهدية إلى قمته عند تصوير عملية الاغتيال الجماعية في بيروت، فنجد مجموعة متكاملة من العناصر السينمائية من حركة الكاميرا والتقطيع المونتاجي والإيقاع والصوت والتمثيل تجتمع للتعبير عن مدى وحشيتها وهمجيتها.

لكن هل يعني ذلك أن الفيلم كان متعاطفاً مع الفلسطينيين إلى حد ما؟

فلسطينيون يتكلمون:

لا شك أن السبب الجوهرى الذى تأسست عليه تهمة «التمائل الأخلاقى» يكمن فى الصورة التى ظهر عليها الفلسطينيون فى الفيلم، وتعبيرهم عن وجهة نظرهم فى الصراع ودوافعهم ومبررات بعضهم لعملية ميونخ، مما أوحى للكثيرين برؤية موضوعية نحو الفلسطينين .

يشير سبيلبرغ فى هذا السياق إلى أنه وكاتب السيناريو تونى كوشنر أدركا منذ البداية أن مجرد أن يفتح أحد المخططين لعملية ميونخ فمه سوف يتم الهجوم عليهما، ورغم أنهما لم يتوخيا صنع فيلم متوازن حيث يتكلم أحد الجانبين ويرد الآخر عليه تباعاً، لكنهما انطلقا من أن كل شخص هو كائن إنسانى يجب أن تكون دوافعه واضحة، «لكن أن تفهم هذا لا يعنى أن تسامح...».

فى الواقع إن الصورة التى تجسد الفلسطينيون فيها على مدار الفيلم لا تؤكد فقط على أن ميونخ ليس فيلماً متوازناً، بل وفيلماً منحازاً بامتياز، وذلك رغم العديد من المشاهد التى ظهروا فيها وحملت طاقة جدلية لا يمكن إنكارها. منها نذكر اللقاء الصحفى مع الهمشري الذى يعلن فيه رفضه لعملية ميونخ وخطف الطائرات من منطلق إدانة منظمة التحرير الهجمات على المدنيين، شارحاً فى الوقت ذاته واقع الفلسطينين الذين يعيشون فى أكبر تجمع للاجئين فى العالم منذ 24 عاماً بعد أن سلبت بيوتهم منهم وحيث يفتقدون لأبسط الاحتياجات الإنسانية، مذكراً أن الدم الفلسطينى

استمر في النزيف طوال هذه السنوات، وحتى بعد ميونخ قتل الإسرائيليين 200 شخصاً لم يرتكبوا أي ذنب. لكن الأداة المنفعل «للهمشري» والتدخل المستمر لزوجته في الحوار وهي تضع أقرانها ومن ثم الجدل الصاخب الناشئ بينهما، كل ذلك من شأنه إرباك المشاهد وتشتت تركيزه عن مضمون الحوار الذي يتراجع إلى المرتبة الثانية. بينما نجد أن الحوار الذي يسيطر على متن المشهد في حديث آفنز مع علي الفلسطيني، يبدو واضحاً جلياً لا مكان لأن تضيع فيه أي كلمة، ليصور الصراع وكأنه يقوم على مواجهة بين منطق عقلاني إسرائيلي وحلم عبثي فلسطيني. فيشكك رجل الموساد في غايات علي والفلسطينيين ناصحاً إياه: «هذا حلم، لا يمكنك استرجاع بلد لم تكن تملكها من قبل». «أنا صوت نابض من عقلك ليخبرك بما تعرفه بالفعل... لن تسترجع أرضك أبداً». «إذا قتلتم اليهود سيقول عنكم العالم أنكم حيوانات». «أنت عربي... هناك أماكن كثيرة للعرب» «هل فكرت بأمانة أن مثل هذه الأحداث يجب أن تجري من أجل لا شيء... من أجل مجموعة من الصخور... هل هذا ما تريده مصيراً لأولادك». فبماذا يجيبه الفلسطيني... أنه لا يابه لنظرة العالم إليهم كحيوانات مادام سيتساءل عندها هذا العالم ما الذي جعلهم حيوانات وعن ظروفهم في المعتقلات، أما استراتيجيتهم فتقوم على زيادة النسل والقتل والانتظار إلى الأبد. فهل يبقى بعد هذا العرض للنقاش أي تأثير أو معنى للجملته الأخيرة التي يواجه علي فيها خصمه قائلاً «أنت لا تعرف معنى أن يكون الإنسان بلا وطن... لهذا السبب أنتم الأوروبيون

لا تفهموننا... أنت قلت لا شيء... لكن لديك وطن تعود إليه... نحن نريد أن نكون أمة... الوطن هو كل شيء».

وهذه الإيجابية الظاهرية تجاه الفلسطينيين نجدها في مواقع أخرى من الفيلم، كما في شخصية زعيتر الذي نراه جالساً يتحدث عن ترجمته لألف ليلة وليلة لمجموعة من الأشخاص المتحلقين حوله في روما. وكذلك في مشاهد قتل الرهائن في ميونخ، حيث يبدو واضحاً أن الفلسطينيين لم يشرعوا بقتلهم إلا بعد أن تمت مهاجمتهم، والأهم أننا نلتقط تماماً من أداء الممثلين حالة اليأس والتردد وعدم الرغبة في إطلاق الرصاص على الرهائن داخل الطائرات.

لكن علينا ألا ننسى مسألة جوهرية تتلخص في أن جميع هؤلاء الأشخاص الفلسطينيين دون استثناء لم يكونوا في الفيلم أكثر من إرهابيين، مما يفقد كلامهم بدهشة أي نوع من الصدقية، ويجعل من كل ما هو إنساني وأخلاقي ومنطقي فيهم مجرد غطاء مزيف تحتجب خلفه حقيقتهم «الإجرامية»، وبالتأكيد ليس من قبيل المصادفة تغييب أي صورة مغايرة للفلسطيني ولو من باب المجاملة. بالإضافة إلى ذلك يمكننا بسهولة أن نلاحظ الأمكنة التي ركز الفيلم على تواجد القيادات الفلسطينية المستهدفة فيها. فالهمشري يعيش في منزل فخم يحتل البيانو ركناً فيه، وتتنقل زوجته وابنته في سيارة مع سائق خاص داخل العاصمة الفرنسية، زعيتر يعيش حياة مستقرة مستمتعاً بالقراءات الأدبية في روما، علي حسن سلامة نشاهده بين أروقة فيلا ضخمة تحيطها

الأسوار يحتفل مع أصدقائه في إسبانيا. والنتيجة التي يمكن أن يلخص إليها أي مشاهد من ذلك واضحة: ما حاجة هؤلاء الفلسطينيين إلى أرض ووطن، فهم يعيشون حياة منعمة مريحة آمنة وهائلة ولا ينقصهم أي شئ. الأمر الذي يؤدي وظيفة مزدوجة، فمن ناحية يفرغ مرة أخرى خطابهم حول الوطن من كل مسوغ ومنطق، ومن ناحية ثانية يظهرهم بناء على ذلك كشخصيات مريضة بالكراهية متعطشة للدم اليهودي فحسب لا أصحاب قضية عادلة.

الدقة التاريخية:

«على سيبلبرغ أن يتعلم الكثير من الموساد» هذا ما أكده شاباتي شافيت في سياق تشكيكه بالأحداث كما سردها الفيلم، وهو ما شاركه الكثيرون فيه. ورغم أن الفيلم استند إلى كتاب جورج يونس «انتقام» المشكوك أصلاً في توثيقه، يقول سيبلبرغ أنه صنع هذا الفيلم كما يصنع جميع أفلامه: «بأفضل بحث ممكن». والحقيقة أن إسرائيل لم تدع بصورة رسمية يوماً مسؤوليتها عن قتل القادة الفلسطينيين، وهو ما يعول سيبلبرغ عليه مؤكداً أن إسرائيل لم تكذب كتاب يونس ولم تزعم رسمياً أن ما جاء فيه زائفاً. غير أنه يعترف بعدم وجود أي توثيق حول عناصر الموساد الذين تم تجنيدهم للعملية ولا حول طبيعة المهمات التي قاموا بها. كما أن العديد من ضباط الموساد الذين ارتبطت أسماؤهم بالعملية رفضوا التحدث إليه. بالطبع كتب الكثير من

النقاد والصحفيين العرب حول هذه النقطة، ولا يوجد داع لتكرار الأخطاء التاريخية العديدة التي وقع فيها الفيلم، والوقائع التي تجنب ذكرها والخوض في تفاصيلها، بل أعتقد أن من الخطأ تناول الفيلم من هذه الزاوية، ليس فقط لأننا نتحدث عن فيلم لا عن وثيقة تاريخية بما يفرضه ذلك من مساحة للخيال هي من صلب طبيعة السينما، وإنما لأن مخرج الفيلم - رغم ادعاءاته بعكس ذلك لم يشأ الارتقاء بعمله إلى مستوى «الوثيقة التاريخية» التي من أبسط شروطها وقواعدها توخي الموضوعية التي لم يسع وراءها وتقصد باعترافه تقديم الفيلم من وجهة النظر الإسرائيلية أو التي أعتقد أنها الإسرائيلية، فوجد أن أبناء جلدته أول من يقف ضده وضد فيلمه، وهو أمر طبيعي طالما أن وجهة النظر التي يتبنوها لا تزال غارقة في ذاتية نرجسية لا ترى إلا حقيقتها الخاصة جداً رغم تهافتها ولا تتقبل إلا نظرتها الضيقة جداً إلى التاريخ رغم زيفها. وربما في هذه النقطة تحديداً تكمن أهمية الفيلم وخطورته، فهو من جهة يقدم رؤية متقدمة - رغم ضحالتها وبؤسها الأخلاقي - على أغلبية المرجعيات الثقافية والسياسية في إسرائيل التي عبرت عن رأيها في الفيلم، ومن جهة أخرى يقدم لأولئك الذين تجاوزوا هذه المرجعيات أو سوف يتجاوزها في المستقبل مادة تبريرية - تطهيرية تجاه ما ارتكبه «الأباء المؤسسون» من جرائم تساهم في تصالحهم مع التاريخ الدموي لإسرائيل.

- دوغما 95-

آخر البيانات السينمائية في القرن العشرين

في الوقت الذي بدأ فيه أن عهد البيانات الفنية والاتجاهات السينمائية انتهى إلى غير رجعة، وأصبح في ذاكرة التاريخ، وفي غمرة انتصار وهيمنة وانتشار السينما الأمريكية، ظهر في أوروبا وفي الدايمرك تحديداً عام 1995 اتجاه جديد وبيان جديد.

فبعد أن اجتاحت السينما الأمريكية الصالات في العالم أجمع بميزانياتها الضخمة وحرفيتها العالية، و تقاليد الإنتاجية العريقة، والمنطلقة من أحدث الفتوحات العلمية التكنولوجية - الكمبيوترية بما تقدمه من مؤثرات خاصة على مستوى الإخراج والتصوير والمونتاج والديكور والمكياج والصوت، والمستندة إلى سيناريوهات مشغولة بعناية شديدة لا تترك أي تفصيل صغير للصدفة أو الارتجال فلا مكان لأي مشهد أو لقطة أو كلمة فائضة، والمشبعة بالأسماء الكبيرة لألمع الممثلين والممثلات، وبعد أن أمست هذه السينما - التي راكمت طوال مئة عام أساليبها في خلق الجاذبية وشد الجمهور إلى شبك التذاكر - تعيش في التسعينات ذروة ازدهارها وانتصارها وانتشارها، ليس فقط في عالم الجنوب بل وفي أوروبا نفسها التي أنجبت للسينما أعظم عباقرتها، كان لابد للسينمائيين من البحث عن سينما تصنع بآليات وتقاليد وقوانين بديلة، وفي نفس الوقت قادرة على أن تجد لنفسها مكاناً تحت الشمس باكتشاف وإيجاد

أساليب جديدة للجاذبية، بعيداً عن التكنولوجيا والإبهار البصري والمؤثرات الخاصة والأكشن واستجداء العواطف...

وهكذا في 13 آذار عام 1995 وضع المخرجون لارس فون تريير وتوماس فنتيربيرغ وكريستيان ليفرينغ وسورين كراغ جاكوبسين البيان التأسيسي لحركة دوغما 95، الذي يصوغون فيه رؤيتهم للسينما البديلة التي يسعون إلى صنعها. فما الذي جاء في هذا البيان؟

منذ البداية تعلن الحركة أن «لديها غاية صريحة في معارضة «النزعات الثابتة» في السينما المعاصرة». وترى أن غايات «الموجة الجديدة» كانت صحيحة لكن وسائلها لم تكن كذلك، لهذا «لم يتغير شيئاً»، إذ تعلن أن «السينما المناهضة للبرجوازية تحولت إلى سينما برجوازية، ذلك لأنها قامت على أساس نظريات برجوازية لتلقي الفن»، و«النزعة الفردية كانت منذ البداية رومانسية برجوازية، ولذلك كانت... زائفة!»، لهذا السبب تقف دوغما 95 ضد سينما المؤلف، مؤكدة أن الهدف الأسمى للمخرجين أصبح تضليل الجمهور، متسائلة «هل هذا هو الشيء الذي نفخر به كثيراً؟ هل هذا ما جلبته المائة عام لنا؟ نشر الأوهام عن طريق العواطف؟ بواسطة الخيار الحر للفنانين الذاتيين في الخداع؟». وترى أن «العاصفة التكنولوجية اليوم» جعلت في مقدرة «أي شخص وفي أي لحظة أن يجرف بعيداً آخر ذرات الحقيقة» مؤكدة أن «السينما تستطيع أن تخفي كل شيء بفضل الأوهام».

لهذا السبب تقف دوغما 95 ضد صناعة الأوهام في السينما «مقدمة مجموعة من القواعد غير القابلة للجدل، والمعروفة بـ «عهد العفة»». وهو عهد على كل مخرج ينتمي إلى الحركة الالتزام به، من خلال تقيده بالقواعد التي تحدد رؤيتها للآليات والأساليب والوسائل الفنية التي تتبعها في صناعة السينما.

ف نجد العهد يؤكد على التصوير خارج الاستوديوهات، من خلال البحث عن الديكورات المناسبة في الطبيعة، وذلك بواسطة كاميرا محمولة، إذ «لا يجوز تصوير الفيلم حيث وضعت الكاميرا، وإنما يجب التصوير حيث يجري الفيلم» على شريط ملون قياس 35 مم، دون اللجوء إلى الإضاءة الاصطناعية واستخدام الفلاتر، كما أنه «لا يجوز تسجيل الصوت في أي حال من الأحوال بشكل منفصل عن الصورة أو العكس»، بل وحتى الموسيقى ممنوعة، اللهم إلا إذا وجدت في مكان التصوير بصورة عفوية. بالإضافة إلى ذلك تمنع «التحولات الزمانية والمكانية» كي يكون واضحاً «أن الفيلم يحدث هنا والآن». وترفض عموماً دوغما السينما التي تندرج في إطار الأجناس الفيلمية، كما أن أي إشارة في تيرات الفيلم إلى اسم المخرج مرفوضة. في نفس الوقت لا تمنع الحركة وجود الحكمة الدرامية والعمل مع ممثلين محترفين واستخدام المونتاج.

إذن يمكن تلخيص المبررات النظرية لتأسيس الحركة في نزع الأوهام عن السينما، وتقديم أفلام تحاكي الواقع بصدق ودون تزييف. أي أن الواقعية تعود من جديد لتطرح نفسها في نهاية القرن العشرين في تيار سينمائي جديد مدعم ببيان جديد.

لكن الغريب أن البيان في تقييمه لما «جلبته المائة عام لنا» لا يتوقف إلا عند تجربة «الموجة الجديدة» وبصورة عابرة للغاية، وبصيغ تقليدية تنتقد «للنزعة الفردية» في أفلامها، وتتهمها بعدم واقعيتها وبالتالي إفلاسها. لكن هذا المنهج لا يبدو موضوعياً، إذ لا يمكن حصر أسباب ظهور وانحسار العديد من الحركات السينمائية في العالم في قدرة مطارحاتها النظرية حول الواقعية والأفلام التي صنعتها في إطارها على تأكيد مصداقيتها فحسب، وإنما - وهو الأهم - على أساس المرحلة التاريخية التي ظهرت فيها هذه الحركات، وانحسارها مع انبثاق مرحلة جديدة وواقع جديد. وعموماً يبدو مجحفاً هذا التجاهل لجميع الاتجاهات الواقعية التي ظهرت في سينما القرن العشرين، سواء تلك التي عبرت عن نفسها في حركات كـ«الواقعية الجديدة» في إيطاليا، و«السينما نوفو» في البرازيل على سبيل المثال، أو تلك التي تجلت في أعمال عشرات المخرجين في كل أنحاء العالم، دون أن ننسى المخرجين التسجيليين الذين تحت شعار الواقعية رفضوا السينما التمثيلية بأكملها.

بكافة الأحوال استطاع تراث الواقعية في السينما أن يلقي بظلاله بقوة على بيان دوغما 95، وهو ما يبدو واضحاً من خلال التقاطعات الكثيرة التي يمكن أن نجدها بين اتجاهات وتيارات وأساليب سينمائية بعينها وبين القواعد التي طرحها. دون أن يعني ذلك أن دوغما 95 لا تشكل مجموعها تياراً جديداً ومتجانساً في السينما.

من جهة أخرى يرى البعض أن المبررات النظرية لظهور الحركة ليست مرتبطة بنزوعها

نحو الواقعية - ولعل هذا ما يبرر سطحية القراءة النقدية التاريخية للواقعية في السينما. قدر ما هي تعبير عن واقع سينمائي يعيش تحت رحمة «العاصفة التكنولوجية المنفلتة من عقالها» حسب تعبير البيان. إذ يرى أحد النقاد في هذا السياق أن دوغما لم تكن أسيرة رغبات مؤلفيها في كشف «الحقيقة»، أو «تأكيد قوانين جمالية ما»، وإنما جاءت نتيجة مشاعر «القرف والضجر التي تولدها السينما المعاصرة في نفوسهم»، فبعد أن «أصبح كل شيء ممكناً، لم تعد ثمة متعة»، لهذا كان لابد من القواعد والقيود الجديدة التي قدمتها الحركة «كي يصبح تصوير الأفلام ممتعاً من جديد».

ويمكننا أن نجد ما يرهن على هذه الفرضية في كلمات مخرجي دوغما أنفسهم. فيؤكد تريير أن «قواعد دوغما تعكس الرغبة في صنع شيء بسيط فعلاً، فعند إنتاج فيلم عادي أنت مقيد بضرورة اتخاذ قرارات بشأن عدد لا يحصى من الأشياء... إن قواعد دوغما تقول أساساً أنه ليس عليك القيام بأي شيء من هذا». ويشير فينتربرغ صراحة إلى رغبته في مواجهة «التقليدي في أكثر الأشكال الفنية محافظة في عصرنا - أي صناعة السينما» مؤكداً «أن أفضلية قواعد دوغما 95 في أنها تكفل حرية كبيرة في الحركة أثناء التصوير»، فهذه القيود بالنسبة له «تجعل العمل أكثر متعة وليبرالية».

وهكذا نجد أن الحركة في طرحها لإشكالية الحرية والإبداع على المستوى النظري تحاول الخروج من منظومة تقليدية من القيود التي تكبل آليات الصناعة السينمائية وتحث من القدرة على الإبداع، نحو منظومة أخرى تبدو ظاهرياً أكثر صرامة، لكنها

في الواقع وبسبب بساطتها لا تعيق بل على العكس تحفز الخيال و«تولد الكثير من الأفكار» حسب قول فنتيربيرغ.

عبرت الحركة لأول مرة عن نفسها بقوة في مهرجان كان 1998 عندما شاركت بأول فيلمين يصنعان وفقاً لقواعدها، للمخرجين اللذين ذبلا البيان بتوقيعهما: «الاحتفال» لتوماس فنتيربيرغ، و«الحمقى» لمؤسس الحركة لارس فون تريير.

لم تكن هذه هي المرة الأولى التي يشارك فيها تريير في مهرجان كان، إذ بدأت مشاركاته منذ عام 1984، و حاز عام 1991 جائزة لجنة التحكيم عن فيلمه «أوربا»، وعام 1996 جائزة لجنة التحكيم الكبرى عن فيلمه «تكسر الأمواج» الذي نال كذلك عدداً كبيراً من الجوائز في العديد من المهرجانات، وعده الكثيرون تحفة فنية، ومخرجه بمثابة درايير جديد وبييرغمان آخر. لذلك عندما ظهر تريير في كان 98 لاقى ترحيباً مهيباً، لدرجة أن مدير المهرجان جيل جاكوب قام باستقباله شخصياً، رغم ذلك خرج «الحمقى» من المهرجان دون جائزة علماً أنه رشح إلى نيل السعفة الذهبية. لكن هذا الفيلم الذي تجاوز جميع التابوهات، ووجد البعض فيه نوعاً من السينما المناهضة التي تسعى إلى الوسائل الجمالية في مواجهة السلطة والمجتمع، استطاع أن يترك بصمته الواضحة على أسلوبية أفلام دوغما اللاحقة، رغم أنه لم يحقق نجاحاً جماهيرياً، وعرض بصعوبة في العديد من الدول. أما «الاحتفال» فقد خرج من المهرجان بجائزة لجنة التحكيم، وطبعت منه في الولايات المتحدة 75 نسخة، وأعلن بعض النقاد أنه يمثل

مرحلة ما بعد بيرغمان في السينما الاسكندنافية.

دوغما 95 أصبحت الحدث الرئيسي للموسم السينمائي 1998 - 1999، وموضة السينما الأوروبية. فقد استطاع فيلم الحركة الثالث «أغنية ميفون الأخيرة» للمخرج سيرين كراغ جاكوبسين الفوز بجائزة الدب الفضي في مهرجان برلين 99، وأخذ الكثير من المخرجين الدانمركيين يقلدون دوغما، حتى أمست السينما الدانماركية مرتبطة في السنوات الأخيرة ارتباطاً وثيقاً معها، بل تجاوز تأثيرها حدود الدانمارك، فالفيلم البلجيكي «روزيتا» للأخوة داردين والفائز بالسعفة الذهبية في كان 99، صور بالكامل بكاميرا محمولة. كما أخذ النقاد يربطون بين تزايد العناصر البورنوغرافية في عدد كبير من الأفلام، والتأثير الذي مارسه فيلم «الحمقى» عليها. لكن التأثير الأبرز تجسد بظهور أفلام تنتمي إلى الحركة من خارج موطنها كفيلم «العشاق» للفرنسي جان مارك بار، و«جولين الفتى - الحمار» للأمريكي هارموني كورين، لتتحول دوغما 95 بذلك إلى حركة عالمية.

على الرغم من النقد الحاد الذي وجه إلى دوغما على أنها مجرد اتجاه مبتذل، والشجب المستمر الذي لاحقها، لكن أفلامها استطاعت أن تنال إعجاب جماهير المهرجانات، وحتى المشاهدين العاديين في أحيان كثيرة، إذ بغض النظر عن سلبية أو إيجابية تلقيها، لا تدع الجمهور غير مبال تجاه ما يجري على شريطها، مؤكدة أن السينما ليست بحاجة إلى الانطواء تحت جنس فيلمي بعينه أو السعي إلى النجوم الكبار واستخدام المؤثرات التكنولوجية والبصرية الخاصة للإستحواذ على المشاهد.

ويرى عدد من النقاد أن الطريقة التي تتحرك بها الكاميرا المحمولة، واهتزازها المستمر في أفلام دوغما تعيد إلى ذاكرة المشاهدين الأفلام المنزلية أو العائلية المألوفة التي صوروها بكاميرات الفيديو أو شاهدوها لدى أصدقائهم، مؤكدين على العلاقة الحميمة التي تنشأ نتيجة ذلك بينهم وبين الشاشة، وما تولده من إحساس عال بواقعية ما يجري أمامهم، مما يحقق قدرة هائلة على التأثير فيهم والذي قد يصل إلى حد الصدمة.

من جهة أخرى يؤكد البعض على أن توافد القنوات الإنتاجية لتوظيف أموالها في أفلام دوغما ساهم في زيادة انتشارها إلى حد بعيد، وهو ما يؤكد السيناريست في الحركة أندريس توماس إنس إذ يشير إلى أن «المنتجين يدعمون بقوة المشاريع المنظمة بأسلوبية دوغما لأنها رخيصة جداً وتستعاد عادة أموالها بسهولة، وقلّة من الأموال أصبحت تستثمر في السينما الحقيقية».

لاشك أن تعبير «السينما الحقيقية» الذي يستخدمه هذا السيناريست قد يبدو للوهلة الأولى زلة لسان لا أكثر، فالسينما الحقيقية يفترض وفقاً لمخرجي دوغما وبيانهم أن تكون تلك السينما التي يصنعوها هم بالذات. لكن الأمر ليس كذلك، والتعبير يعكس تطوراً وواقعاً جديداً بدأ يفرض نفسه على الحركة منذ عام 2000، عندما أخذ العديد من سينمائييها يتعدون عنها، بما فيهم مؤسسها لارس فون تريير الذي أخرج في نفس العام фильماً استعراضياً بعنوان «الراقص في الأسود»، وقد صوره في استوديوهات ضخمة

واستعان بالكاميرات الثابتة والمؤثرات الصوتية وغيرها من العناصر التي تخالف تعاليم بيانه التأسيسي.

أما المخرجة لوني شيرفيغ التي صرحت ذات مرة أن «دوغما هي قبل كل شيء التحرر من الافتراضية، التي حصرت السينما نفسها في إطارها بمحض إرادتها»، أكدت في لقاء صحفي لاحق أن تصوير فيلمها «إيطالي للمبتدئين» 2000 بأسلوبية دوغما لم يكن ببادرة منها، وإنما بطلب من أستوديو «سينتروبا»، وحول ما إذا أعاقها قيود الحركة عن العمل أجابت «أعاقنتني إلى حد ما، لكنني فكرت قبل كل شيء بالإمكانيات الجديدة التي أتاحت لي، لقد أعجبت بفكرة عدم الحاجة للسعي وراء كمال الصورة، يجب ببساطة عرض الحياة الواقعية». مشيرة في اللقاء نفسه أنها ربما سوف ترغب بالعودة إلى دوغما بعد عشر سنوات، أما الآن فهي تستعد «لتصوير فيلم عادي».

كل ذلك جعل الكثيرون يتساءلون فيما لو أن دوغما 95 في طريقها إلى الانحسار وربما الزوال نهائياً، ورغم أن أهمية أي حركة سينمائية لا تكمن في استمرارها، بل في ما قدمته من إمكانيات ومعالجات ورؤى جمالية ووسائل تعبيرية جديدة خلال المرحلة الزمنية التي وجدت فيها بغض النظر عن طولها أو قصرها، يبدو أن الحركة لم تقل كل ما لديها بعد، إذ استهوت خلال السنوات المنصرمة عدداً من المخرجين من شتى بقاع العالم مثل خوان بينز (إسبانيا) وأنطونيو دومينيتشي (إيطاليا) وفينسيت لانو (بلجيكا) وفلادان زدرافكوفيتش (السويد) ومارتن رينجيل (سويسرا) ودانييل إتش بايون (كوريا

الجنوبية) وخوسيه لويس ماركيز (الأرجنتين) وارتيميو اسبينوزا (شيلي)، أما انتشارها الأوسع خارج الدانمارك فقد كان في الولايات المتحدة حيث صور حتى الآن 12 فيلماً. وإذا كانت ثورة التكنولوجيا الرقمية تدفع سينما الإنتاجات الضخمة إلى تخوم لا يمكن تصورها وتخيّلها، بعد أن أصبح كل شيء ممكناً وقابلاً للتحقيق، حتى إخراج فيلم روائي من غير ممثلين كفيلم «فانتازيا نهائية»، غير أنه لا يمكن إغفال دور هذه الثورة في تحويل السينما إلى فن ديمقراطي، يستطيع أي كان الخوض فيه. وقد بدأت سينما الهواة تشهد تطوراً وانتشاراً متزايداً في الكثير من دول العالم، ولا بد أنها سترسخ أقدامها بقوة أكثر فأكثر وسوف تحقق في السنوات القادمة قفزات هائلة إلى الأمام، ولعل هذه السينما بالذات سوف تجد في حركة دوغما وبيانها وأفلامها مرجعاً نظرياً وعملياً لا يمكن إغفاله أو تجاهله على الإطلاق.

مجلة «الوردة» السورية 2006.

سلطة السينما وسينما السلطة

(فعالية السينما في النظم الشمولية - الاتحاد السوفيتي نموذجاً)

لم تتوقف أي سلطة سياسية في التاريخ يوماً عن صياغة وعي الشعوب التي تخضع لها بما يتوافق ومصالحها ويحقق لها استمراريتها، كما ترافق ذلك ولزمن طويل جداً بالبطش والقمع لكل من يرفض الانصياع والانصياع في إطار هذا الوعي (ولا يزال الأمر كذلك في العديد من المجتمعات)، ولكن مع نشوء الديمقراطيات وتطورها بدأت تبرز الحاجة أكثر فأكثر إلى وسائل بعيدة عن العنف والتعسف لتحقيق هذه الغاية. ومع ظهور السينما وجدت جميع النظم السياسية نفسها أمام أداة شديدة الفعالية في التأثير على الجماهير، من خلال القدرة الهائلة التي تمتلكها دون الفنون الأخرى في الوصول إليهم وتشكيل وعيهم، سواء من ناحية الجاذبية الكبيرة التي تتمتع بها بنيتها القصصية (غالباً) البصرية - السمعية، أو من ناحية الانتشار الواسع الذي تستطيع تحقيقه، والذي تعزز أكثر بعد ظهور التلفزيون. أضف إلى ذلك أن فعالية السينما لا تتوقف عند مستوى الوعي، بل تتعدى ذلك إلى مستوى آخر أكثر تعقيداً ونقصد تحديداً الجانب النفسي عند المشاهدين.

ويكفي أن نشير إلى مجموعة من الأمثلة البارزة التي توضح الأهمية الاستثنائية التي

حازت عليها السينما كي نقتنع بالدور الكبير الذي أولته النظم السياسية لها في القرن العشرين. إذ بقيت السينما الأمريكية التي يعتقد كثيرون أنها الأكثر ليبرالية في العالم ترزح تحت «قانون هايز» الذي وضع قيوداً رقابية صارمة على الأفلام لأكثر من ثلاثين عاماً، ولم تنته هذه الرقابة التي لم تضاهيها أي رقابة في الغرب حتى منتصف الستينات. أما فرنسا فقد اضطرت عام 1944 في المغرب إلى إنشاء المركز السينمائي المغربي لإنتاج أفلام محلية تواجه السينما المصرية التي كانت تغذي الروح القومية عند المغاربة. وفي محاكمات نورنبرغ لم يجلس مجرمو الحرب وحدهم في قفص الاتهام، بل والمخرجة الألمانية الشهيرة ليني ريفنشتال صانعة الأفلام الأكثر تمجيداً للنازية مثل «انتصار الإرادة» 1934 و«أولمبياد» 1938 التي تعد حتى اليوم من كنوز السينما التسجيلية في العالم.

إذن لماذا السينما في النظم الشمولية تحديداً؟

لأن ما نريد رصده هنا هو قدرة سينما هذه النظم تحديداً على أن تكون فعالة ومؤثرة في جماهيرها. فصحيح أن أي سلطة سياسية في العالم سواء كانت ذات طابع استبدادي أو ليبرالي تحاول توظيف السينما لخدمة مصالحها وسياساتها. لكن ثمة فارق جوهري بين المنظومتين يكمن في انتفاء السينما الأخرى - السينما المعارضة داخل النظم الشمولية، لذلك فنحن نجد في السينما الأمريكية على سبيل المثال أفلاماً تمجد التعصب والحرب والعنف والسلطة، وفي ذات الوقت نجد في هذه السينما أفلاماً تناهض

الحرب والتفرقة العنصرية وتنتقد الاضطهاد الطبقي وتفضح الفساد السلطوي وتزدري الانحطاط الروحي، رغم أن السينما في أمريكا ارتبطت عموماً بقوة بالاحتكارات المالية الكبرى وسياساتها. أي أن عند الحديث عن فعالية السينما في المنظومات الديمقراطية، لا يمكن التوقف عند توجه أحادي لها وإنما عند اتجاهات متعددة ومتناقضة، تحدد مستوى فعاليتها قوة كل منها وحدة صراعها وتطورها من مرحلة إلى أخرى وهو أمر لن نتطرق إلى تفاصيله هنا. بينما نجد أن النظم الشمولية اعتقدت على الدوام أنها تستطيع من خلال نفيها وإلغائها للسينما الأخرى تحقيق أعلى مستوى من الفعالية والتأثير في وعي شعوبها. مع ملاحظة أن الإستثناءات واردة في كلا المنظومتين، إذ يمكننا أن نجد أعمالاً جريئة تنتقد الوضع القائم في الكثير من النظم الشمولية، لكنها تبقى قليلة ومحدودة الفعالية، بل وغالباً ما تعاني من مقص الرقيب أو المنع من العرض بصورة مطلقة. بالمقابل لا يمكننا أن نسقط من الذاكرة إحدى أشد المراحل تعسفاً في تاريخ السينما التي دشنها السيناتور ماكارثي في الولايات المتحدة بحملته المنظمة والتي طالت آلاف السينمائيين اليساريين وغيرت مصائرهم بصورة كارثية إلى الأبد.

لماذا الاتحاد السوفيتي نموذجاً ؟

عدة أسباب حددت هذه الخيار، في مقدمتها تأتي طبيعة النظام السوفيتي الذي قدم نفسه منذ عام 1917 كحتمية تاريخية تنسجم وقوانين الاشتراكية العلمية التي جاء ماركس بها، وكبديل للنظام الرأسمالي وشروبه ومظالمه، بما يقدمه من عدالة

ومساواة وحرية لجميع المواطنين. مما كان يفترض في الواقع انتفاء الحاجة إلى أي نوع من الدعاية أمام هذه المغريات الكبيرة. كما أننا نلاحظ أن السينما لم تخضع خلال تاريخها القصير لسيطرة الدولة بخطابها الإيديولوجي الأحادي لفترة سبعة عقود متتالية - وهي أطول فترة تمت فيها سيطرت الدولة على السينما - إلا في الاتحاد السوفيتي.

من جهة أخرى نجد بأن السينما السوفيتية استطاعت ولا سيما في عصرها الذهبي الأول في العشرينات، والثاني في نهاية الخمسينات والستينات أن تثبت وجودها كأحدى أبرز السينمات في العالم. ورغم أن حصر أي سينما ضمن مواصفات محددة وتأطيرها داخلها مستحيل عملياً، غير أننا نستطيع استنباط سمات مشتركة مهيمنة في هذه السينما أو تلك، وهو ما يعبر عنه بالضبط مصطلح «تقاليد السينما الروسية» الذي لم يزل يتكرر في الأدبيات السينمائية الروسية المعاصرة، وسنكتفي هنا بالإشارة إلى تلك السمات الفنية المرتبطة بصورة مباشرة بموضوعنا.

لقد عملت السينما السوفيتية عموماً على تقديم الحد الأقصى من الإيهام بالواقعية الصارمة ذات الخصوصية المحلية للفضاء الفيلمي وللأداء التمثيلي، وفي نفس الوقت سعت إلى إضفاء مسحة من الرومانسية العالية على الشخصيات والأحداث والأجواء العامة، وهو ما جعلها شديدة الصدقية والوقع لدى المشاهدين. كما أن الشخصيات في هذه السينما غالباً ما ظهرت كأنماط إيجابية أو سلبية وفق معيار أخلاقي محدد

ينسجم وإيديولوجيا السلطة، أخضع له كذلك مسار الصراع الدرامي ومنطقه وصورته التي تخلص إلى تقديم أرفع المثل والمبادئ والقيم الإنسانية والأخلاقية. بالطبع لا يمكننا في هذا السياق إغفال تساؤل مشروع حول إمكانية إضفاء طابع أخلاقي على خطاب إيدولوجي أحادي ومهيمن في السينما، أعتقد أن من الضروري هنا التمييز بين الطابع اللاأخلاقي لأي نظام استبدادي يمتهن كرامة الإنسان وحرياته بما في ذلك أدلجة المجتمع عن طريق السينما كأداة فعالة وإخضاعه لتوجهات أحادية من خلالها، وبين المضامين الأخلاقية الداخلية لهذه السينما التي قد تختلف من فيلم إلى آخر.

لذلك نجد بأن السينما السوفيتية قدمت منظومة أخلاقية متكاملة ومنسجمة مع الإيديولوجيا التي تحركها والتي تدعو من حيث المبدأ إلى قيم إنسانية مثالية كالعدالة والمساواة والحرية، ووفق رؤية محددة لهذه القيم وللآليات التي تحققها، حتى ما قد يبدو في منتهى اللا أخلاقية كالوشاية بالمقربين وربما قتلهم في سبيل الحزب - وهو ما جسده الكثير من أفلام الثلاثينات - سيبدو مبرراً في السياق الإيديولوجي وأخلاقياته. ومن ناحية الفعالية نجد أن هذه الأفلام ساعدت بقيمها الجمهور على التعايش مع الواقع الذي كان على درجة من المأساوية في ذلك الزمن تفوق أي فيلم مهما بلغت أحداثه من القسوة، وخاصة في ظل غياب أي رؤى سينمائية مغايرة، وتغييب عدد كبير من الإشكاليات والأسئلة والقضايا التي تغلي في المجتمع عن السينما وأطروحاتها،

لتغدو السينما المقدمة بديلاً حياتياً - بصرياً عن الواقع، بدلاً من مواكبته والتعبير عنه.

وإذا أضفنا إلى ذلك واقع العدد الكبير من صالات العرض والإنتاج السوفيتي الضخم والإقبال الواسع على الفرجة والمتابعات النقدية والصحفية المستمرة، سنخلص إلى أن السينما السوفيتية تمتعت بأفضل ظروف للفعالية يمكن أن تحلم بها سينما ما، مما كان يفترض أن يفضي إلى ثقل إنساني عميق وإيديولوجي راسخ في وجدان الشعوب السوفيتية.

بالفعل لم توفر السلطة السوفيتية في جميع مراحلها تقريباً جهودها لتكريس السينما كأداة فعالة في تشكيل وعي ووجدان الجماهير. فقد كانت مسألة الدعاية والتحرير إحدى أكثر المسائل التي شغلت الحزب منذ عام 1917، ولا مجال للشك أنه أدرك تماماً الدور الكبير الذي يمكن للسينما - الفن «الأعظم بين الفنون» حسب تعبير لينين نفسه - أن تلعبه في هذا الإتجاه. ونعود هنا إلى السؤال الذي طرحناه سابقاً، لماذا بدت مسألة الدعاية بهذه الأهمية لحزب يُفترض أنه وصل إلى السلطة بثورة شعبية، وينادي بمبادئ يُفترض أن يقف وراءها الشعب بأكمله. السبب في ذلك أن ثورة أكتوبر كانت حينئذ اشتراكية فقط بمعنى وصول حزب اشتراكي للسلطة، نتيجة أزمة السلطة الناشئة بعد ثورة فبراير، ولم تكن ثورة اشتراكية بالمعنى الماركسي على الإطلاق، أي كمبرج لأزمة الرأسمالية الروسية بعد أن أنجزت مهامها واستنفذت إمكانياتها. وهو

أمر أدركه الحزب في حينه، وطرح كبديل عنه إمكانية قيامه في إطار الدولة السوفيتية باستكمال هذه المهام. من هنا نشأ الانقسام الكبير داخل المجتمع الروسي الذي وصل إلى حد اشتعال الحرب الأهلية. ومن هنا كانت الحاجة الكبيرة للدعاية وللسينما التي لم تسلم هي الأخرى من الانقسامات، فهاجر عدد كبير من السينمائيين مع أصحاب الاستوديوهات ومعداتهم إلى الخارج في الأعوام الأولى للثورة، مما أدى إلى نقص شديد في الكوادر والمعدات، فسارعت الحكومة السوفيتية إلى إنشاء أول معهد سينمائي عام 1919 بإدارة المخرج غاردين كي تسد هذا النقص، وفي 27 آب/أوغسطس من العام نفسه تم تأميم «الصناعة والتجارة السينمائية والفوتوغرافية».

في تلك الفترة ظهر لأول مرة في تاريخ السينما مصطلح «الفيلم التحريضي» أو «أغيتوك»، وهو فيلم قصير يهدف إلى تحريض الجماهير على اتخاذ مواقف سياسية - إيديولوجية تنسجم مع توجه الحزب وشعاراته وأطروحاته في الصراع القائم، وتدعوها للمشاركة الفعالة فيه إلى جانبه، وكي تصل هذه الأفلام إلى أكبر عدد من المشاهدين في روسيا المتراامية الأطراف، كانت تحملها قطارات سميت بقطارات التحريض «أغيت بويزد» لتعرضها في طول البلاد وعرضها في الهواء الطلق، وقد أنتج خلال الحرب الأهلية (1918-1921) أكثر من خمسين فيلماً تحريضياً قصيراً حملت أسماء من نوع «أيها الجندي الأحمر من هو عدوك؟»، «إلى الجبهة»، «المنجل والمطرقة»، «على الجبهة الحمراء»... في العشرينات ظهر مصطلح سينمائي جديد آخر تحت اسم «الفيلم الثوري - التاريخي»

على يد المخرجين الموالين للثورة، من أمثال آيزنشتاين وفيرتوف ودوفجينكو وبودوفكين وكوزنيتسوف وشوب ويوتكيفيتش، والذين كانوا دون شك الأبرز والأكثر تأثيراً من أولئك المهاجرين، ليس فقط على مستوى السينما السوفيتية بل والعالمية. ورغم أن أفلامهم استمدت موضوعاتها من الثورة مباشرة، وسعت إلى «التأكيد على الضرورة التاريخية للانتصار على الحكم القيصري والحركات المضادة للثورة» حسب الموسوعة السينمائية السوفيتية، غير أن طابعها الدعائي لم يكن يعبر بعد عن وجهة نظر السلطة فحسب، بقدر ما كان يعكس وبنفس الدرجة قناعة مبدعي هذه الأفلام أنفسهم، وقد صرح آيزنشتاين ذات مرة - صاحب فيلم «المدرعة بوتيومكين» الذي وصفه غوبلز بأنه أفضل فيلم دعائي في التاريخ - أنه لولا الثورة لكانوا جميعاً طليعيين (يقصد نخبة المخرجين السوفييت في تلك المرحلة). أي أن الثورة ومبادئها قدمت للسينمائيين في روسيا بديلاً عن التيارات الفنية التي ظهرت في أوروبا في تلك الفترة كانعكاس لأزمة الرأسمالية وقيمها. والحقيقة أن هذا النوع من التماثل بين موقف السلطة والمثقف، الذي يمكن أن نجد له أمثلة كثيرة في العديد من المجتمعات والبلدان، و يحدث في انعطاف تاريخي ما يتوهم المثقف فيه أن السلطة كفيلة بأيدولوجيتها وسياستها أن تشكل امتداداً لمشروعه الثقافي أو لرؤاه الفكرية أو تطلعاته السياسية، هذا النوع من التماثل كان دائماً ينتهي بالمثقف إما كأجير رخيص للسلطة أو كضحية لها، وفي أفضل الأحوال مجرد إنسان توفيقى. والمصير اللاحق لجميع هؤلاء الرواد السينمائيين يؤكد هذه الحقيقة.

مع توطد الحكم الستاليني في الثلاثينات انتقل اهتمام المخرجين من التركيز على صورة الحشود الجماهيرية نحو خلق أمط نموذجية من الشخصيات الشعبية، التي يُفترض أن تعبر عن «مواصفات الإنسان الجديد الذي قام الحزب بتربيته»، كي يتمثل المواطن السوفيتي خصالها ويتشبه بها - رغم مثاليتها ذي الطابع الأسطوري - وبصورة خاصة في تقديسها للجماعة على حساب الفرد، وتألبيها للقائد على حساب الجماعة. وتعد شخصية «مكسيم» التي ظهرت في ثلاثية المخرجين غريغوري كوزينتسوف وليونيد تراوبرغ الشهيرة («شباب مكسيم» «عودة مكسيم» «ناحية تراوبرغ») إحدى أبرز هذه الأمط النموذجية، التي سنجدها تتكرر في الاتجاهات الثلاث جميعاً التي سيطرت على السينما السوفيتية حينذاك بغية تحقيق أكبر قدر من التأثير والفعالية في وعي ووجدان الشعب. الاتجاه الأول خلق للمشاهدين عالماً رومانسياً بدلاً عن الواقع في الأفلام الكوميديّة - الاستعراضية والرومانسية التي كان أبرز من صنعها المخرجان إيفان بيريف وغريغوري ألكسندروف. الثاني عمل على تقديم أبطال الثورة الشعبيين الذين يجب تمثلهم كقدوة في النضال والتضحية، وذلك في أفلام مثل «تشابايف» و«شورس» و«ياكوف سفردلوف» وغيرها، ومن الجدير بالذكر أن جميعهم قضوا نحبهم في زمن الحرب الأهلية، إذ لم يكن مقبولاً تمجيد قائد ثوري لم يزل على قيد الحياة. أما الاتجاه الثالث فقد ظهر في أفلام تدعو للوشاية بالمقربين بل وقتلهم إذا ما دعت الحاجة، سعياً منه إلى تفكيك الولاءات التقليدية في المجتمع ونبذها في سبيل الولاء للدولة والحزب وقائده ستالين.

ونشأ مستوى من التماهي في وعي المشاهدين بين هذه الشخصيات السينمائية وبين الممثلين الذين قاموا بتأديتها يصعب اليوم تصديق مدى قوته وتأثيره. إذ يمكننا أن نجد في أرشيف أستوديو «لينفيلم» بطاقات انتخابية للعديد من الورشات والتعاونيات التي صوتت للبطل الشعبي الأنف الذكر مكسيم في انتخابات المجلس الأعلى للبلاد، لا للممثل بوريس تشيركوف الذي أدى دور الشخصية، بل لمكسيم بالذات. كما يذكر الممثل بوريس بابوتشكين الذي أدى دور تشابايف في مذكراته أنه أثناء الإحتفال بالذكرى الخامسة عشرة للسينما السوفيتية في مسرح البولشوي وقف مرتدياً زي تشابايف ليلقي كلمة ترحيب بالحضور، فما كان من ستالين إلا أن نهض مصففاً، لينهض من ورائه رجال الحكومة ونخبة المثقفين والفنانين مصفقين، ومن الواضح أن ستالين ما كان ليفعل ذلك أمام الممثل بابوتشكين وإنما أمام تشابايف!!

دور هذه الشخصيات السينمائية لم ينته عند ذلك الحد. مع بداية الحرب ظهر عدد كبير من الأفلام الدعائية القصيرة التي جمعت فيما سمي «المجموعات السينمائية العسكرية» (صدر منها 12 مجموعة من عام 1941 وحتى أب/أغسطس 1942) لتجد العديد من هذه الشخصيات مكاناً لها في المجموعات الأولى منها. فعاد تشابايف وظهر في فيلم قصير بعنوان «تشابايف معنا!» كيف؟ في نهاية فيلم الأخوة فاسيليف يُقتل تشابايف أثناء عبوره نهر الأورال. وقد سرت طرفة قبل الحرب بأن الكثيرين من المراهقين البسطاء شاهدوا الفيلم مرات كثيرة عسى أن ينجح تشابايف في واحدة منها

وينجو من الموت. مع هذا الفيلم تحولت رغبتهم إلى حقيقة، فأعيد تصوير المشهد الأخير من الفيلم القديم، ليعبر تشابايف النهر إلى الضفة الأخرى حيث ينتظره جنود الجيش الأحمر، فيرتدي زيه التقليدي ويعتلي حصانه دايعاً إلى ضرب النازيين. الأمر نفسه حدث مع شخصية مكسيم، فأعيد تصوير النهاية في فيلم «ناحية فيبورغ»، ليخرج مكسيم أمام عيون المشاهدين من إطار الشاشة ومضمون الفيلم القديم، ويدخل إلى أجواء عام 1941 منشداً أغنية الشهيرة، لكن بإضافة كلمات جديدة تنسجم والواقع الجديد. كذلك عادت الممثلة المعروفة لوبوف أرلوفاً بشخصية ستريلكا ساعية البريد في فيلم «فولغا فولغا»، لتظهر في زمن الحرب توزع الرسائل على المقاتلين.

إن واقع نجاح شخصيات سينمائية متخيلة في أن تصبح من المحرضين الأوائل على مواجهة المحتل، لهو أمر بالغ الدلالة على التأثير الهائل الذي مارسه سينما الثلاثينات على وعي الجمهور، والتداخل العجيب الذي نشأ فيه بين الواقع والسينما، رغم تباينهما الصارخ في تلك المرحلة. واستمر هذا التباين حتى ما بعد بداية الحرب، وعبرت عنه بقوة هذه المجموعات السينمائية العسكرية بالذات، إذ تم تصوير الجنود الألمان على أنهم أغبياء وجبناء ولا يجيدون القتال بألياتهم وأسلحتهم القديمة، مما يجعل الانتصار عليهم سهلاً وبسيطاً ويتم بأقل الخسائر من جانب السوفييت، بينما في الواقع كان الجيش النازي قد احتل مساحات واسعة من أرض الإتحاد السوفيتي، تاركاً وراءه قرى محترقة عن بكرة أبيها وفضائع لا توصف وملايين الضحايا، وأصبح على مشارف موسكو.

صحيح أن صورة الحرب ستتغير في السينما السوفيتية بعد الإنتصار في معركة موسكو، وتظهر أفلام من نوع «إنها تدافع عن الوطن» لفردريخ إرملير و«قوس قزح» لمارك دونسكوي تعكس بصرامة الواقع المأساوي الذي تعيشه الشعب معه زمن الحرب، لكن قبل ذلك منعت الرقابة العسكرية مثل هذا التناول للحرب، متهمة المخرجين بانحيازهم إلى المدرسة الناتورالية (الطبيعية)، فأوقفت العمل بفيلم دوفجينكو «أوكرانيا تحترق» الذي استند إلى ملاحظات ومشاهدات المخرج الشخصية أثناء عمله كمراسل حربي، وحظرت عرض عدد من الأفلام التي حاولت تحليل جوهر النازية وإدراك ما جرى في ألمانيا كفيلم مجموعة كوزنيتسوف «فريتز الشاب» ووفيلم بودوفكين «القتلة يخرجون إلى الشارع» وغيرها.

في مرحلة نقد الستالينية التي دشنها المؤتمر العشرون للحزب أُعيد عرض الأفلام المحظورة سابقاً، كما اغتنت الاتجاهات والأساليب الفنية والموضوعات المعالجة في السينما السوفيتية وبدأت أكثر جرأة، وحاولت أن تعيد الاعتبار للإنسان ككائن ذي خصوصية بعيداً عن النمطية التي كانت سائدة، والتركيز على قضايا الحياة بتفاصيلها الصغيرة، والتوغل في عالمه الداخلي بكل تناقضاته وصراعاته، واستكشاف الكثير من جوانب الواقع ونواحيه السلبية.

لكن ذلك لا يعني أن المحظورات كانت قليلة، إذ بقيت الكثير من الموضوعات والقضايا خارج دائرة النقد سواء تلك المرتبطة بالتاريخ القريب أو بالواقع المعاصر،

فعلى المستوى الأول لن نجد أي فيلم يقدم وجهة نظر مغايرة لرؤية النظام حول الثورة والحرب الأهلية والشخصيات القيادية في الحزب، بل ولن نجد أفلاماً تعكس شتى المآسي التي عانت منها الشعوب السوفيتية في زمن ستالين، رغم أن رئيس الدولة حينذاك نيكيتا خروشوف قام بنفسه في المؤتمر العشرين للحزب عام 1956 بنقد هذه المرحلة رسمياً في تقريره الشهير الذي ظهر للعلن أول مرة عام 1986. هل هذه المفارقة هي محض صدفة؟ بالطبع لا. ففي الوقت الذي كان مرفوضاً فيه نقد الحزب والدولة والتاريخ، كان مطلوباً وبشدة في مرحلة ما بعد الستالينية تقديم وجه إنساني للنظام، ظهر بشكل ما في الإصلاحات العديدة التي أجراها خروشوف عليه، كما انعكس بقوة في جميع الفنون بما فيها السينما.

حتى ليبدو أن ذلك الهامش من الحرية الذي تقدمه النظم الشمولية لمثقفها يهدف بالدرجة الأولى إلى استثمار انجازاتهم بما يكفل تجميل صورتها وإعطاء زخم لبقائها واستمراريتها، حتى إذا ما تجاوز المثقفون هذا الدور وحاولوا المس بهذه الصورة، تعود وتضيق نفس الهامش عليهم إلى الدرجة التي تشعر معها بالأمان لبقائها واستمراريتها. وهذا ما حدث في الاتحاد السوفيتي عندما أطاح النظام بخروشوف وأتى بيريغينيف في منتصف الستينات، فكُبلت حرية السينمائيين بالتدرّج من جديد، ومُنعت عشرات الأفلام من العرض، ولم تجد السينما ما تفعله منذ تلك اللحظة وحتى مجيء البيريسترويكيكا سوى التوجه نحو الأفلام الكوميديّة والميلودرامية أو اقتباس موضوعاتها

من التاريخ والثورة والحرب والأدب.

صحيح أن وطأة الثقل الإيديولوجي على السينما تراجعت في مرحلة ما بعد الستالينية، غير أن فعاليتها لم تكن أقل تأثيراً. إذ أنها لم تمس أياً من الثوابت الأيديولوجية القائمة، ومع غياب إمكانية التطرق إلى الكثير من إشكاليات الواقع وقضاياها، وتوقف النقد الإجتماعي عند حدود معينة من غير المسموح تجاوزها، وجدت السينما السوفيتية نفسها ضمن دائرة ضيقة ومحدودة من الموضوعات المعاصرة والملحة القادرة على تناولها، مما حدد خيارات هذه السينما بالمصادر آنفة الذكر، وقد استطاع حقاً عشرات المخرجين السوفييت في إطار هذه المصادر إبداع أفلام مشهود لها عالمياً من حيث قيمتها الفنية والجمالية العالية ومحتواها الأنساني والأخلاقي العميق، ومع هذه السينما كان المواطنون السوفييت يتفاعلون طوال عقود من الزمن، لكن إلى أي حد وصلت فعاليتها؟

كم بدت هذه القيم الإنسانية والأخلاقية شديدة الهشاشة أمام التحولات العنيفة التي هزت حال البلاد في نهاية الثمانينات والتسعينات، إذ تغيرت بسرعة كبيرة عادات القراءة، ومكان دوستوفسكي وتولستوي وتشخوف جاءت الروايات الميلودرامية والبوليسية والخيالية، ومكان السينما المحلية اكتسحت الصالات أفلام الأكشن والإيروتيكا الأمريكية. وكأن الشعب الذي لم يعيش طفولته، ولم يتح له أن يكون مراهقاً، أراد أن يعود ويعيش هذه الطفولة وتلك المراهقة، دون أن يأبه أنه لم يعد طفلاً

ومراهقاً. وبدأت السينما الروسية تفقد هويتها وتقاليدها، وتُصنع بوصفات أمريكية جاهزة، وأخذت صالات العرض تُغلق أو تُباع بعد أن هجرها المشاهدون.

لماذا حدث هذا؟ كيف فقد تراكم سبعة عقود من فن بهذا العمق الإنساني والأخلاقي فعاليته بهذه السرعة والبساطة، وكأن شيئاً لم يكن؟ السبب في الواقع بسيط للغاية، فالفن الإنساني لا يمكن له أن يكون بديلاً عن أبسط الاحتياجات الإنسانية ألا وهي الحرية، حتى وإن كانت حرية ارتداء الجينز والأكل في الماكدونالدز وشرب الكوكاكولا وقراءة ستيفن كينغ ومشاهدة «رامبو». هذه الحرية التي يرمي الكثيرون اليوم من مثقفينا الجهابذة بكل أنواع القاذورات التنظيرية والديماغوجية على رأسها، هي كلمة السر في فهم كل ما حدث. وإن كان يحلو للبعض أن يعزو الانهيار السوفيتي بمستوييه السياسي والاقتصادي إلى مؤامرة خارجية، فكيف يبررون إذن هذا الانهيار المكوكي بسرعته على المستوى الروحي.

في الواقع إن بوادر هذا الانهيار ظهرت قبل ذلك بكثير، فمن المعروف أن جحافل النازيين عندما اجتاحت الأراضي السوفيتية، ظهرت مجموعات - ليس مجرد أشخاص - مؤيدة لهم في دول البلطيق وغرب أوكرانيا وتتارستان وشمال القفقاس، ووصل الأمر أن حمل بعضها السلاح إلى جانبهم كـ «جيش التحرير الروسي». بالطبع أعداد هؤلاء جميعاً تكاد لا تذكر، مقارنة بالمقاومة الشعبية الشاملة التي نهضت في مواجهة الإحتلال ودفح الشعب السوفيتي 27 مليون إنسان ثمناً لها، لكنها تكاد لا تذكر نسبياً

فقط، إذ أن حجمها كان مقلقاً لدرجة دفعت بالاستبداد الستاليني إلى أقصى وحشيته عندما قام بتهجير شعوب بأكملها من مواطنها، وأصدر بعد أشهر من بداية الحرب المرسوم 270 الذي يعد كل من يسقط في الأسر بمثابة الخائن وتتعرض عائلته للأعتقال، علماً أن من أصل 4 ملايين جندي سوفيتي وقعوا في الأسر خلال العام الأول وحده، لم يبق منهم على قيد الحياة في المعتقلات النازية سوى مليون ونيّف، ليقضي الكثيرون منهم نحبهم في المعتقلات الستالينية بعد انتهاء الحرب وعودتهم المظفرة إلى بلادهم. هل تطرقت السينما السوفيتية إلى أي من هذه المآسي؟!

نعم إن النظم الشمولية تستطيع خلق سينما شديدة الفعالية، ولكنها فعالية مرهونة بعدم القدرة على الرفض، الذي تكون نتيجته القتل أو السجن، لذلك لم يكن أمام حشود المشاهدين السوفييت طيلة سبعة عقود إلا أن تتأقلم مع ما يقدم لها وتتقبله، مادام أنها عاجزة عن رفضه. بل وحاولت التماهي مع حقائقه كي لا تصل إلى حالة من الاغتراب، تجعل وجودها على المستوى الروحي داخل المجتمع أمراً لا يطاق أو حتى مستحيلاً. لكنها وأمام أول فرصة للرفض تطهرت من كل هذا الركام من السينما ونبذته، غير عابئة لا بإنسانيته ولا بأخلاقياته ولا بمثله.

«جريدة الفنون» الكويتية 2009.

